الفصل الخامس

الفصل الخامس
الحركة النحوية في مصر والشام

لقد درج المؤرخون للنحو العربي على الحديث عن الحركة النحوية في مصر والشام حديثا واحدا؛ لأن مصر تمثل الامتداد الجغرافي لبلاد الشام، كما أن بلاد الشام تمثل العمق الاستراتيجي لمصر، ومن ثم كانت مصر وبلاد الشام على امتداد التاريخ غرضا لسهام الأعداء، وهناك سبب آخر في جعل مصر والشام يندرجان تحت حديث واحد، وهو أن هذين القطرين كانا محط أنظار العلماء النازحين من المشرق بعد نكبة بغداد على أيدي التتار والنازحين من المغرب بعد سقوط الأندلس في أيدي الفرنجة.

وإذا أردنا أن نرصد البدايات الأولى للحركة النحوية في مصر فلا بد أن نرصد البدايات الأولى للفكر الديني والعربي بوجه عام، وذلك على أيدي الفاتحين من المسلمين، بقيادة عمرو بن العاص – رضي الله عنه – في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب – رضي الله عنه، فبعد أن تم للمسلمين الاستيلاء على بلاد الشام عقب انتصارهم على الروم في موقعة اليرموك، رأى عمرو بن العاص أن المدينة المنورة وبلاد الشام لا تنعم بالأمان والاستقرار إلا بعد فتح مصر والقضاء على نفوذ الروم، فاستأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في فتح مصر ، فأذن له، فسار بجيشه إلى مصر، وكان قوامه أربعة آلاف رجل، ثم أمده عمر بأربعة آلاف أخرى، فما كان من الروم أمام هذه القوة إلا الاستسلام وطلب الصلح، وبهذا الصلح الذي عقد بين الجانبين سنة عشرين للهجرة الموافق لسنة ستمائة وواحدة للميلاد، تم للمسلمين فتح مصر ودخول

كثير من أهلها في الإسلام، وبمقتضى هذه المعاهدة أصبحت مصر ولاية عربية إسلامية، والقرآن الكريم كتابها، والعربية لغتها، والإسلام دينها[١].

وكان الجيش الإسلامي الفاتح يضم جماعة من الصحابة يقومون بالدعوة إلى الإسلام وشرح تعاليمه ونشر الفكر الإسلامي، ومن هؤلاء: عبد الله بن عمرو بن العاص، والمقداد بن الأسود، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح العامري، وعبادة بن الصامت، وأبو رافع مولى رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وغيرهم كثير[٢] ممن توافدوا على مصر من كبار الصحابة الذين حملوا مشاعل الدعوة إلى الإسلام فأسلم على أيديهم كثير من أقباط مصر، وأشهر هؤلاء الدعاة هو: عبد الله بن عمرو بن العاص، الذي كان المصريون يتبعون فتاواه، كما كان أهل الكوفة يتبعون فتاوى عبد الله بن مسعود، وأهل المدينة كانوا يتبعون فتاوى عبد الله بن عمر بن الخطاب.

ولم يلبث هؤلاء المصريون الذين كانوا تلاميذ في مدرسة عبد الله بن عمرو أن أصبحوا معلمين يلقون العلم على تلاميذهم الذين كانوا بمثابة بناة للحركة الفكرية المصرية فيما بعد[٣].

وكان جامع عمرو بن العاص بمثابة مركز ثقافي للدراسات الإسلامية في هذا العهد ، وكان قد بناه عمرو بن العاص بعدما استقر الأمر له في مصر ليكون منبرا يدوي من فوقه الإسلام بحضارته وثقافته، وقد بدأت الدراسة فيه سنة ثمان وثلاثين للهجرة، وكانت هذه الدراسة تدور حول تعليم الناس العقائد، وذكر بعض القصص الدينية والخلقية، التي يقصد بها تهذيب المسلمين، وتربيتهم عن طريقها، وقد اتسع نطاق التعليم في هذا المسجد شيئا

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور/ عبد العال سالم مكرم ص١٠ .

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٠ .

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام ص١١ .

فشيئا، وظل يؤدي رسالة العلم والمعرفة خلال العصور المتعددة، حتى بلغ عدد حلقاته بضعا وأربعين حلقة في سنة سبعمائة وتسع وأربعين[١].

ولما كانت الدراسات الدينية كالفقه والتفسير والحديث لا تستغني عن النحو واللغة، فقد كانت الدراسات النحوية واللغوية تسير جنبا إلى جنب مع الدراسات الدينية في مسجد عمرو.

ولا يمكن بأي حال أن تغفل حلقات العلماء هذه الدراسات لأنها تعين على فهم الكتاب والسنة[٢].

وإذا أردنا أن نرصد بدايات الحركة النحوية في مصر فإننا نجد أنه من الطبيعي أن ترتبط هذه البدايات بالعناية بالقرآن الكريم وقراءاته، حيث نشأت طبقة من المؤدبين على غرار ما حدث بالأندلس، فكانوا يعلمون الشباب بالفسطاط والاسكندرية مباديء العربية، حتى يتقنوا تلاوةالذكر الحكيم[٣].

وقد أسهم مع هذه الطبقة كثير ممن وفدوا إلى مصر ومن أقدمهم عبد الرحمن بن هرمز المتوفى سنة مائة وسبع عشرة للهجرة، وهو تلميذ أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة تسع وستين للهجرة، وهو الذي يعد أول من نقط المصحف نقط إعراب ثم حمله من بعده تلاميذه وفي مقدمتهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحي بن يعمر، وقد أضافوا إلى نقط القرآن نقط إعراب: نقط حروفه نقط إعجام حتى تتميز الحروف المتشابهة في الرسم بعضها عن بعض[٤].

---

(١) الخطط للمقريزي ٢/ ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، وراجع المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٢ .

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٢ .

(٣) المدارس النحوية ص٣٢٧ .

(٤) راجع : المدارس النحوية ص١٦ .

وقد أخذ عبد الرحمن بن هرمز القراءة عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة – رضي الله عنهم، وعنه أخذها نافع بن نعيم مقريء أهل المدينة المتوفى سنة مائة وتسع وستين للهجرة.

ومن أنبه القراء الذين خلفوه بمصر وأشهرهم: ورش عثمان بن سعيد القبطي الأصل المتوفى في سنة مائة وسبع وتسعين للهجرة، وقد رحل إلى المدينة وأخذ عن نافع قراءته سنة مائة وخمس وخمسين للهجرة، ثم عاد إلى الفسطاط فانتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية، وكان ماهرا في العربية وحمل عنه قراءته كثيرون أذاعوها لا في مصر وحدها، بل أيضا في الأندلس وفي المغرب ولا تزال شائعة بالمغرب إلى اليوم[1].

وإذا كان عبد الرحمن بن هرمز وتلميذه نافع بن نعيم قد انتقلت قراءتهما إلى مصر وحملها عنهما ورش وكانوا علماء في العربية فإن أول نحوي بالمعنى الدقيق حمل بمصر راية النحو ولاد بن محمد التميم البصري الأصل المصري النشأة، وقد رحل إلى العراق وأخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ولما عاد إلى مصر أخذ يعلم الطلاب ما أفاده من علم الخليل[2].

وكان يعاصر ولاد أبو الحسن الأعز ، الذي تتلمذ على الكسائي.

وإذا كان ولاد قد أخذ النحو عن الخليل إمام مدرسة البصرة، وأبو الحسن قد أخذ النحو عن الكسائي إمام مدرسة الكوفة، فإن الدرس النحوي بذلك في مصر قد اتصل في مراحله الباكرة بالمدرستين كلتيهما[3].

---

(١) راجع في ترجمة ورش: طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٥٢ .

(٢) راجع: المدارس النحوية ص٣٢٧ .

(٣) راجع ترجمته في إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٥٤ .

ثم تلت هذه الطبقة طبقة ثانية لمع فيها اسم الدينوري: أحمد بن جعفر الذي رحل من موطنه دينور إلى البصرة في طلب النحو فأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه، ودخل إلى بغداد فأصهر إلى ثعلب، غير أنه كان يترك حلقته إلى حلقة المبرد، ثم قدم مصر واستقر بها يعلم النحو، وصنف لطلابه المصريين كتابا أسماه: (المهذب) ذكر في صدره اختلاف الكوفيين والبصريين، ثم عول على مذهب البصريين، وخاصة على كتابات الأخفش الأوسط، وصنف في ضمائر القرآن مصنفا نوه به القدماء، وقد توفي سنة مائتين وتسع وثمانين للهجرة[١].

ومن معاصري الدينوري أبو الحسين محمد بن الوليد بن ولاد بن محمد التميمي المتوفى سنة مائتين وثمان وتسعين للهجرة، وقد عكف مثل أبيه على دراسة العربية، وبدأ يأخذ كل ما عند الدينوري ومعاصريه من النحاة المصريين أمثال: محمود بن حسان، ثم رحل إلى بغداد، وقرأ كتاب سيبويه على المبرد، وعاد إلى موطنه فتصدر لإقراء النحو، وصنف فيه كتابا سماه: (المنمق) حمله عنه المصريون، وانتقلت نسخته من كتاب سيبويه إلى ابنه أبي العباس[٢].

« من هذا نرى حرص علماء مصر على المذهب البصري الممثل في كتاب سيبويه، يبذلون النفس والنفيس في طلبه، ولا يضنون بالمال على نقله، مهما بلغ الثمن وزادت النفقات »[٣].

وبعد ظهور المدرسة البغدادية، حيث التقى علماء البصرة وعلماء الكوفة بها وأخذ الناس عنهم، ومزجوا بين المذهبين لم تتوقف رحلات المصريين إلى بغداد والتزود من علمها، والأخذ من رجالها، وهنا يبرز أستاذان مصريان

---

(١) راجع المدارس النحوية ص٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والنحو العربي تاريخه وأعلامه للدكتور محمود سليمان ياقوت ص٣٢٩ .

(٢) انظر: المدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف ص٣٢٨ .

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام، د/ عبد العال سالم مكرم ص١٨ .

كان لهما دوي كبير في الدراسات النحوية في مصر، وهما: أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، فقد وفد كل منهما إلى بغداد، وأخذ عن أبي إسحاق الزجاج، وقد كان الزجاج يفضل أبا العباس بن ولاد، ويقدمه على أبي جعفر النحاس؛ لأنه كان يثني عليه عند كل من قدم من مصر إلى بغداد[١].

وممن عاصروا أبا العباس بن ولاد وأبا جعفر النحاس في هذه الفترة التي تنتمي إليها الدولة الإخشيدية في القرن الرابع الهجري كراع النمل : علي بن الحسن الهنائي الأزدي، الذي عاش حتى سنة ثلاثمائة وعشرين للهجرة، وقد رحل إلى بغداد، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين، وكان يمزج في مصنفاته بين آرائهما، وكان إلى البصريين أميل[٢].

على أن التواصل بين علماء القطرين: مصر والشام وعلماء المشرق لم يتحقق عن طريق رحلات علماء القطرين إلى المشرق فقط، بل رحل علماء المشرق إلى مصر وفيها نشروا علمهم وأخذ الناس عنهم، ومن هؤلاء الأخفش الصغير: علي بن سليمان، تلميذ المبرد، حيث نزل بمصر سنة مائتين وسبع وثمانين للهجرة، وظل بها يدرس النحو واللغة حتى سنة ثلاثمائة[٣].

ومنهم أيضا: إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق البغدادي النحوي تلميذ أبي إسحاق الزجاج، وإبراهيم بن محمد بن أحمد بن علي الهاشمي الحسيني الشريف أبو علي النحوي[٤].

---

(١) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص١٨ .

(٢) انظر: المدارس النحوية ص٣٢٩ .

(٣) انظر: المدارس النحوية ص٣٢٩ .

(٤) انظر. المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٠ .

كما رحل علماء المشرق إلى بلاد الشام أيضا: كالزجاجي، والفارسي، وابن خالويه، وابن جني، وكان لتشجيع بني حمدان في الشام وتمجيدهم العروبة وعلماءها – لأنهم عرب – الداعي القوي في تحبيب العلماء الإقامة في الشام، فقد توطن ابن خالويه في ذرا سيف الدولة حتى توفي بحلب، ومن قبله الزجاجي الذي ما برح الشام حتى توفي بدمشق، ومن بعده ملك النحاة الذي نعم بخفض العيش في دمشق تحت ظلال نور الدين محمود بن زنكي[١].

« ولعل أكبر حركة نحوية حدثت في الشام كانت في عهد بني حمدان في مدينة حلب، فقد كان نجم هذه الدولة مشرقا أيام سيف الدولة الذي أحب العلم والعلماء، ولم تشغله فتوحاته عن عقد المناظرات في بلاطه »[٢]، كما حدثت مناظرة بين أبي علي الفارسي والمتنبي، وبين ابن جني والمتنبي أيضا[٣].

وكانت نتائج رحلات النحاة المصريين إلى البصرة وبغداد أن من أخذ عن البصريين رجع إلى مصر متأثرا بمذهبهم مدافعا عنه، ومن هؤلاء أبو العباس بن ولاد تلميذ الزجاج صاحب المبرد، ومما يدل على تعصبه للمذهب البصري تأليفه للانتصار لسيبويه، وقد دافع فيه عن آراء سيبويه التي غلطه فيها المبرد، وأن من اختلف إلى البصريين تارة وإلى الكوفيين تارة رجع إلى مصر متأثرا بالمذهب البغدادي الذي يقوم على التوفيق بين المذهبين والاختيار منهما، وم نهؤلاء أبو جعفر النحاس، وقد اختلف مثل أبي العباس بن ولاد إلى أصحاب المبرد وفي مقدمتهم الزجاج، كما اختلف إلى أصحاب ثعلب، ومنهم أبو بكر بن الأنباري، بل اختلف أيضا إلى حلقات ابن كيسان وابن شقير وأضرابهما من أوائل البغداديين، وبذلك كان أبو جعفر النحاس يمزج بين آراء

(١) انظر: نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص٢١١ .

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٤ .

(٣) انظر السابق ص٢٤، ٢٥ .

البصريين والكوفيين، وبذلك أخذ الاتجاه البغدادي يعرف طريقه إلى مصر في القرن الرابع الهجري[١].

ومن أهم تلاميذه أبو بكر الإدفوي المتوفى في العصر الفاطمي سنة ثلاثمائة وثمان وثمانين للهجرة، [٢]، وأنبه تلامذة الإدفوي الحَوْفي، وهو علي بن إبراهيم المتوفى سنة أربعمائة وثلاثين للهجرة [٣].

ولا شك أن مصر حظيت بازدهار كبير في العلم والمعرفة ونواحي الحضارة المختلفة في عهد الفاطميين حتى صارت القاهرة تنافس بغداد، بل هجر كثير من العلماء بغداد ورحلوا إلى مصر، لما بها من رعاية علمية كان يقوم بها الخلفاء الفاطميون للعلماء[٤].

ويلقانا في عصر المستنصر الفاطمي نحوي كبير هو ابن بابشاذ طاهر بن أحمد المتوفى سنة أربعمائة وتسع وستين للهجرة، ولاهتمام الخلفاء الفاطميين بالنحو، وحرصهم على أن تلتزم قواعده في كل ما يصدر عن الدولة من كتب وتعاليم ورسائل عينوا ابن بابشاذ النحوي في ديوان الإنشاء ليقوم على وظيفة المراقبة النحوية، وذلك براتب يتناوله كل شهر من الخزانة[٥].

---

(١) انظر: المدارس النحوية ص٣٣٣ .

(٢) انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٨٦ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ص٩٧ ، وشذرات الذهب ٣/ ١٣٠ ، وبغية الوعاة ١/ ١٨٩ ، والمدارس النحوية ص٣٣٤ .

(٣) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٠ .

(٤) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٢ .

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٩٥، وفيات الأعيان ٢/ ٥١٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٧، والمدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٣ .

وأكبر نحاة مصر لأواخر العصر الفاطمي ابن بري المصري المولد والمنشأ، المقدسي الأصل، وقد لحق الدولة الأيوبية، وامتدت به حياته حتى سنة خمسمائة واثنتين وثمانين للهجرة[١].

ولم تقصر الدولة الأيوبية عن الدولة الفاطمية شأوا في هذا المضمار، وإن كانت كردية الأصل، فإنها كانت تجل العلماء وتحبوهم[٢]، ومن أبرز نحاة مصر في العصر الأيوبي سليمان بن بنين الدقيقي تلميذ ابن بري المتوفى سنة ستمائة وأربع عشرة للهجرة، ويحي بن معط المغربي المتوفى سنة ستمائة وثمان وعشرين للهجرة، وكان يعاصره ابن الرماح: علي بن عبد الصمد المتوفى سنة ستمائة وثلاث وثلاثين للهجرة.

ومن نحاة العصر الأيوبي أيضا علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المتوفي سنة ستمائة وثلاث وأربعين للهجرة[٣]، وابن الحاجب المتوفى سنة ستمائة وست وأربعين للهجرة.

ولم يكن العصر المملوكي الذي امتد إلى أوائل العقد الثالث من القرن العاشر متسما بالضعف والجهل من الناحية الفكرية والدينية، كما وسمه بذلك بعض الدارسين، وإنما ازدهرت الحياة الفكرية والدينية ازدهارا كبيرا، وظهر فيه علماء بارزون في مجال العلوم العربية والدينية، وتركوا لنا مصنفات تشهد بما نقول، أمثال: تقي الدين المقريزي المتوفى سنة٨٤٥هـ، وابن حجر العسقلاني المتوفى سنة٨٥٢هـ، وشهاب الدين المعروف بالحجازي المتوفى سنة٨٧٥، والسيوطي المتوفى سنة٩١١هـ، وزكريا الأنصاري المتوفى سنة٩٢٦هـ، فكل

(١) انظر: معجم الأدباء، وإنباه الرواة، ووفيات الأعيان والمدارس النحوية ص٣٣٨ .

(٢) انظر: نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص٢١٢.

(٣) انظر: المدارس النحوية ص٣٤٠ ، ٣٤١ .

هؤلاء تركوا لنا مجموعات كبرى من المؤلفات والمصنفات التي تعتبر بحق مناهل للعلم والعرفان[١].

ونتيجة سقوط بغداد في المشرق، ثم الأندلس في المغرب نزح علماء المشرق والمغرب إلى مصر والشام، حيث لم يجدوا موطنا يعيشون فيه ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم والإفادة والاستفادة إلا القطرين، لاسيما وقد عرف عنهما حب العلماء وإكبارهم، ولما وجد المماليك أنفسهم مسئولين عن إحياء الدين واللغة، عملوا على إحياء ما درس من علوم لغة الدين، وبينهم بعض المشارقة الذين فروا من وجه المغول والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد، فهبت حركة طيبة في علومها، وفي مقدمتها النحو، وكان علماء المشرق والمغرب أساس هذه النهضة، حيث وضعوا المصنفات، وتخرج تلاميذ كانوا كواكب العصور المتأخرة، وصارت مصنفاتهم نبراسًا لمن صنف بعدهم من العلماء[٢].

وكان استيلاء التتار على بغداد وتقويضهم للحضارة الإسلامية العريقة وما خلفته من مؤلفات ضخمة سببا في ضياع كثير من المصنفات اللغوية والنحوية، قال السيوطي في معرض حديثه عن المصنفات التي وضعت في اللغة منذ الخليل بن أحمد: "وألف الخليل وأتباعه كتبا شتى في اللغة ما بين مطولٍ ومختصرٍ وعامٍ في أنواع اللغة، وخاص بنوع منها، وغير ذلك مما لا يحصى حتى حُكي عن الصاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه، فقال له في الجواب: أحتاج إلى ستين جملا أنقل عليها كتب اللغة التي عندي، وقد ذهب جُل الكتب في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم، بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجيء حمل جمل واحد"[٣].

---

(١) راجع: جلال الدين السيوطي للدكتور/ عل صافي حسنين، ص٢٣-٢٥.

(٢) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي، ص١٥٩-١٦٠.

(٣) راجع: المزهر في علوم اللغة جـ١، ص٩٦-٩٧.

وعلى الرغم من ذلك فإن علماء هذه الحقبة استطاعوا أن يغتنموا ما تبقى لديهم، وما وصل إليهم من كتب التراث، ففهموه، وشرحوه، ونسجوا على منواله، فوضعوا المصنفات المفيدة.

وقد حفلت هذه الفترة بوضع المصنفات النحوية التعليمية التي "استمرت زمنا دون انقطاع المحاولات بوضع مصنفات نحوية تعليمية متعددة المستويات، في سبيل تلبية الاحتياجات المتجددة للأجيال المتعاقبة من الدراسين،وجلي أنه لم تخلُ مرحلة من مراحل هذه الفترة من إضافة مصنفات جديدة إلى ما هو موروث في هذا المجال، ولقد تنوعت هذه المصنفات الجديدة، وامتدت على جبهة عريضة،من تأليف مختصرات إلى إعادة صياغة الموروث منها بالشرح أو النظم أو التعليق أو الإتمام، وهكذا كان أمام كل جيل من ا لأجيال التي عاشت في هذه الفترة من المعلمين فرصة واسعة لاختيار المصنف التعليمي المناسب للدارسين"[١].

وقد برز في عهد المماليك نخبة أجلاء من علماء النحو واللغة قادوا حركة تعليم النحو وعلوم اللغة في مصر والشام بعد أن أخذوا، وتلقوا عن مشاهير عصرهم، ومن هؤلاء: ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ، وهو من الذين رحلوا من الأندلس إلى دمشق، حيث سمع من السخاوي، والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدر بها لإقراء العربية، وصرف همه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالتربة العادلية بالجامع المعمور، وتخرج به جماعة كثيرة، وصنَّف تصانيف مشهورة، ومن شيوخه ابن يعيش الحلبي[٢]، وما زالت مصنفات ابن مالك النحوية

(١) راجع: تعليم النحو العربي للدكتور/ علي أبو المكارم، ص٩٥.

(٢) راجع: بغية الوعاة ١/١٣٠-١٣٧.

المنظومة منها والمنثورة تحتل مكانة مرموقة في مجال تعليم النحو واللغة، وربما حظيت مؤلفاته بالشرح والتعليق بما لم يحظ غيرها من مؤلفات.

ومن هؤلاء أبو حيَّان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ،وقد كان له إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وهو الذي جسَّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: "هذه نحو الفقهاء"، وقد تولى أبو حيان تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عبارته فصيحة، لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف[١].

ومن هؤلاء ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، فقد درَّس بالقبطية والخشابية والجامع الناصريّ بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيَّان[٢]، وما زال شرحه على ألفية ابن مالك مثلا راقيا للمصنفات التعليمية إلى يومنا هذا.

ومن هؤلاء ابن الصائغ (ت٧٦٧هـ)، وفقد درَّس بالجامع الطولوني وغيره[٣]، وقد صوَّر ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، مظاهر استقبال القاهرة في عهد المماليك للعلماء، وإكرام سلاطينهم مثواهم، فقال: "فانتقلت إلى القاهرة أول ذي القعدة، فرأيت حاضرة الدنيا، وبستان العالم، ومحشر الأمم، ومدرج الذر من البشر، وإيوان الإسلام، وكرسي الملك، تلوح القصور والأواوين في جوه، وتزهر الخوانق والمدارس الكواكب بآفاقه، وتضيء البدور والكواكب من علمائه، ولما دخلتها أقمت بها أياما، وانثال عليّ طلبة العلم بها يلتمسون الإفادة مع قلة البضاعة، ولم يوسعوني عذرا، فجلست للتدريس بالجامع الأزهر منها، ثم كان الاتصال بالسلطان، فأبر مقامي، وآنس القربة، ووفر الجراية من صدقاته، شأنه مع أهل العلم، ثم هلك بعض المدرسين بمدرسة .

---

(١) راجع: بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٥.

(٢) راجع: بغية الوعاة ٢/٤٧-٤٨.

(٣) راجع: بغية الوعاة ١/١٥٥-١٥٦.

القمحة بمصر من وقف صلاح الدين بن أيوب، فأولاني تدريسها مكانه، فلما عزل القاضي المالكي سنة ست وثمانين اختصني السلطان بهذه الولاية تأهيلا لمكاني وتنويها بذكري، وشافهته بالتفادي من ذلك فأبى إلا إمضاءه"[١].

فالقارئ لنص ابن خلدون يدرك أن القاهرة ليست مركز إشعاع للحضارة الإسلامية والعربية، وليست ملجأ للعلماء من أرجاء الدنيا الآن فقط، وإنما كانت كذلك على مر العصور، وتعاقب الملوك والسلاطين.

ومنهم الذين كانوا قائمين على خدمة الأزهر، ثم تحولوا إلى دراسة النحو، مثل الشيخ/ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، حيث كان يعمل في الأزهر وقادًا، فسقطت منه يوما فتيلة على كراس أحد الطلبة، فشتمه وعيَّره بالجهل، فعز عليه شتمه، واشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث[٢].

وغير هؤلاء ممن تولوا تدريس النحو وعلوم اللغة فضلا عن العلوم الإسلامية في العهد المملوكي كثير سواء أكانوا من أهل مصر والشام، أم من غيرها، ممن رحلوا إليها من المشرق والمغرب، وكان الأزهر على مدى ما يزيد على ألف سنة من الزمان منذ أن أنشئ في مصر في القرن الرابع الهجري، في ٧ رمضان سنة ٣٦١هـ، ٢١ يونية ٩٧٢م، امتدادا لأقدم مدرسة إسلامية في مسجد عمرو بن العاص بالفسطاط عام ٢١هـ، فقد ظل في مصر وفي العالم الإسلامي حصن الدين الحصين، وركن العلم المتين، وملاذ اللغة العربية، والأدب والثقافة، والمعقل الوحيد الذي ثبت لحملات أعداء الإسلام، فانتهت إليه علوم الدين، واعتصمت فيه لغة القرآن، وقد لبث في تلك القرون شامخًا

(١) مقدمة ابن خلدون ٢٣٣-٢٣٨.

(٢) نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص١٧٢.

كالبنيان الراسخ، لم تقلل من عظمته الأحداث والمحن،ولم تضعف من قوته الخطوب والفتن[١].

ويمكن القول بأن السمة العامة التي تجمع مصنفات هذا العصر هي انكبابهم على وضع المتون والمختصرات، ووضع شروحٍ على هذه المتون أو المختصرات، ثم وضع حواشٍ على هذه الشروح.

وكانت عنايتهم بوضع المتون والمختصرات، والشروح والحواشي- بدافع الرغبة منهم في الحرص على ما بين أيديهم من هذا التراث، يقول الشيخ/ محمد الطنطاوي: "ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبهم في سرعة تلافي ما ضاع من كتب النحو، والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام، فلكي يُسَهِّلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد –صنَّفوها كعلاج بدا لهم، فلم يكن بعد هذا بُدٌّ من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالي قد تقتضي الشروح تفصيلا لما أُجمل فيها، فكانت بعض الحواشي- فما أجدر عهد المماليك بتسميته عهد المتون والشروح"[٢].

ويقول الدكتور/ علي أبو المكارم: "وكان "وضع المختصرات" في هذه المرحلة نتاج عاملين مختلفين في الدوافع، متفقين –إلى مدًى- في النتائج، أما أولهما فالاهتمام بتقديم مادة علمية ميسرة للأجيال الجديدة من الدارسين، مادة تخلو –أو تحاول أن تخلو- مما في الموروث من قصور أو تجاوز يمثلان بعض الصعوبة على المتعلمين،وكان ذلك –غالبا- سمة المحاولات التي صدرت عن المعلمين المحترفين، وأما ثانيهما فالتعبير عن النضج في معرفة

---

(١) كيف واجه الأزهر نابليون وحملته للمستشار/ محمد عزت الطهطاوي، بحث منشور بمجلة الأزهر، ٨٥٦/٦، السنة ٦٨، وانظر: دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي للمؤلف ص٢٥ ، وما بعدها.

(٢) نشأة النحو ص١٦١-١٦٢.

النحو وتصوير القدرة العملية على الإسهام في التأليف فيه بالنسبة لبعض الدارسين الذين كانوا يلجئون -في بعض الأحيان- إلى وضع مختصر نحوي يكون بمثابة (مشروع تخرج) ينقلهم إلى مصافِّ المتخصصين، وبتضافر هذين العاملين معا وجد عدد كبير من (المختصرات) الموضوعة للمبتدئين"[١].

وإذا كان الدافع -كما يقول الدكتور/ أبو المكارم- إلى وضع المختصرات والمتون في هذه الفترة يتمثل في تيسير قواعد النحو على المتعلمين، وفي إبراز قدرة المؤلف، فإن الدافع الأقوى ما ذكره الشيخ/ الطنطاوي من قبل من حرصهم على جمع التراث النحوي، والقبض عليه بالإيجاز والاختصار؛ خوفا عليه من الضياع.

أما الشروح على هذه المختصرات، فإن دكتور/ علي أبو المكارم قد جعل مرجعها إلى المجاملة الشخصية التي كانت تحفز من يدينون بالولاء من الأبناء أو التلاميذ إلى شرح ما وضع الآباء أو الأساتذة، تعبيرا عن التقدير والعرفان لما أسهموا به في تكوينهم العلميّ[٢]،ولا نظن أن المجاملة الشخصية من قِبَلِ الأبناء لآبائهم، والتلاميذ لأساتذتهم تكفي وحدها أن نجعلها مردَّ هذه الشروح الغزيرة، فقد رأينا من يشرحون مختصرات لم يَرَوا ولم يعاصروا أصحابها، بل ما كانوا ليشرحوا المختصر إلا لشدة إعجابهم به بغض النظر عن علاقتهم بصاحبه، ولهذا فإن الدافع الأقوى إلى هذه الشروح حاجة المتعلمين إلى خلِّ ما فيها من ألغاز نتيجة الإيجاز الشديد، يقول الشيخ/ الطنطاوي: "ومن هنا مسَّتِ الحاجة إلى الشروح، وربما جُلِّلَتْ بالحواشي، وأقرب الأمثلة لهذا ((شروح كافية ابن الحاجب))، و((ألفية ابن مالك))، و((كافيته))، و((مغني)) ابن هشام، و((توضيحه))، وبعض حواشيها"[٣].

---

(١) تعليم النحو العربي ص١١٠.

(٢) المرجع السابق ص١١١.

(٣) نشأة النحو ص١٦١.

ومهما تكن الأسباب والدوافع فإن هذا العصر قد حَفِلَ بوضع المتون، أو المختصرات، والشروح التي توضحها، وتزيل غموضها، والحواشي على هذه الشروح[١].

ومن علماء هذا العصر أيضا ابن الناظم، وبهاء الدين بن النحاس، والمرادي، والدماميني، وناظر الجيش، وابن جماعة، والشمني.

ولم يتوقف نشاط التعليم والتعلم في مصر والشام بسقوط دولة المماليك سنة ٩٢٣هـ، وقيام الخلافة العثمانية،بل امتد هذا النشاط، إذ لابد لأي دولة أن تعنى بشئون التعليم والتعلم لإعداد من يشغلون المناصب المختلفة في مؤسساتها، ولذلك لم يكن اهتمام العثمانيين بحركة التعليم والتعلم، بأقل منها عند المماليك حيث كان نظام التعليم نظامًا دقيقًا، ولابد أن يمر في جميع مراحله المنطلقون إلى الوظائف الكبرى في هذه الهيئة.

غير أن النشاط التصنيفي عند العثمانين قد ركدت ريحه ، فقل إنتاج العلماء فيه، حيث كان أغلب مؤلفاتهم تلخيص مطولات، أو حواشي على الشروح، فلو استقريت مؤلفات النحاة في القطرين لم تقع عيناك إلا على الحواشي المترادفة على الشروح، وناهيك بحواشي شروح متون ابن مالك، وحواشي شروح متون ابن هشام، وقد امتدت تلك الخطة إلى المشرق، فتوالت الحواشي على شروح "كافية ابن الحاجب" ولا سيما "الفوائد الضيائية للجامي" فقد جاوز الأمر فيها حده فكتبت على حواشيها حواش أخرى، وإن الثبت أمامك في كشف

الظنون والفهارس العامة، فستقف منه على ما لا يدور بخلدك من كثرة الحواشي كثرة تفضي إلى الاستغراب والدهش، وسترى عين اليقين الدليل ماثلا في يدك عند سرد علماء هذا العصر مع ذكر مؤلفاتهم فإنك واجد أنها

---

(١) انظر: دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي للمؤلف ص٣١ ، وما بعدها.

حواش على شروح السابقين، وهذه الحواشي على البسط فيها مشوبة بالنقول المضطربة المتخالفة، ولعل ذلك منشؤه عدم السهولة في الوصول للمراجع المسند إليها النقول، ومليئة بالاعتراضات والردود عليها ثم الردود على الردود.

هذا كله مع كثرة التعقيد والالتواء في العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقي من النحو، ومع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من الفنون عربية وعقلية، ومن التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب وعدم ملاحظة من وضع لمستواهم الكتاب، ففي حواشي كتب المبتدئين كالكفراوي والأزهرية والقطر من المسائل ما لا يهضمها إلا من قد تزود من هذا العلم[1].

كما أن كثيرا من هذه الحواشي يشوبها الغموض الشديد نتيجة إيغالها في الجدل الفلسفي والعلل المنطقية، مما أبعدها عن نطاق الواقع اللغوي، ولعل هذا يرجع إلى أن أكثر أصحاب هذه الحواشي كانوا علماء في المنطق والفلسفة، ولهم فذ ذلك مؤلفات، فتأثرت حواشيهم النحوية بالمنطق والفلسفة، واتضح هذا من خلال العلل والجدل والاعتراضات وتبادل الحجج وإقامة الأدلة والبراهين.

على أن هذا كله لا يجعلنا ننكر فضل هؤلاء العلماء، وما لأعمالهم من فوائد امتد أثرها إلى الأجيال المتعاقبة.

ومن أشهر نحاة هذا العصر ابن قاسم العبَّادي، الشنواني، والدنوشري، والشيخ يس، والحفني، ومحمد الأمير، والصبان، والدسوقي، وهؤلاء جميعا أصحاب حواش ذائعة الصيت.

---

(١) انظر: نشأة النحو للشيخ الطنطاوي بتحقيقأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ص٢٣٣ ، ٢٣٤ .

وبعد هذا العرض التاريخي للنشاط النحوي في مصر والشام عبر العصور يجدر بنا أن نلقي الضوء على أشهر نحاة مصر والشام، فنكشف النقاب عن حياة كل منهم وآرائه واتجاهاته ومذهبه النحوي.

ولاد

هو: الوليد بن محمد التميمي النحوي المشهور بـ (ولاد) ، وأصله من البصرة، ونشأ بمصر، ودخل العراق وسمع من العلماء، ولم يكن بمصر شيء كبير من كتب النحو واللغة قبله، وقيل إنه كان يأخذ النحو عن رجل من المدينة يُعرف بالمهلبي تلميذ الخليل بن أحمد، ولم يكن من الحُذاق، فسمع ولاّد بالخليل، فرحل إليه ولقيه بالبصرة وسمع منه ولازمه ورحل إلى مصر، وجعل طريقه إلى المدينة فلقيه معلمه (المهلبي)، فلما تكلم المهلبي معه ورأى تدقيقه للمعاني وتعليله النحوَ قال: لقد نقَّيتَ بعدنا يا هذا الخردل، ثم عاد ولاد إلى مصر بعد أن أصبح نحويا مجودا ومعه كتبه التي استفادها من إملاءات الخليل في النحو واللغة، وتصدر فيها وأفاد إلى أن توفي سنة مائتين وثلاث وستين للهجرة ، وقد أنكر ياقوت أن تكون سنة وفاته مائتين وثلاث وستين للهجرة على فرض صحة اجتماعه بالخليل؛ لأن الخليل مات سنة سبعين ومائة وقيل سنة خمس وسبعين ومائة[1].

وعليه يمكن أن تكون وفاته قبل ذلك، أي: في حدود المائتين للهجرة، أو بعد ذلك بقليل إن صح اجتماعه بالخليل، وعلى صحة وفاته في سنة مائتين وثلاث وستين يستبعد اجتماعه بالخليل، فتكون رواية سماعه من الخليل باطلة.

أما من حيث آراؤه ومذهبه النحوي فإننا لم نعثر له على آراء تناقلتها كتب النحو، وربما رجع هذا إلى ضياع مؤلفاته – وإن لم تذكر المراجع أن له

(١) انظر: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢١٣ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٥٤، والوافي بالوفيات للصفدي ٧/ ٤٤٩ .

مؤلفات، غير أننا نتوقع أنه بصري المذهب؛ إذ لم تذكر المراجع أنه تلقى النحو عن أحد من الكوفيين.

الدينورَي

هو: أبو علي أحمد بن جعفر الدينورَي ختن ثعلب – وهو أخو امرأته - وذكر الزبيدي وياقوت أنه زوج ابنته، وأصله من (الدِّنَوَر) في فارس، يعد أحد النحاة المبرزين.

قدم البصرة وأخذ عن المازني كتاب سيبويه ثم دخل إلى بغداد فقرأ على المبرد، وكان يخرج من مجلس ثعلب وهو جالس على باب داره والطلبة عنده فيتخطى ثعلبًا وأصحابه ومحبرته معه ويتوجه إلى المبرد ليقرأ عليه كتاب سيبويه فيعاتبه ثعلب على ذلك ويقول: إذا رآك الناس تفعل هذا يقولون: ماذا؟ فلم يلتفت إليه، وقد سئل مرة: كيف صار المبرد أعلم بكتاب سيبويه من ثعلب فقال: لأنه قرأ الكتاب على العلماء وثعلب قرأه على نفسه ، ثم قدم مصر وألف كتاب المهذب في النحو، وكتب في صدره اختلاف الكوفيين والبصريين وعزا كل مسألة إلى صاحبها ولم يعتل لكل منهم، ولا احتج له فلما أمعن في الكتاب ترك الاختلاف ونقل مذهب البصريين وعول في ذلك على آراء الأخفش سعيد بن مسعدة، ولما قدم علي بن سليمان الأخفش إلى مصر خرج أبو علي الدينوري منها، فلما رجع الأخفش إلى بغداد عاد أبو علي إلى مصر وأقام بها حتى مات سنة مائتين وتسع وثمانين للهجرة .

ومن مؤلفاته: (إصلاح المنطق)، و(ضمائر القرآن)، وهو مختصر استخرجه من كتاب : (معاني القرآن) للفراء[1].

(١) انظر: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢١٥ ، وإنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٣، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٣٩ والوافي بالوفيات للصفدي ٢/ ٣١٦ ، والأعلام ١/ ١٠٧ .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه ذهب مذهب قطرب، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، وهشام في أن الواو تفيد الترتيب، « ولكن قال هشام والدينوري: إن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيتهما بدأت، نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وعمرًا، إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى اقتران، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر »[1].

ومن خلال هذا الرأي الذي لم نعثر على غيره في كتب النحو نستطيع أن نقرر أن الدينوري حمل إلينا بدايات المذهب البغدادي؛ لأنه وافق بعض البصريين – وهو قطرب – وبعض الكوفيين – وهو ثعلب، وأبو عمر الزاهد، وهشام؛ ولأنه أخذ النحو عن رئيسي البصرة والكوفة، وهما المبرد وثعلب، مما يدل على أنه درس المذهبين، واختار منهما ما يشاء.

ابن ولاد

هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي المشهور بـ (ابن ولاد)، ولد سنة مائتين وثمان وأربعين للهجرة بمصر، وأخذ فيها النحو عن أبي جعفر الدينوري زوج أمه، ثم رحل إلى بغداد، وأقام فيها ثمانية أعوام، وأخذ فيها عن المبرد وثعلب، وقرأ كتاب سيبويه على المبرد، وعمل فيها مؤدبا لابن صاحب الخراج، ثم عاد إلى مصر ومعه كتاب سيبويه، وكان بذلك أول من أدخل كتاب سيبويه إلى مصر، وأخذ يدرسه للناس .

ومن مؤلفاته: (المنمَّق)

وتوفي بمصر سنة مائتين وثمان وتسعين للهجرة، وانتقل الكتاب من بعده إلى ابنه أبي العباس، ثم انتقل بعد ذلك إلى رجل يعرف بـ (الدقاق) كان

(١) الجنى الداني ص١٥٩ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة.

جماعة للكتب، ثم انتقل إلى خزانة الوزير أبي الفضل بن الفضل بن حنزابة بن الفرات وزير الإخشيد، ثم إلى كافور الإخشيدي[١].

ولم نعثر على آراء له في النحو، ومرد هذا أن مؤلفاته لم تصل إلينا، غير أننا نتوقع أنه بغدادي المذهب ؛ لأنه أخذ عن المبرد البصري وثعلب الكوفي.

كراع النمل

هو: أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الهنائي الدوسي، المعروف بـ (كُراع النمل) - بضم الكاف؛ لقصره، أو لدمامته ، عالم بالعربية، ومن أشهر النحاة واللغويين المصريين في أواخر القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع الهجريين لعصر الدولة الإخشيدية، رحل إلى بغداد، وأخذ عن أئمة البصريين والكوفيين، وقد ذكر القفطي أنه كان أميل للمذهب البصري، أما ياقوت والسيوطي فيقولان إنه كان نحويا كوفيا، ومن مصنفاته: " المنضد " في اللغة، و " المنتخب المجرد "، وهو تلخيص للمنضد، و " المنجد " رتبه على ستة أبواب في أعضاء البدن وأصناف الحيوان والطير والسلاح والسماء والارض، و " أمثلة غريب اللغة " و " المصحف "، و " المنظم " و " الأوزان "، وهو مطبوع.

وتوفي بعد سنة ثلاثمائة وسبع للهجرة ، وقيل سنة ثلاثمائة وعشرين[٢].

ولم تتناقل كتب النحو آراء له، ولكننا نتوقع أنه بغدادي المذهب؛ لأنه أخذ عن أئمة البصريين والكوفيين سواء أكان إلى البصرة أميل أم إلى الكوفة أميل.

---

(١)انظر: طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢١٧ ، ومعجم الأدباء ٩/ ١٠٥ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٢٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩ ، ١٠٦ ، والوافي بالوفيات للصفدي ٢/ ٣١٦ ، والأعلام ٧/ ١٣٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٣/ ١٢ ، ١٣ ، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٢٤٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٥٨ ، والأعلام ٤/ ٢٧٢ .

ابن ولاد

هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التَّميمي المصري، من أهل بيت علم، وأصله من البصرة، وانتقل جده إلى مصر، وورث النحو عن أبيه وجده، وقرأ شيئا من النحو على أبيه في مصر، ثم رحل إلى بغداد، ولقي هناك الزجاج وغيره، وكان الزجاج يقدمه ويفضله على أبي جعفر النحاس، وكانا تلميذيه، وكان الزجاج لا يزال يثني عليه عند كل من يقدم بغداد من مصر ويقول لهم: لي عندكم تلميذ من حاله وصفته كذا، فيقال له: أبو جعفر، فيقول: بل أبو العباس بن ولاّد.

وقد أقام الزميلان المتنافسان في مصر بعد رجوعهما من بغداد، على نفور دائم بينهما، ومما زاد من توتر العلاقة بينهما جمع بعض ملوك مصر بينهما في مناظرة، حيث قال النحاس لابن ولاّد: كيف تبني مثال افعلوت من رميت، فقال ابن ولاّد أقول: (ارمييت) فخطّأه أبو جعفر وقال: ليس في كلام العرب افعلوت ولا افعليت. فقال ابن ولاّد: إنما سألتني أن أمثل لك بناء ففعلت. قال الزبيدي: ولقد أحسن في قياسه حين قلب الواو ياءً ، وقد تبع ابن ولاد أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، حيث كان يبني من الأمثلة ما لا مثال له في كلام العرب.

ومن مصنفاته: (المقصور والممدود) – وهو مطبوع، و(الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرّد) – وهو مطبوع، وقد تعقب فيه المبرد في كتابه الذي تتبع فيه كلام سيبويه وسماه: (مسائل الغلط)، وله كتاب في (معاني القرآن) لم يتمه، ولم يخرج منه إلا بعض سورة البقرة.

وتوفي بمصر سنة ثلاثمائة واثنتين وثلاثين للهجرة[1].

---

(١)طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢١٩ ، وإنباه الرواة للقفطي ١/ ٩٩، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٠١ - ٢٠٣ وبغية الوعاة ١/ ٣٨٦ . والأعلام ١/ ٢٠٧ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٩٠ ، ١٩١ .

مذهبه وآراؤه

ويبدو أن ابن ولاد كان متعصبا لسيبويه، مما دفعه إلى وضع كتاب ينتصر فيه لسيبويه ضد المبرد الذي خطأ سيبويه في كثير من المسائل.

وله آراء لغوية وصرفية ونحوية كثيرة، وقد أودع آراءه اللغوية كتابه المقصور والممدود، وقد نقلت كتب اللغة كثيرا من آراء ابن ولاد اللغوية عن ذلك الكتاب، ومن هذه الكتب: المزهر في علوم اللغة[١]، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير[٢]، ولسان العرب[٣]، وتاج العروس[٤].

ومن آرائه رأيه في معنى (مِنْ) بعد أفعل التفضيل، وقد اختلف النحاة حولها[٥]، فذهب ابن ولاد إلى أنها لا تفيد بعد أفعل التفضيل ابتداء الغاية، بل تفيد المجاوزة، وتبعه ابن مالك، وذهب المبرد والأخفش الصغير إلى أنها تفيد ابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وصححه ابن عصفور، وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض، وذهب ابن مالك إلى أنها للمجاوزة[٦]، وتبعه ابن هشام[٧].

وذهب أيضا موافقا الزجاج إلى أن (لا) أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل شيئا في الخبر، وقد رد الجمهور عليه وعلى المبرد والأخفش اللذين منعا عملها عمل (ليس) بالسماع[٨].

---

(١) انظر: ١/ ١٣٣ ، ٢/ ١٠٥ ، ١٥٧ ، ١٦٦ .

(٢) انظر: ١/ ١٩٥ ، ٢٥٨ .

(٣) انظر: ٧/ ٦١ ، ١٢٢ ، ٢١٣ ، ١١/ ٤٢٥ ، ١٢/ ١١٩ ، ٥٩٥ ، ١٤/ ١٤٩ ، ١٨٤ ، ٣٣٣ ، ٤٢٦ .

(٤) انظر: ١/ ٢٠٢ ، ١٨/ ٦٠ ، ٣٧/ ٤٤٨ ، ٣٨/ ٥٢ .

(٥) انظر: الإرتشاف ٢/ ٤٤١ - ٤٤٢، الجنى الداني للمراديّ ٢١٦- ٣١٧ .

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٤ .

(٧) انظر: المغني ٤٢٣ .

(٨) انظر: الجنى الداني ص٢٩٣ .

وذهب إلى أن (كأن) من قولنا: (كأن زيدا قائم) تفيد التشبيه، وليس الشك كما قال الكوفيون والزجاجي[١].

وذهب البصريون إلى قياسية عمل صيغ المبالغة الثلاث الأولى، وهي: (فعَّال – فعول – مفعال)، واختلفوا في (فعيل – فَعِل)، ومنع الكوفيون إعمالها جميعا، وأكثر المتأخرين على إعمالها جميعا كما ذهب إلى ذلك سيبويه، هذا بالنسبة للصيغ الخمس السابقة.

أما ما سوى هذه الصيغ الخمس فيرى الكثيرون أن إعمالها سماعي، وذهب ابن خروف وابن ولاد إلى قياسية عمل (فِعِّيل)، مثل: (زيد شِرِّيبٌ الخمرَ)[٢].

واتفق النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة، أما مد المقصور للضرورة فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، ووافقهم ابن ولاد، وزعم « أن سيبويه استدلَّ على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير. قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء »[٣].

وجوز الكوفيون إجراء المقصور مجرى المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالما، فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء حملا له على السالم، وقد حكى ابن ولاد ذلك لغة عن بعض العرب[٤]، فيقولون: (مصطفون) – بضم الفاء رفعان و(مصطفين) – بكسر الفاء نصبا وجرا.

وقد اختلف في سبب زيادة النون بعد الألف والياء في المثنى وبعد الواو والياء في الجمع، فذهب ابن مالك إلى أنها لرفع توهم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين، والإفراد في الإشارة والمقصور والمنقوص نحو

---

(١) انظر: الجنى الداني ص٥٧٣ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٤٤٩ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٦٥ .

(٤) انظر: الهمع ١/ ١٦٩ .

هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها والمفرد بالمثنى فيما ذكر.

وذهب الزجاج إلى أنها عوض من حركة المفرد.

وذهب ابن كيسان إلى أنها عوض من تنوين المفرد، وذهب ابن ولاد وابن طاهر والجزولي إلى أنها عوض من الحركة والتنوين معا[١].

واختلف في دخول لام الابتداء على معمول الخبر وهو متوسط إذا كان حالا أو مفعولا به، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز ذلك، وذهب ابن مالك إلى جوازه، وذهب ابن ولاد متابعا الزجاج إلى عدم جواز ذلك في الحال، وجوازه في المفعول به قياسا على الظرف والجار والمجرور، فيقال: (إنَّ زيدًا لَطعامك آكلٌ)[٢].

وذهب سيبويه إلى أن التقدير في (ما أنت وزيدا)، و(كيف أنت وقصعة من ثريد): (ما كنت وزيدا)، و(كيف تكون وقصعة من ثريد) واختلف في تقدير سيبويه مع (ما كنت) ومع (كيف تكون) أذلك مقصود لسيبويه أم لا ، فقال السيرافي هو غير مقصود ولو عكس لأمكن ، ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح في كل منهما الماضي والمستقبل وتابعه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لأن (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار؛ إذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته: ما أنت وزيدا ، لا لمن يقع منه ذلك ، ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر دون ما لم يقع وليست لمجرد الاستفهام وأما كيف فعلي بابها من الاستفهام والمعني كيف تكون إذا وقع كذا، أي: على أي حال، لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل[٣].

واختلف النحاة في قول العرب: (لهي أبوك)، فقال سيبويه : أصله (لله أبوك) حذف لام الجر وأل وهو شاذ لا يقاس عليه، ثم قالوا لهي أبوك قلبوا – أي:

---

(١) انظر: الهمع ١/ ١٧٩ .

(٢) انظر: الهمع: ١/ ٥٠٤ .

(٣) انظر: الهمع ٢/ ٢٤٤ .

وضعوا الألف بعد الهاء -وأبدلوا من الألف ياء، وهو مبني لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة على الفتح لخفته على الياء كما بني أمس لتضمنه معنى لام التعريف ، وقال ابن ولاد: بل أصله إله أبوك حذفت الهمزة ثم قالوا لهي بالقلب – أي: بالقلب المكاني؛ تشبيها للألف الزائدة بالأصلية، وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الأصل والباقية لام الجر ، قال: لأن حرف الجر لمعني وعلة، وحذفه وإبقاء عمله شاذ، فالحكم بحذف غيره أولى، أما لام التعريف فواضح إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمة علما فلم يفتقر إليها ، وأما لام الأصل فقد عهد حذف بعض الأصول تخفيفا كـ (يد) و (دم)[1].

كما ذهب ابن ولاد إلى منع تكسير الاسم الخماسي مطلقا[2].

فواضح من هذه الآراء أن ابن ولاد على الرغم من تعصبه لسيبويه كان يتابع البصريين أحيانا، ويتابع الكوفيين أحيانا أخرى، وكان أحيانا يخالف الفريقين، مما يدل على أنه بغدادي المذهب.

أبو جعفر النحاس

هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار المرادي المصري، المعروف بالنحاس، أو بابن النحاس، ولد بمصر ونشأ بها، وتلقى مبادئ العربية بها، ثم رحل إلى بغداد، ودرس النحو على أئمتها في ذلك الوقت مثل: الأخفش الأصغر، والمبرد، والزجاج، ونفطويه، وابن السراج، وابن الأنباري، وغيرهم، ثم عاد إلى مصر وأخذ يدرس بها النحو، وكان حريصا على تدريس كتاب سيبويه لتلاميذه، فطارت شهرته في الآفاق، وقصده الطلاب من الأندلس، فأقرأهم الكتاب، فكان له بذلك فضل بث دراسة النحو في الأندلس.

---

(١) انظر: الهمع ٢/ ٤٧٢ .

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤١٠ .

وكان واسع العلم غزير الرواية، عالما بالفقه والقرآن، وكان من أقوى الناس ذاكرة، ومن أجودهم تصنيفا في العلوم المتنوعة، فمن مصنفاته: (معاني القرآن)، و(إعراب القرآن) – وهو مطبوع، وهما من أشهر كتبه، وقد أورد فيهما الأقاويل الكثيرة ، وحشد الوجوه المتنوعة، فأغنى الباحثين عن الرجوع إلى ما صنف قبلهما في موضوعهما.

ومن مصنفاته أيضا: (الكافي) في أصول النحو، و(المقنع) في اختلاف البصريين والكوفيين، ومختصر صغير في النحو اسمه (التفاحة) – وهو مطبوع، وتفسير أبيات كتاب سيبويه، وهو مطبوع، ويقال: إنه لم يسبق إلى مثل ذلك الكتاب، وكل من جاء بعده استمد منه، و(الاشتقاق)، و(أدب الكتاب)، و(معاني الشعر)، و(أدب الملوك)، و(ناسخ القرآن ومنسوخه)، وهو مطبوع، و(شرح المعلقات السبع)، وهو مطبوع أيضا.

وتوفي بمصر سنة ثلاثمائة وثمان وثلاثين للهجرة، وقيل: ثلاثمائة وسبع، وقيل: ثلاثمائة وسبع وثلاثين، وكان جالسا على درج المقياس في الروضة بالقاهرة على شاطئ النيل في يوم من أيام فيضان النيل، وكان يقطع بيتا من الشعر، فظنه بعض المارة يسحر النيل حتى لا يزيد فتغلو الأسعار، فرفسه برجله فذهب في المد ولم يوقف له على خبر[1].

مذهبه وآراؤه

« ومن يرجع إلى مختصره الذي سماه كتاب (التفاحة في النحو) والذي يقع في ست عشرة صحيفة يجده يمزج في وضوح بين آراء البصريين والكوفيين، فهو في الصورة العامة للكتيب وعرض مسائله بصري، وهو في

(١)طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص٢٢٠ ، وإنباه الرواة للقفطي ١/ ١٠١، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٢٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢ . والأعلام ١/ ٢٠٨ ، والوسيط في تاريخ النحو ص١٩١ – ١٩٣.

بعض آرائه وبعض المصطلحات كوفي، وقد يختار رأيا لقطرب أو للأخفش مخالفا جمهور البصريين »[١].

ومما خالف فيه البصريين ذهابه إلى أن الأسماء الخمسة معربة بحروف العلة نفسها متفقا في ذلك مع قطرب وهشام من الكوفيين، والزجاجي من البغداديين[٢].

وذهب إلى أن المثنى والجمع السالم يرفعان بالألف والواو، وينصبان ويجران بالياء، لا نيابى عن حركات مقدرة، وهو رأي الكوفيين وقطرب والوجاج والزجاجي.

وذهب مع الكوفيين إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم لا مبني كما ذهب البصريون.

واختار رأيهم في أن (حتى) ولام الجحود ولام كي وواو المعية، - ويسميها واو الظرف - وأو وفاء السببية تنصب جميعها المضارع بدون تقدير (أنْ).

واستظهر غير مصطلح من مصطلحات الفراء والكوفيين، من ذلك تسمية النفي بالجحد، وتسمية نائب الفاعل باسم المفعول الذي لم يسم فاعله، وتسمية الصفة بالنعت، وتسمية التمييز بالتفسير.

وكان يذهب مع الكسائي إلى أن (ذو)، و(ذوو) لا تضافان إلى الضمير خلافا للجمهور لما جاء عن العرب في النثر من مثل قولهم: (إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه).

---

(١)المدارس النحوية ٣٣٢ .

(٢)التفاحة في النحو ص١٥ .

وذهب مع الأخفش إلى أن المضاف إليه مجرور بالإضافة لا بالمضاف كما ذهب سيبويه.

كما ذهب أيضا معه إلى أن (لاسيما) من أدوات الاستثناء، وأن ما بعدها في مثل: (لا سيما زيد) مرفوع أو مجرور.

وجعل – مع ابن السراج – (لا) النافية من أدوات التعليق مع (ظن) وأخواتها، مثل: (ظننت لا يقوم زيد)[١].

وذهب أيضا موافقا المبرد إلى أن (مَعْ)[٢] – بالتسكين في لغة ربيعة – حرف ، وكان سيبويه يرى أنها ليست بحرف، وإنما هي اسم كالمحركة العين[٣].

كما ذهب أيضا موافقا الفراء إلى جواز ضم التاء في قولنا: (يا أبت)، و(يا أمَّت)[٤].

ومذهب الجمهور أن الروم – وهو الإتيان بحركة قصيرة على الحرف الموقوف عليه -يجوز في الضم والكسر، كما يجوز في الفتح بشرط ألا يكون بلا تنوين، أما الإشمام – وهو ضم الشفتين بلا صوت عند الوقف على الحرف المضموم - فيجوز في الضم فقط، وقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز الروم والإشمام في هاء التأنيث، وميم الجمع، والحركة العارضة، أما أبو جعفر النحاس فذهب إلى جوازهما مطلقا[٥].

---

(١)التفاحة في النحو ص١٥ ، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤ .

(٢) سكون العين لغة ربيعة وغنم وتميم.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٤٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٤٠ ، والجنى الداني ، والمغني .

(٤) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٤٤ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ١٩٣ .

وكان يفاضل بين القراءات مستندا في ذلك إلى القياس، كما في مفاضلته بين قراءتي (يعزُب) - بالضم، و(يعزِب) - بالكسر، يقول: « لو جاز أن يقع اختيار في هذا المكان لكان الضم أولى لأنه فعل لا يتعدى مثل قعد يقعد؛ لأن الأكثر في كلام العرب فيما لا يتعدى أن يأتي مضمومًا، وفيما يتعدى أن يأتي مكسورًا مثل ضرب يضرب »[١].

كما كان أحيانا يرد القراءة على أساس من السند، يقول بصدد تفسيره لقوله تعالى: « **لابثين فيها أحقابا** »[٢]: « قرأ علقمة، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة: "لَبِثِينَ" بغير ألف، وقد اعترض في هذه القراءة فقيل: هي لحن، لا يجوز: هو حذر زيدا، وإن كان سيبويه قد أجازه وأنشد:

حَــذِرٌ أمــورًا لا تَــضِير وآمِــنٌ ... مــا لَــيْسَ مُنجِيَــهُ مِــنَ الأقــدارِ

وأنشد الفراء: بيت لبيد السابق ، وقال قوم: هو لحن؛ لأنه إنما يقال: حذر، وكذا باب (فَعِل) لمن كان في خلقته الحذر، فأما اللابث فليس من ذلك في شيء. قال أبو جعفر: أما القول الأول فغلط، ولا يشبه هذا قولك: حذر زيدا؛ لأن أحقابا ظرف، وما لا يتعدى يتعدى إلى الظرف، وأما الثاني فهو يلزم إلا أنه يجوز على بعد، والقراءة بـ"لابثين" بينة حسنة، فأما حجة من احتج بـ"لبثين" بما رواه شعبة عن أبي إسحاق، قال في قراءة عبد الله "لبثين"، فلا حجة فيه؛ لأن أبا إسحاق لم يلق عبد الله، ولو كان إسناده متصلا كانت فيه حجة »[٣] .

ويرى أن في واو الثمانية من قوله تعالى: « **وثامنهم كلبهم** »[٤] خاصة قولين:

أحدهما : أنّ دخولها وخروجها واحد.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٧٩ .

(٢) النبأ: ٢٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٨٧ .

(٤) الكهف: ٢٢ .

والآخر: أنّ دخولها يدل على تمام القصة وانقطاع الكلام . . .فيكون المعنى عليه أنّ الله جل وعز خبّر بما يقولون، ثم أتى بحقيقة الأمر فقال : "وثامنهم كلبهم"[١].

وتابع الكوفيين إلا الفراء في جواز إعمال اسم الفاعل مصغراً[٢].

وهكذا فإن آراء أبي جعفر النحاس تدل على سعة اطلاعه على مذاهب السابقين، كما تدل على استقلال شخصيته، فلم يتعصب لمذهب من المذاهب، بل كان يختار من آراء السابقين ما يراه راجحا، وبذلك يعد أبو جعفر النحاس بغدادي المذهب.

الحَوْفِي

هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي النحوي، من أهل (حَوْف) بمصر، وهي تطلق على الناحية المعروفة بالشرقية، وهي ليست قرية كما توهم بعض المترجمين، وقيل: أصله من شبرا اللنجة من أعمال محافظة الشرقية، وقيل: اسمها شبرا النخلة قرب بلبيس بالشرقية.

وهو من نحاة العصر الفاطمي، واطلع على اتجاهات المدرسة البغدادية وآرائها، وسمع بمصر من أبي بكر محمد بن علي الإدفوي تلميذ النحاس، وكان أنبه تلاميذه، كما سمع من بعض علماء المغرب، واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به.

ومن مصنفاته: (البرهان في تفسير القرآن)، وأخذ عليه ابن هشام في مقدمة كتابه: (المغني) عنايته بإعراب الواضحات: كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، مما لا حاجة إليه.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٨٥١ .

وله أيضا: كتاب (الموضح) في علل وأصول النحو، وكتاب في إعراب القرآن في عشرة مجلدات.

وتوفي سنة أربعمائة وثلاثين للهجرة[١] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه النحوية ذهابه إلى أن المجرور بـ (كذا) بدل من اسم الإشارة (ذا)، ورد بأن (كذا) صارت كلمة واحدة، ولا يبدل من جزء الكلمة[٢].

ومن مواقفه من القراءات انه كان يطعن في القراءة إذا لم توافق القياس، ومن ذلك تعليقه على قراءة ابن ذكوان: (أرجئهِ وأخاه) – بكسر الهاء، حيث وصفها بأنها غير جيدة، وذلك لأن الهاء لا يجوز تحريكها بالكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة، أما إذا وقعت بعد ساكن كما في (أرجئه) فيقل فيها الكسر[٣].

وكان يرى أن (كان) من قوله تعالى: « **وإن كان رجل يورث كلالة** »[٤] ناقصة، مع كون (كلالة) حالا ، ورد عليه بأنه لابد حينئذ من كون (كلالة) خبره ، ولا فائدة حينئذ من (يورث)، والصحيح اعتبار (كان) تامة عند جعل (كلالة) حالا.

وذهب إلى أن (تَفَكَّر) في قوله تعالى: « **أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة** »[٥]، لا تعلق ، وردَّه أبو حيان بأنه قد ثبت تعليقه فلا ينبغي أن يعدل عنه ،

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٠ ، وشذرات الذهب ٣/ ٢٤٧ ، ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٢١ ، والبغية ٢/ ١٤٠ ، والأعلام ٤/ ٢٥٠ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٧٨ .

(٣) روح المعاني ٩/ ٣٢ .

(٤) النساء: ١٢ .

(٥) الأعراف: ١٨٤ .

وقد أثبت تعليقَه جماعةٌ منهم ابن عصفور وابن مالك والرضي وابن هشام والأشموني والخضري[١].

وذهب إلى أن « إنكم لمشركون » في قوله تعالى: « **وإنْ أطعتموهم إنكم لمشركون** »[٢] جواب شرط على حذف الفاء، والجمهور لا يجوزون حذف فاء الجواب، ومن ثم يقدرون قسما محذوفا، فالتقدير عندهم: (والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون).

ونرى ابن هشام يعرض لإعراب (ذلك) في قوله تعالى:« **وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ** »[٣] ويقول: إنها بدل أو عطف بيان، ويقول: جوز الفارسي كونها صفة، ورد ذلك الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف[٤]، وفي ذلك ما يشهد بأن الحوفي كان مطلعا على كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، وأكبر الظن أنه اطلع على كتاباته الأخرى وكأن نحاة مصر في العصر الفاطمي من أمثال الحوفي كانوا يعنون بمعرفة آراء المدرسة البغدادية وأعلامها النابهين من أمثال الفارسي[٥].

وقد توقف ابن هشام مرارا في كتابه المغني بإزاء توجيهات الحوفي الإعرابية لبعض آي الذكر الحكيم، وأكبر الظن أنه نقلها جميعا عن كتابه الذي صنفه في إعراب القرآن، وهو تارة يرتضي توجيهه وتارة يرفضه، فمن ذلك استحسانه ما ذهب إليه في الآية الكريمة: « **وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ**

---

(١) انظر: المقرب : ١٨٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٦٢/٢ ، وشرح الكافية : ١٦٦/٤ ، ومغني اللبيب : ٥٤٣ وشرح الأشموني : ٣٢/٢-٣٣ .

(٢) الأنعام: ١٢١ .

(٣) الأعراف: ٢٦ .

(٤) المغني ص٦٥٠ .

(٥) انظر: المدارس النحوية ص٣٣٤ .

بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ »[١] من أن «جَزَاءُ سَيِّئَةٍ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لهم[٢].

ومن ذلك رفضه ما ذهب إليه الحوفي مع الفراء من أن جملة «وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ » في قوله تعالى: «وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ »[٣] معطوفة على ما قبلها بتقدير أن الأصل: ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وقال ابن هشام: إن هذا تكلف والواو في الآية للاستئناف[٤].

وقد أنكر رأيه في أن الباء لها متعلق في قوله جل شأنه: « أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ »[٥] ؛ معللا ذلك بأن الباء حرف جر زائد، وحروف الزيادة لا متعلق لها[٦].

ورد ابن هشام رأيه في قوله تعالى: «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»[٧] أن جواب الشرط هو «إِنَّ ذَلِكَ» وما بعدها، معللا ذلك بأنها اسمية وهي لا تكون جوابا للشرط في النثر بدون فاء، إنما يختص ذلك بالشعر، أما الآية فجواب الشرط فيها محذوف[٨].

وارتضى رأيه في أن خبر (الذين) في قوله عز وجل: «وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ»[٩] محذوف دلت عليه الجملة وتقديره: مأجورون[١٠].

---

(١) يونس: ٢٧ .
(٢) المغني ص٥١٢.
(٣) النحل: ٥٧ .
(٤) المغني ص٥١٨ .
(٥) التين: ٨ .
(٦) المغني ص٥٧٥ .
(٧) الشورى: ٤٣ .
(٨) المغني ص٦٤٨ .
(٩) الأعراف: ١٧٠ .
(١٠) المغني ص٦٥٠ .

وأنكر قوله: إن الباء من قوله تعالى: «فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ» [١] متعلقة بناظرة معللا ذلك بأنها جارة لما الاستفهامية والاستفهام له الصدر[٢].

كما أنكر ما ذهب إليه في الآية: «إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ»[٣] من أن «سَيَهْدِينِ» جملة حالية، إنما هي اعتراضية[٤].

ورد إعرابه لقوله جل شأنه: «ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ»[٥] أن «ظُلُمَاتٌ» مبتدأ، و «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» خبر، قائلا: الصواب أن «ظُلُمَاتٌ» خبر لمبتدأ محذوف[٦].

تلك هي كل مراجعات ابن هشام في كتابه "المغني" للحوفي في كتابه إعراب القرآن، وكأنه لم يجد وراءها ما يرده أو ينكره، مما يشهد للقفطي في قوله عنه: إنه كان عالما بالنحو، قَيِّما بعلل العربية أتم قيام[٧].

ابن بابشاذ

هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في علم النحو، وبابشاذ كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور، أصله من العراق، ولد ونشأ بمصر، وكان جوهريا، ثم رحل إلى العراق وتلقى عن علمائها، وبذلك اتصل اتصالا مباشرا بالبغداديين، ثم عاد إلى مصر، وأخذ يدرس بها في جامع عمرو بن العاص، فانتفع الناس بعلمه وتصانيفه. وكانت وظيفته بمصر أن ديوان الإنشاء لا يخرج منه كتاب حتى يعرض عليه ويتأمله،

---

(١) النمل: ٣٥ .
(٢) المغني
(٣) الصافات: ٩٩ .
(٤) المغني ص٧٠٢ .
(٥) النور: ٤٠ .
(٦) المغني ص٧٥١
(٧) انظر: المدارس النحوية ص٣٣٤ ، ٣٣٥ .

فإن كان فيه خطأ من جهة النحو أو اللغة أصلحه كاتبه، وإلا استرضاه فسيروه إلى الجهة التي كتب إليها، وكان له على هذه الوظيفة راتب من الخزانة يتناوله في كل شهر، وأقام على ذلك زمانًا.

ومن مصنفاته: (المقدمة) في النحو، وتعرف بمقدمة ابن بابشاذ، و(شرح الجمل للزجاجي)، و(شرح الأصول لابن السراج)، وله أيضا تعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلدًا سماها تلامذته بعده (تعليقة الغرفة)، جمعها حال انقطاعه في بيته بعد أن ترك وظيفته في ديوان الإنشاء.

وتوفي بمصر سنة أربعمائة وتسع وستين للهجرة إثر سقوطه من أعلى جامع عمرو بن العاص[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه كان يرى أن الكاف من أسماء الأفعال: (عليكم)، و(إليكم)، و(لديكم)، و(مكانكم) حرف خطاب، والصحيح عند الجمهور أن هذه الكاف ضمير في موضع جر، كما كان قبل أن تنقل الكلمة الى الإغراء[٢].
ويرى أن الغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالها في الوعد وقد تستعمل (سوف) في الوعد والسين في الوعيد[٣].

ومن تعليلاته أنه كان يرى أن المخصوص لا يتقدم على (حبذا) لئلا يتوهم أن في (حَبَّ) ضميرا وأن (ذا) مفعول، بينما يعلل ذلك الجمهور بأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير[٤].

---

(١)وفيات الأعيان ٢/٥١٤ - ٥١٦ ، وإنباه الرواة ٢/ ٩٥ ، وشذرات الذهب ٣/ ٣٣٣ ، ومعجم الأدباء ١٢/ ١٧ ، والبغية ٢/ ١٧ ، والأعلام ٣/ ٢٢٠ .

(٢) إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش ٣/ ٣٤ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٨٣ .

(٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٨٥ .

وكان أيضا يعلل لعدم جواز تقديم معمول المصدر عليه بأن المصادر أسماء، والأسماء ليس من حقها أن تعمل إلا لضرب من الشبه وبأن المصادر نقصت أيضا فى عملها، فلم يجز تقديم شيء من معمولها عليها؛ لأنه من صلتها، والصلة لا تتقدم على الموصول، لا يجوز فى: (يعجبنى علمُ زيدٍ خبرَك): (يعجبنى خبرَك علمُ زيدٍ)، ولا: (خبرَك يعجبنى علمُ زيدٍ) وما أشبه ذلك[١].

كما علل ابن بابشاذ كون أسماء الأفعال لا يؤمر بها الغائب بأن :"أسماء الأفعال أسماء ضعيفة فضعفت عن رتبة الأفعال[٢].

وكان يرى أن المبدل منه ليس على نية الطرح واحتج لذلك فقال:' والدليل على أنه ليس فى نية الطرح، أنه قصد به البيان على جهة الإعلام بمجموعى الاسم، فلم يصح أن ينوى بالأول الطرح؛ لأن جعله فى نية الطرح يخرجه من أن يكون مبيِّنا، فكما لا يجوز أن يكون المؤكَّد ولا المنعوت فى نية الطرح، فكذلك المبدل منه على جهة البيان، لا يكون فى نية الطرح، ولو كان فى نية الطرح لما جاز أن تقول: زيد ضربته أخاك. على أن تجعل "أخاك" بدلا من الهاء العائدة على (زيد)؛ لأن الهاء لو كانت فى نية الطرح ، لكان التقدير: زيد ضربت أخاك. وهذا كلام لا يصح لعدم العائد على المبتدأ ، وفى عدم جواز هذه المسألة وأشباهها ما يدل على أنه ليس فى نية الطرح[٣].

وكان يرى أن (منجونا) من قول الشاعر:

وما الدهر إلا منجونًا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

---

(١) الاعتراضات النحوية في منار الوقف و الابتدا لابن الأنباري

(٢) الاعتراضات النحوية في منار الوقف و الابتدا لابن الأنباري

(٣) الاعتراضات النحوية في منار الوقف و الابتدا لابن الأنباري

منصوب على إسقاط الخافض، أصله: وما الدهر إلا كمنجنون، وقد علق المرادي على ذلك بقوله: « وهو فاسد، لأن هذا المجرور في موضع رفع، فلو حذف منه حرف الجر لرفع »[١].

وكان يونس وابن مالك يريان أنه باق على أصله من كونه خبرا لـ (ما)، بينما يرى الجمهور أن (ما) هنا غير عاملة لانتقاض النفي بـ (إلا).

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بين (إذن) والفعل المضارع المنصوب بها بالنداء والدعاء، ويرى الجمهور أنه لا يجوز الفصل بغير القسم[٢].

وأجاز ابن بابشاذ تقديم معمول الخبر، إذا تأخر الاسم وتوسط الخبر نحو: "كان الماءَ يشربُ زيدٌ"، وهو ممنوع عند سيبويه والجمهور كما مُنِعَ تقديمه إذا توسط الاسم وتأخر الخبر[٣].

وكان يجيز -مع الكوفيين والأخفش- ترخيم الاسم الثلاثي المحرك الوسط مثل: حَكَم فيقال: يا حك[٤].

وكان يرى رأي ابن درستويه البصري القائل بأن المبتدأ في مثل: "ضربي العبد مسيئًا" لا خبر له[٥].

وذهب مع الفارسي والسيرافي إلى أن عامل المستثنى ما قبل إلا معدى إليه بواسطتها[٦].

---

(١) الجنى الداني ص٣٢٦ .
(٢) الجنى الداني ص٣٦٢ .
(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك
(٤) الهمع ١/ ١٨٢ .
(٥) شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٤ .
(٦) الهمع ١/ ٢٢٤ .

واختار رأي الأخفش والفارسي في أن سمع قد تلحق بعلم فتنصب مفعولين مثل: "سمعت محمدا يتكلم"[١].

وكان يرى أن لام التعريف العهدية خاصة بالأعيان بينما الجنسية خاصة بالأذهان[٢].

وهكذا فإن آراء ابن بابشاذ المتنوعة التي تارة يوافق فيها البصريين ، وتارة يوافق الكوفيين، وتارة يوافق البغداديين، وتارة لم يسبق إليها تدل على أنه دائر في فلك البغداديين الذين يجمعون بين المذاهب، ويختارون منها ما يشاءون.

ابن بري

هو: أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري المقدسي الأصل المصري الدار، و(بري) - بفتح الباء الموحدة وتشديد الراء المكسورة وبعدها ياء، هو اسمٌ علمٌ يشبه النسبة، ولد بمصر سنة أربعمائة وتسع وتسعين للهجرة ، ونشأ بها، كان إماما مشهورا في علم النحو واللغة والرواية والدراية؛ وكان علاّمة عصره وحافظ وقته ونادرة دهره، أخذ علم العربية عن أبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني النحوي، حيث قرأ عليه كتاب سيبويه، وعن أبي طالب عبد الجبار بن محمد بن علي المعافري القرطبي وغيرهما، وسمع الحديث على أبي صادق المديني، وأبي عبد الله الرازي وغيرهما، واطلع على أكثر كلام العرب، وكان عارفًا بكتاب سيبويه وعلله.

وصحبه خلق كثير اشتغلوا عليه وانتفعوا به، ومن جملة من أخذ عنه أبو موسى الجزولي صاحب المقدمة في النحو، وذكره في مقدمته ونقل عنه في آخرها، وكان إليه التصفح في ديوان الإنشاء، لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما فيه من خلل.

---

(١) الهمع ١/ ١٥٠ .

(٢) الهمع ١/ ٧٩ .

ومن مصنفاته: (الرد على ابن الخشاب)، وهو مطبوع، وقد انتصر فيه للحريري، و (غلط الضعفاء من الفقهاء) وهو مطبوع أيضا، و (شرح شواهد الايضاح)- وهو مطبوع، و(حواش على صحاح الجوهري) ، و (حواش على درة الغواص للحريري).

وتوفي بمصر سنة خمسمائة واثنتين وثمانين للهجرة[١] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه كان يرى أن (كان) من قوله تعالى:« وكان الله عليما حكيما »[٢] وما ماثلها من الآيات التي تدل على استمرار صفات الله، دلت على تقديم الوصف وقدمه، وما ثبت قدمه استحال عدمه، وقد استحسن الزركشي هذا الرأي، فقال: « وهو كلام حسن »[٣].

وكان يرى أن (ثم) كثيرا ما تأتي لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل كقوله تعالى: « **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ** »[٤] فـ "ثم" هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين

ومثله قوله تعالى: « **فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ**» إلى قوله: « **ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا**»[٥] ،دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والإطعام من رتبة الإيمان إلا أن فيها

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٣/١٠٨ ، ١٠٩ ، وإنباه الرواة ٢/ ١١٠ ، وشذرات الذهب ٤/ ٢٧٣ ، ومعجم الأدباء ١٢/ ٥٦ ، والوافي بالوفيات ٥ / ٣٦٧ ، والبغية ٢/ ٣٤ ، والأعلام ٤/ ٧٤ .

(٢) النساء: ١٧ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٤/ ١٢٦ .

(٤) الأنعام: ١ .

(٥) البلد: ١١ – ١٧ .

زيادة تعرض لوصف المؤمنين بقوله: « وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ»[١].

واختلفوا هل تضاف (ذو) إلى ضمير الأجناس، فمنعه الأكثرون، والظاهر الجواز لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى

وعن ابن بري أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها رديفته وأنه لا يمتنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت وصلة وإلا فلا يمتنع[٢].

وذهب الجمهور إلى أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معًا أو متعديين معًا إلى مفعول أو مفعولين، وزعم ابن بري أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو: (استعطيته درهمًا فأعطاني درهمًا)، وإلى واحد نحو: (استنصحته فنصحني)، ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة[٣].

ووافق الجمهور في جواز أن يقال (بين زيد وبين عمرو) – بزيادة (بين) الثانية، وقال إن زيادتها للتأكيد، وذلك ردا على الحريري الذي منع ذلك[٤].

وقد خطأ الحريري في كتابه: (درة الغواص) ما ذهب إليه الشيخ ابن الحنبلي الحلبي في كتابه (بحر العوام) من جواز أن يقال (اجتمع فلان مع فلان)، فقال الحريري إن الصواب (اجتمع فلان وفلان)، وقد تعقب ابن بري الحريري، فقال: لا يمتنع في قياس العربية أن يقال اجتمع زيد مع عمرو واختصم جعفر مع بكر، بدليل جواز اختصم زيد وعمرًا، واستوى الماء

---

(١) البلد: ١٧ ، وانظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٦٦ .
(٢) السابق ٤/ ٢٧٨ .
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ١٣٠ .
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٣٦ ، ١٣٧ .

والخشبة، و واو المفعول معه بمعنى مع مقدّرة بها، فكما يجوز استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة كذلك يجوز استوى الماء مع الخشبة[١].

وكان يرى أن للسجع ضرورة كضرورة الشعر.

ونقل عنه أن كلا من (إذا)، و(إذ) التي للمفاجأة حرف موافقا في ذلك الكوفيين والأخفش[٢].

وتعقب الحريري فيما ذهب من أن التعبير بكلمة "صباحَ مساءٍ" على الإضافة يراد به الصباح وحده، بخلاف "صباحَ مساءَ" على التركيب، فإن ذلك يعنيهما معا،وقال: إن هذا الفرق لم يقل به أحد، وإن السيرافي صرح بأن قولهم: يأتينا صباحَ مساءٍ وصباحَ مساءَ وصباحًا ومساءً معناهن واحد[٣].

وكان يذهب إلى أن لولا تفيد التعليل في مثل: "لولا إحسانك لما شكرتك" وأن العرب لذلك جروا بها المضمر في مثل لولاي[٤]، وهو بذلك يتفق مع سيبويه في أنها حين يليها المضمر تكون جارة.

كما ذهب مذهب أبي علي الفارسي في أن "ما" قد تأتي زمانية في مثل: « **فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ** »[٥] أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[٦].

وهكذا نجد ابن بري في آرائه هذه يدور في فلك أسلافه المصريين في الجمع بين المذاهب السابقة دون تعصب لأحد منها، والاختيار منها ما يراه

---

(١) دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي ص٦٩٥ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧٤ .
(٣) الهمع ١/ ١٩٧ .
(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٢٢٧ .
(٥) التوبة: ٧ .
(٦) المغني ص٣٩٨ .

راجحا، وقد ينفرد بآراء يخالف بها كلا من البصريين والكوفيين والبغداديين والمصريين.

ابن يعيش

هو: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين النحوي ويعرف بابن الصائغ، أو ابن الصانع، والأرجح الثاني منعا للالتباس بنحوي آخر مصري يلقب بـ (ابن الصائغ).

ولد سنة خمسمائة وثلاث وخمسين للهجرة بحلب، ونشأ بها، وقرأ النحو فيها على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزي ، وحدث بحلب وكان فاضلًا ماهرًا في النحو والتصريف، وهو أشهر نحاة العصر الأيوبي.

ثم رحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، ولكنه سمع خبر وفاته وهو في الموصل، فأقام بها مديدة سمع خلالها الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي ، ولما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليُمن زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور، وسأله عن مواضع مشكلة في العربية، وعن إعراب ما ذكره أبو محمد الحريري في المقامة العاشرة المعروفة بالرحيبة، وهو قوله في أواخرها: - حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان، وآن انبلاج الفجر وحان - فاستبهم جواب هذا المكان على الكندي: هل الأفق وذنب السرحان مرفوعان أو منصوبان، أو الأفق مرفوع وذنب السرحان منصوب، أو على العكس وقال له: قد علمت قصدك، وأنك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم، وكتب له خطه بمدحه والثناء عليه، ووصف تقدمه في الفن الأدبي.

قال ابن خلكان: وهذه المسألة يجوز فيها الأمور الأربعة، والمختار منها نصب (الأفق)، ورفع (ذنب).

ثم عاد بعد ذلك إلى حلب وتصدر للإقراء فيها، ولم يكن بحلب مثله.

وكان حسن التفهيم لطيف الكلام طويل الروح على المبتدئ والمنتهي، وكان خفيف الروح ظريف الشمائل كثير المجون، مع سكينة ووقار، ولقد حضر ابن خلكان يومًا حلقته، وبعض الفقهاء يقرأ عليه " اللمع " لابن جني، فقرأ بيت ذي الرمة في باب النداء:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنت أم أمّ سالم

فقال له الشيخ: إن هذا الشاعر لشدة ولهه في المحبة وعظم وجده بهذه المحبوبة أم سالم وكثرة مشابهتها للغزال كما جرت عادة الشعراء في تشبيههم النساء الصباح الوجوه بالغزلان والمها، اشتبه عليه الحال، فلم يدر هل هي امرأة أم ظبية، فقال: آأنت أم أمّ سالم؛ وأطال الشيخ موفق الدين القول في ذلك وبسطه بأحسن عبارة، بحيث يفهمه البليد البعيد الذهن، وذلك الفقيه منصت مقبل على كلامه بكليته، حتى يتوهم من يراه على تلك الصورة أنه قد تعقل جميع ما قاله، فلما فرغ الشيخ من شرحه قال له الفقيه: يا مولانا أيش في المرأة الحسناء يشبه الظبية فقال له الشيخ قول منبسط: تشبهها في ذنبها وقرونها، فضحك الحاضرون، وخجل الفقيه، ولم يحضر مجلسه مرة أخرى.

وانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتى إن الرؤساء الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته.

ومن مؤلفاته: (شرح على التصريف الملوكي لابن جني) – وهو مطبوع، و(شرح على المفصل للزمخشري) – وهو مطبوع - في غاية الطول والجودة ليس في جملة الشروح مثله، وهو أهم كتبه على الإطلاق ، وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النحويين من بصريين وكوفيين وبغداديين، حتى كأنه لم يترك

مصنفا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلا منقطع النظير.

وتوفي بحلب سنة ستمائة وثلاث وأربعين للهجرة[١].

وإذا كانت آراء ابن يعيش في شرح المفصل لا تمثل آراء جديدة بكل ما يحمله معنى الجدة، إلا أنها تنبيء عن شخصيته المستقلة في الدرس النحوي، فهو لم يكن مجرد ساردا لآراء البصريين والكوفيين والبغداديين، بل كان يعرض تلك الآراء مع العناية بوضوح شخصيته في ذلك العرض وذلك بترجيح رأي على رأي، أو اختيار رأي من بين عدة آراء، أو إبداء رأي في مسألة قد يكون سبق إليه أو لم يسبق، وقد كان ينبه على أنه من رأيه هو[٢].

مذهبه وآراؤه

لم يكن ابن يعيش في ترجيحاته النحوية واختياراته يتعصب لأي من الفريقين: البصريين والكوفيين، نعم قد أكثر من تأييده للبصريين، ويتضح ذلك منذ بداية كتابه شرح المفصل، ولكن لم يكن ذلك ناجما عن تعصب، أو تحامل على الفريق الآخر، وإنما هو يختار ما يروق له مع تقديم العلل والبراهين التي تؤيد ما رجحه أو اختاره أو أتى به من جديد، فهو لا يترك مسألة دون تعليل، ولا نبعد عن الصواب إذا أطلقنا على كتابه: النحو المعلل.

فمن آرائه التي أيد فيها البصريين ذهابه موافقا لهم في أن الاسم مشتق من السمو لا من السمة كما قال الكوفيون[٣].

ويصح رأي سيبويه في أن في (ضربني) من (ضربني وضربت زيدا)

---

(١)انظر وفيات الأعيان ٤٦/٧ ، وما بعدها ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ ، والبغية ٢/ ٣٥١ ، والأعلام ٨/ ٢٠٦ .

(٢) ابن يعيش النحوي ص٦٨٦ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٢٣ .

فاعلا مضمرا دل عليه مفعول (ضربت)، ويخطأ رأي الكسائي، الذي ذهب إلى أنه لا فاعل لها، ولا يقتصر على اختيار رأي سيبويه فقط، بل يحتج له[١].

واختار رأي البصريين في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما قال الكوفيون[٢].

ولا يلبث أن نراه يعرض آراء سيبويه والأخفش والجرمي والمازني والكوفيين في إعراب الأسماء الخمسة، ويوهن في صراحة آراء الكوفيين والمازني والجرمي زاعما أنه خُولف في هذه الأسماء القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها؛ لأنك إذا قلت: أخ، فأصله: أخو وأب فأصله: أبو، والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية: أبوان وأخوان ... وكان مقتضى القياس أن تقلب الواو فيها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلا أنهم حذفوها تخفيفا[٣].

ويهاجم رأي الكوفيين القائل بأن عندك في مثل: محمد عندك، منصوب بالخلاف[٤]، ويضعف رأيهم في أن الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بها لنيابتها عن الفعل[٥]، كما يضعف رأيهم في أنّ إنّ وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول إن وصواحبها[٦]

والذي يثبت أن موافقته للبصريين في آرائهم لم تكن ناتجة عن تعصب لهم أنه قد يخالف نحاتهم إذا لم يقتنع برأيهم، ولا يكتفي بذلك بل يؤيد رأيه بالأدلة والبراهين، وليس بالضرورة أن يكون هذا الرأي رأيه هو، بل يكون لنحوي آخر، ومن ذلك مخالفته لسيبويه في باب التصغير، فقد رأى سيبويه أن تصغير (متعد)، و(متسر)، و(متزن) هو: (مُتَيْعِد)، و(مُتَيْسِر)، و(متيزن)،

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٧ .
(٢) شرح المفصل ١/ ٨٤ .
(٣) شرح المفصل ١/ ٥٢ .
(٤) شرح المفصل ١/ ٩١
(٥) شرح المفصل ١/ ٩٦ .
(٦) شرح المفصل ١/ ١٠٢ .

وذلك بدون رد التاء إلى أصلها، وذلك بناء على قاعدته في أنه إذا وجب البدل في موضع الفاء أو العين لعلة – كما في الأمثلة السابقة حيث قلبت الفاء تاء لوقوع تاء الافتعال بعدها – ثم زالت هذه العلة بالتصغير لم يغير البدل، وقد خالفه ابن يعيش، واختار رأي أبي إسحاق الزجاج الذي جعل تصغير هذه الكلمات هو: (مُويعد)، و(مُيَيْسِر)، و(مُوَيْزِن)، وذلك برد الفاء إلى أصلها، لزوال علة القلب بالتصغير[١].

ومن آرائه التي وافق فيها الكوفيين، استحسانه تخريجهم قراءة « **إنْ هذان لساحران** »[٢] على أن (إنْ) نافية ، واللام بمعنى (إلا)، يقول: وهو تقدير حسن[٣].

وجوز رأي الكسائي في أن (حيث) قد تضاف إلى المفرد، وقال إنها لغة، كقول بعضهم: حيثُ ليْ العمائمِ)[٤].

وذهب مع الفراء والزمخشري إلى أن لو تأتي للتمني وحينئذ تكون مصدرية مثل أن[٥].

واختار رأي أبي علي الفارسي في أن المعطوف في مثل (قام محمد وعمر) معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول[٦].

كما استحسن رأيه في أن اللام الداخلة أو اللازمة مع (إنْ) الملغاة فارقة بينها وبين (إنْ) النافية [٧].

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٢٣ ، والكتاب ٢/ ١٢٩ .
(٢) طه: ٦٣ .
(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٩ .
(٤) شرح المفصل ٤/ ٩٠
(٥) شرح المفصل ٩/ ١١ .
(٦) شرح المفصل ٨/ ٨٩ .
(٧) شرح المفصل ٨/ ٧١ .

واحتج لرأيه في أن إما في مثل: جاء إما علي وإما عمر ليست عاطفة[١].

ومن آرائه أيضا أنه كان يرى أن تكرار حرف الجر في البدل كما في قوله تعالى: « **قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم** » في سورة الأعراف[٢] ، وقوله : « **ومِنَ النخلِ مِنْ طلعها قنوانٌ دانيةٌ** »[٣] ، كان يرى أن ذلك للتأكيد، وتكراره هنا جائز، بخلاف تكرار العامل، لأنّ حرف الجرّ مكمّل لعمل الفعل الذي يتعلّق هو به لأنّه يعدّي الفعل القاصر إلى مفعوله في المعنى الذي لا يتعدّى إليه بمعنى مصدره ، فحرف الجرّ ليس بعامل قوي ولكنّه مكمّل للعامل المتعلّق هو به، وقد علق صاحب التحرير والتنوير على ذلك بقوله: « وهذا غير مقنع لنا لأنّ التأكيد أيضًا لا بدّ من داع يدعو إليه .

فما أظهر فيه حرف الجرّ من هذه الآيات كان مقتضي إظهاره إمّا قصد تصوير الحالة كما في أكثر الآيات ، وأمّا دفع اللبس ، وذلك في خصوص آية الأعراف لئلاّ يتوهّم السامع أنّ (من آمن) من المقول وأنّ (من) استفهام فيظنّ أنّهم يسألون عن تعيين من آمن من القوم ، ومعنى التأكيد حاصل على كلّ حال لأنّه ملازم لإعادة الكلمة »[٤].

وكان يرى أن العلة في بناء (الآن) هي إبهامه ووقوعه على كل حاضر، ويرى أنه معرف بـ (أل) الظاهرة فيه، وذلك ردا على أبي علي الفارسي الذي ذهب إلى أنه معرف بـ (أل) غير الظاهرة فيه[٥].

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠٣ .

(٢) آية: ٧٥ .

(٣) الأنعام: ٩٩ .

(٤) التحرير والتنوير ٧/ ١١٠ .

(٥) شرح المفصل ٤/ ١٠٤ ، الإنصاف المسألة ٧١ .

وبينما ذهب البصريون إلى عدم جواز منع المنصرف من الصرف للضرورة، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، ووافقهم أبو علي والأخفش وابن برهان، اختار ابن يعيش مذهبا وسطا، وهو جواز منع الأعلام المنصرفة خاصة من الصرف للضرورة؛ لأن الأعلام اشتملت على علة واحدة من العلل التسع[١].

ومن آرائه أيضا أنه جوز الابتداء بالساكن، حيث يرى أن العرب وإن كانت لم تبدأ بساكن إلا أنه لا شبهة في الإمكان، ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالساكن مدغما نحو (ثاقلتم)، و(تخذتم)، ويتخذ دليلا على ذلك بأن العرب لم يخففوا الهمزة إذا وقعت أولا بأي حركت تحركت، نحو: (أحمد وإبراهيم)، ونحو قول الأعشى:

أأن رأت رجلا أعشى

لأن في تخفيفها تضعيفا للصوت وتقريبا له من الساكن، فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل على أن ذلك من لغة العرب[٢].

وهكذا فإن آراء ابن يعيش تدل على أنه استوعب المذاهب السابقة عليه، وأفاد منها واختار منها ما يروق له دون تعصب لأحد منها – وإن كان يميل في معظم آرائه إلى مذهب البصريين، غير أن هذا لا يمنع من كونه بغدادي المذهب في الجمع بين المذاهب والاختيار منها.

السخاوي

هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد الهمداني المصري السخاوي المقرئ النحوي.

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٦ – ٨٩ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٨٢ ، ٨٣ .

ولد بسخا بمصر سنة خمسمائة وثمان وخمسين للهجرة، واشتغل بالفقه على مذهب مالك بالقاهرة، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، ولما وصل الشاطبي: أبو القاسم بن فيرة إلى القاهرة لازمه السخاوي مدة كبيرة، وقرأ عليه القرآن والنحو، وتلقن منه قصيدته المشهورة في القراءات.

ثم انتقل بعد ذلك إلى دمشق وسمع من الكندي فيها، ثم تصدر للتدريس هناك فازدحم عليه الطلاب في مسجد دمشق ومنهم ابن مالك، وتنافسوا في الأخذ عنه.

وكان دينا خيرا متواضعا مطرحا للتكلف حلو المحاضرة مطبوع النادرة حاد القريحة، وكان كبير القدر ومحببا للناس، ليس له شغل إلا العلم والإفادة.

ومن مؤلفاته: شرح الشاطبية في مجلدين، وهو أول من شرحها شرحا يدل على بصره العميق بالقراءات، وبشرحه هذا انتشرت المنظومة واشتهرت بين الناس، وإليه أشار الشاطبي داعيا الله – عز وجل بقوله: " يقيض الله لها فتى يشرحها ".

ومن مؤلفاته أيضا: (منير الدياجي في تفسير الأحاجي)، وهو شرح لأحاجي الزمخشري، وله شرحان على مفصل الزمخشري، أحدهما اسمه: (المفضل في شرح المفصل)، والآخر اسمه: (سفر السعادة وسفير الإفادة)، وهما وطيئا الألفاظ لم يعتمد فيهما القعقعة الأعجمية ولا التقاسيم المنطقية، وقيل إنهما شرح واحد في أربعة مجلدات، وله أيضا (جمال القراء وكمال الإقراء) في التجويد، (وهداية المرتاب في متشابه الكتاب) وهي منظومة في متشابه القرآن مرتبة على حروف المعجم، و(المفاخرة بين دمشق والقاهرة)، و(الكوكب الوقاد) في أصول الدين ، و(الجواهر المكللة) في الحديث ، و(القصائد السبع) في مدح سيد الخلق، وأرجوزة في الفرائض، وتفسير القرآن وصل فيه إلى سورة الكهف.

ومن شعره:

قالوا غدًا نأتي ديار الحمى ... وينزل الركب بمغناهم
وكل من كان مطيعًا لهم ... أصبح مسرورًا بلقياهم
قلت: فلي ذنبٌ فما حيلتي ... بأي وجه أتلقاهم
قالوا: أليس العفو من شانهم ... لا سيما عمن ترجاهم

وتوفي بدمشق سنة ستمائة وثلاث وأربعين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه قوله إن باب فعيلة تحذف منه التاء والياء عند النسب مثل: حنيفة وحنفي، وكأنه لما تطرق إليه تغيير بحذف التاء حذفت معها الياء بينما فعيل مثل تميم لا يحذف منه في النسب شيء[٢]، وبذلك يكون قد ربط بين حذف التاء من آخر الاسم المنسوب إليه وحذف الياء الساكنة التي قبل الآخر، فلولا حذف التاء لم تحذف الياء، ولذلك لم تحذف الياء من فعيل عند النسب إليه.

وكان يقول: لا يدخل على المقسم به المضمر غير الباء[٣]، وشبه الحال بالمفعول به في مجيئها بعد الفاعل، وبالظرف في انقضاء مدتها مع فعلها، وبالصفة، وبالتمييز في تنكيرها وبالخبر في فائدتها[٤]، وكان يقول: (حتى) الجارة تختلف عن "إلى" في أنه لا يليها مضمر مثلها وأن فيها معنى الاستثناء وأنها لا تقع خبرا بخلاف إلى في مثل قوله تعالى: "والأمر إليك"[٥]. واحتفظ

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٠ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣١١ ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٢ ، والبغية ٢/ ١٩٢

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧ .

(٣) السابق ١/ ٢٢٨ .

(٤) السابق ٢/ ١٩٠ .

(٥) السابق ٢/ ١٩٢ .

السيوطي له بأجوبته عن عشر مسائل نحوية ولغوية أثارها أبو نزار الحسن بن صافي النحوي، وهي تدل على سعة معارفه النحوية[١].

ولعلنا نلاحظ أن آراء السخاوي الصرفية والنحوية ليست مستقلة عن آراء الجمهور، وإنما هي توضيح لما قرره الجمهور، وتعليل له، وإبراز للفروق الدقيقة بين الظواهر المتشابهة والأدوات المتفقة المعاني، مما يدل على عمق فكره ودقة ملاحظته.

ابن الحاجب

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة المحقق جمال الدين أبو عمرو، المعروف بابن الحاجب الكُردي الأصل، ولد بأسنا – بفتح الهمزة – بصعيد بمصر سنة خمسمائة وسبعين للهجرة، أو خمسمائة وإحدى وسبعين، وكان أبوه حاجبا للأمير المملوكي عز الدين الصلاحي بالقاهرة، ولذلك غلبت عليه النسبة إلى وظيفته.

واشتغل في صغره بالقاهرة، وحفظ القرآن، وأخذ بعض القرآن عن الشاطبي، وسمع منه التيسير، ثم اشتغل بالفقه على مذهب مالك، ثم بالأصول والعربية، حتى برع في كل هذه العلوم.

ثم انتقل إلى دمشق ، فأكب الخلق على الاشتغال عليه في العلوم المختلفة، إلا أنه غلب عليه النحو، وكان يذهب إلى قاضي الشام ابن خلكان لأداء شهادات، فكان يسأله عن مشاكل في العربية فيجيب بأبلغ جواب بسكون كثير وتثبت تام.

ثم نزح عن دمشق هو والشيخ عز الدين بن عبد السلام في دولة الملك الصالح إسماعيل، عندما أنكرا عليه، ودخلا مصر وتصدر بالمدرسة الفاضلية،

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣/ ١٥٨ .

ولازمه الطلبة، وانتقل إلى الإسكندرية، فلم تطل مدته هناك، وتوفي بها في شوال سنة ستمائة وست وأربعين للهجرة .

ومن مصنفاته: (الإيضاح) – وهو مطبوع، وهو شرح لمفصل الزمخشري، وقد قسمه إلى أربع أبواب كما فعل الزمخشري: أسماء وأفعال وحروف وقسم مشترك من أحوالها، وهذا التقسيم لم يكن من مبتكرات الزمخشري بل سبقه إليه أبو علي الفارسي في كتابه (الإيضاح): ((فقد كان أول من ابتكر هذا الترتيب، وسنه للمعاصرين له من تلاميذه وللخالفين من النحاة بعده))[١].

ومن مصنفاته أيضا:(الأمالي النحوية) وهو مطبوع، وقد تضمنت آراءه في بعض المشكلات النحوية وتوجيهات لبعض الآيات القرآنية، وتعليقات على كتاب المفصل للزمخشري، وآراء في بعض الأبيات لكبار الشعراء، وقد أملى هذه الأمالي على تلاميذه في حلقات متعددة، وأزمنة مختلفة، وأمكنة متباينة.

و(الكافية في النحو) وشرحها، وهي أكثر مؤلفات ابن الحاجب شهرة، وقد شرحها كثير من النحاة، ومن أهم شروحها على الإطلاق شرح الرضي الاستراباذي، وقد نظمها ابن الحاجب في منظومة سماها (الوافية)، وعلى الرغم من أن ابن الحاجب قصد منها تلخيص النحو وتيسيره إلا أنها جاءت صعبة الأسلوب، وصعبة الفهم لاختصارها الشديد، وقد عانى الرضى في شرحها من ذلك وأشار إلى ذلك عند شرح حد المعرب بقوله: ((وهذا دأب المصنف: يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود، اعتمادا منه على عنايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر))[٢] .

---

(١) أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي ص٥٢١ ، وانظر: المدرسة النحوية في مصر والشام د/ عبد العال سالم مكرم ص٦٤

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٥١ ، ٥٢ .

وله أيضا (الشافية) في الصرف، وشرحها، كما شرحها الشيخ رضي الدين الاستراباذي أيضا شرحا لا يكاد يدانيه شرح آخر[١].

وشرح الشافية أيضا ابن هشام في مجلدين وسماه: عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا الجمهور إلى أن الإعراب لفظي لا معنوي[٢].

وكان يرى أن الأسماء قبل تركيبها في صيغ وعبارات مبنية[٣].

وتأول (هذان) في قوله تعالى: « إن هذان لساحران »[٤] – على القراءة بتشديد (إنَّ) ورفع (هذان) – على أن (هذان) مبنية [٥].

ويرى الجمهور أن (إنَّ) إذا خففت وعملت لم يلزم دخول اللام على الخبر، أما إذا أهملت فإنها تلزم فرقا بين (إنْ) المهملة و(إنْ) النافية، وذهب ابن الحاجب إلى لزوم هذه اللام في خبر (إنْ) المخففة عملت أم لم تعمل[٦].

وخالف الجمهور أيضا فأجاز مجئ الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب وذلك فى الفضلات بشرط الإفادة ، فقال : « ويعرب على حسب العوامل، إذا كان

---

(١) انظر: شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ ، والوافي بالوفيات ١/ ١٧٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤ ، والوسيط في تاريخ النحو ص٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٨ .

(٣) السابق ١/ ١٤ .

(٤) طه ٦٣ .

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٩ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٦٦ .

المستثنى منه غير مذكور، وهو فى غير الموجب ليفيد ، مثل ما ضربنى إلا زيد إلا أن يستقيم المعنى نحو: قرأت إلا يوم كذا »[١].

وذكر أن (ألا) التي للعرض يجوز أن تدخل على الاسم، فيقال: (ألا نزول عندنا)، وهذا لا يجوز عند الجمهور؛ لأن (ألا) التي هي للعرض مختصة بالفعل[٢].

وأجاز البصريون في قولنا: (أقائم أنت) أن يكون الوصف (قائم) مبتدأ ، والضمير فاعل للوصف، أو أن يكون الضمير مبتدأ مؤخرا، و(قائم) خبرا مقدما، ولكن الكوفيين لم يجيزوا في الضمير إلا الابتداء، ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه، لا يقال: قام أنا[٣].

وخالفهم أيضا في إعراب الأسماء الستة، فقد رأى سيبويه أن لها اعرابين: تقديري، بالحركات، ولفظي بالحروف، وقد ضعفه الرضي لحصول الكفاية بأحد الإعرابين، وقال الكوفيون: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضا، وضعفه الرضي أيضا لمثل ما ضعف له ما تأول به المصنف كلام سيبويه، وقال الاخفش: انها مزيدة للإعراب، كالحركات، وقد تعقبه الرضي لأن ما ذهب إليه يتعذر في " فوك " و " ذو مال "، لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له، وقال الربعي : إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وألفا لانفتاحه كما في " ياجل ".

وضعفه الرضي أيضا؛ لأن نقل حركة الاعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢) الجنى الداني ص٣٨٣ .

(٣) حاشية الصبان ١/ ٢٨٢ .

وقال المازني : إنها معربة بالحركات، والحروفُ ناشئة من الاشباع.
وضعفه الرضي أيضا لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن، وأيضا: يبقى: " فوك " و " ذو مال " على حرف.

أما ابن الحاجب فرأى أن الواو، والألف، والياء، مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها، وهي: (أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك)، ومن عينها في الباقيتين، وهما: (فوك، وذو مال)؛ ويقوي ابن الحاجب رأيه هذا بأن الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة ، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب، كتاء " بنت "، تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ولا يبقى: " ذو " و " فوك: على حرف، لقيام البدل مقام المبدل منه[١].

وذكر أن (قعد) لا تعمل عمل (صار) باطراد إلا إذا كان خبرها مصدرا بـ (كأن)، واستحسنه الرضي، فلا يقال قعد زيد كاتبًا بمعنى صار، بل يقال: (قعد زيد كأنه كاتب)، والحق أن طرده كثير مطلقًا، وقد جعلوا منه قعد لا يُسأل حاجة إلا قضاها، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى « **فتقعد مذمومًا مخذولًا**»[٢]

وكان يرى أن الأسماء "قبل تركيبها في صيغ وعبارات" مبنية[٣]، وأن "ذان وتان" الإشاريتين وُضعتا للمثنى وليستا مثنيين حقيقيين، ومعنى ذلك أن ذان صيغة وضعت للرفع وذين صيغة أخرى وضعت للنصب والجر، ومثلها تان[٤].
وذكر النحاة أن من مسوِّغات الابتداء بالنكرة أن يسبقها استفهام مثل: "أتلميذٌ في الفَصل؟ " وقصر ابن الحاجب ذلك على همزة الاستفهام المعادلة بأم مثل: "أرجلٌ في الدار أم امرأة؟ "[٥] واضطرب النحاة بإزاء قول الحكمي:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٩ .
(٢) حاشية الصبان ١/ ٣٣٦ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٥ .
(٤) السابق ٢/ ٢٩ .
(٥) السابق ١/ ٣٠ .

غيـــرُ مأســـوفٍ علـــى زمـــن ينقـــضي بـــالهم والحـــزن

فقال بعضهم: غير مبتدأ لا خبر له، وقال ابن جني، وتبعه ابن الحاجب: إن "غير" خبر مقدم محذوف مبتدؤه، إذ الأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف زمن -وهو المبتدأ- دون صفته، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه[١]، ولا يخفى ما في هذا التأويل من تكلف، والصحيح أن (غير) مبتدأ عومل معاملة الوصف المعتمد على نفي وأن الجار والمجرور : (على زمن) في محل رفع نائبا عن الفاعل فقد سد مسد الخبر.

ومما اتفق فيه مع أبي علي الفارسي جواز تذكير الفعل مع فاعله إذا كان جمع مؤنث سالما، فتقول: قال الزينبات وقالت[٢]. وكان يذهب -مع الزمخشري- إلى أن لام الابتداء هي التي تكون مع المبتدأ وحده في مثل: "لزيد قائم" ، أما ما سوى ذلك فسمى اللام فيه لاما مؤكدة مثل: "إن محمدا لقائم"[٣].

وكان يذهب مذهب الزمخشري ومذهب الكوفيين في أنه لو تلت "لو" أن المؤكدة كانت هي وما بعدها فاعلا بفعل مقدر تقديره: ثبت[٤]. وكان يذهب إلى أن "إلا" لا يوصف بها مثل غير إلا إذا كانت تالية لجمع منكر غير محصور مثل: « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا »[٥] ومثل: (ما جاءني أحد إلا زيد) بخلاف: (له علي عشرة إلا درهما) فإنه يتعين حينئذ أن تكون إلا حرف استثنا[٦]. وكان يذهب في تخريج المسألة الزنبورية في رواية الكسائي: (فإذا

---

(١) السابق ١/ ٧٩ .
(٢) المغني ص١٧٢ .
(٣) شرح الرضي ١/ ١٥٨ ، والمغني ص٣٠٢ .
(٤) شرح الرضي ٢/ ٣٦٣ .
(٥) الأنبياء: ٢٢ .
(٦) السابق ١/ ٢٢٥ .

هو إياها) مذهبا بعيدا، إذ يجعل كلمة إياها منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حُذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، قال ابن هشام: وهو وجه غريب[١]. وكان يرى مع الزجاج أن المضاف إليه مجرور بتقدير حرف مثل: (اللام - في - من) لا بالمضاف كما ذهب سيبويه[٢]. وكان يزعم أن من العرب من يصرف سراويل وأنكر ابن مالك ذلك عليه[٣]. وكان يرى أن ما المصدرية قد تعمل عمل أختها أَنْ كما في الحديث: «كما تكونوا يولَّى عليكم»[٤].

ومما انفرد به ذهابه إلى أن المفعول المطلق قد يكون جملة، وجعل من ذلك مقول القول في مثل: (قال زيد: عمرو منطلق)، وذهب إلى أن المفعولين الثاني والثالث لأنبأ في مثل: (أنبأت زيدا عمرا فاضلا) مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ، يقول ابن هشام: « وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح »[٥].

وقد ذهب مع الزمخشري إلى أن (السَّمَاوَاتِ) في قوله عز شأنه: « **خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ** »[٦] مفعول مطلق لا مفعول به[٧].

وكان ابن الحاجب أول من خرج القراءة بتشديد (لمَّا) من قوله تعالى: «**وإنَّ كلا لمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم** »[٨] على أنها هي الجازمة حذف فعلها

---

(١) المغني ص٩٧ .
(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢٥ .
(٣) أوضح المسالك ٣/ ١٤٢ .
(٤) المغني ص٧٧٩
(٥) المغني ص٧٣٧ .
(٦) العنكبوت: ٤٤ .
(٧) شرح التصريح ١/ ٧٩ .
(٨) هود ١١١ .

للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما سافرت، ولما ونحوه، وهو سائغ فصيح، فيكون التقدير: لما يتركوا، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين في قوله: « **فَمِنْهُم شَقِيٌّ وسعيدٌ** »[١] ، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بين ذلك بقوله: (ليوفينهم ربك أعمالهم)، قال: وما أعرف وجها أشبه من هذا، وإن كان النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن[٢].

وقد وافقه ابن هشام على هذا التخريج، غير أنه تعقبه في التقدير حيث قال: «وفي تقديره نظر والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها »[٣].

وقد أثرت ثقافة ابن الحاجب المنطقية والفلسفية على دراسته النحوية، وقد قال عنه المؤرخون: ((إنه كان فقيها مناظرا مفتنا))[٤]، وذكروا أيضا أنه ((خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تتعذر الإجابة عنها »[٥].

ومن الأمثلة التي يتضح فيها تأثر الدراسة النحوية عند ابن الحاجب بالفلسفة والمنطق ما نراه في حديثه في باب المبتدأ والخبر عن مسوغات الابتداء، حيث يرى أن كل ما دل على العموم جاز الابتداء به، وخرج الآية القرآنية: « **ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم** »[٦] على ذلك، قال: « المسوغ للابتداء في الآية إنما هو معنى العموم، و(خير) خبر المبتدأ، قال: لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين، لا أفرادهما المخصوصة ».

---

(١) هود: ١٠٥ .
(٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ٢١٩ .
(٣) المغني ص٣٧١ .
(٤) روضات الجنات ص٨ .
(٥) شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ .
(٦) البقرة: ٢٢١ .

وإذا قرر ابن الحاجب ذلك لا يكتفي بمجرد سرد الفكرة، وذكر الرأي وإنما يحاول أن يدعمه بحجته المنطقية، وأدلته الفلسفية ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

وسبيله إلى هذا الحوار والجدل يورد أسئلة يقتضيها المقام، ثم يجيب عنها إجابة تكشف حقيقتها، وتوضح غموضها، وهذا من غير شك من آثار الفلسفة والمنطق[١].

يقول: « فإن قلت: المسوغ هنا الصفة، قلت لا يستقيم؛ لأنها إنما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس، وتأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود، وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله، ورب نكرة بلا صفة أخص مما لها صفة.

والذي ضعفه أنه إذا صح: جسم حي في الدار، لوجود التخصص بالصفة، ينبغي أن يجوز: رجل في الدار؛ لأنه أخص منه بدرجات»[٢].

وهكذا فإن طريقته في الاستدلال طريقة منطقية، فهو يذكر القضية ويورد الاعتراضات عليها، ثم يهدم هذه الاعتراضات اعتراضا ليخرج بالنتيجة التي قررها أولا[٣].

ابن عمرون

إمام النحو بحلب جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون الحلبي تلميذ الموفق بن يعيش ، سمع من عمر بن طبرزد وغيره . وتخرج به أئمة كشيخنا بهاء الدين بن النحاس، حدث عنه عبد المؤمن الحافظ.

---

(١) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٧٢ .

(٢) حاشية يس ١/ ١٦٩ .

(٣) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ص٧٢ .

مات في ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة .

وله شرح المفصل للزمخشري[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى أن المتصل بـ (كأن) من قولهم: (كَأَنَّك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آتٍ وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل) اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى {فما لهم عن التذكرة معرضين، بينما قال الفارسي: الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأن، وقال ابن عصفور الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ[٢].

وكان يرى أن الظرف (غداة البين) في قول الشاعر:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغن غضيض الطرف مكحول

متعلقا بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على أن الأصل وما كسعاد إلا ظبي أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وتابعه في ذلك ابن هشام الأنصاري[٣].

ومما يشكل قولهم في نحو: (جاء زيد والشمس طالعة) إن الجملة الاسمية حال مع أنها لا تنحل إلى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ، وبغية الوعاة ١/ ٢٣١ .

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٢٥٤ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٥٧٣ .

كالحال والنعت السببيين كـ: (مررت بالدار قائما سكانها) و(برجل قائم غلمانُه)، وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري إنما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة[١].

وذهب موافقا الفارسي إلى منع كون (أأنذرتهم) وتاليه مبتدأ، و(سواء) خبرا؛ لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه.

وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ بل هو خبر من حيث المعنى[٢].

وذهب موافقا للزمخشري إلى أن (شتان) مقيد بكون الافتراق في المعاني والأحوال: كالعلم والجهل والصحة والسقم، قال: ولا تستعمل في غير ذلك، لا تقول: شتان الخصمان عن مجلس الحكم، ولا: شتان المتبايعان عن مجلس العقد، بمعنى افترقا عنه[٣].

وكان يرى أن رفع لفظ الجلالة بعد (إلا) في قولنا: (لا إله إلا الله) أرجح من النصب، خلافا لابن عصفور حيث يرى أن النصب على الاستثناء أرجح[٤].

ابن الناظم

هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، بدر الدين، وهو ابن ناظم الألفية المعروف بابن مالك، ولد بدمشق، ونشأ حاد الذهن إلا أنه غلبت عليه معاشرة الشذاذ، فأقصاه أبوه ، فأقام ببعلبك مدة، واشتغل فيها بالتدريس، وأخذ النحو واللغة والمنطق منذ وقت مبكر عن أبيه، ثم رجع إلى

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص ٦٠١ .
(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١٧ .
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨٣ .
(٤) انظر: إعراب (لا إله إلا الله) لحسن موسى الشاعر ١/ ٤٢ .

دمشق عندما توفي أبوه ، فتصدر مكانه للإقراء والتدريس، فأخذ عنه بدر الدين بن جماعة وكمال الدين بن الزملكاني وغيرهما.

وكان إماما فهما ذكيا حاد الخاطر إماما في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول.

ومن تصانيفه: شرح على ألفية والده، ويغلب على الظن أنه أول شارح لها فمهد السبيل لمن شرحوها بعده، فقد نقلوا عنه وعنوا ببسط ما في شرحه حتى امتاز أن يصير علما بالغلبة للشارح إذا أطلق في هذه الشروح، ومن ثم اشتهر بشرح ابن الناظم، وقد تعقب أباه كثيرا دون هوادة، وربما حمله التعقب على الاتيان ببيت بدل بيت الناظم،إلا أن شراح الألفية بعده كابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم تصدوا للرد عليه بما جعل حملاته على والده طائشة، وقد وردت في شرحه بعض شواهد محرفة نقلها عنه من بعده، وربما ساق شعر المحدثين استدلالا، وقد كان شرحه مغلقا لذلك كثرت الحواشي عليه، فقد كتب العيني والجلال السيوطي وزكريا الأنصاري وبن قاسم العبّادي وغيرهم حواشي عليه.

وله أيضا شرح على منظومة الكافية الشافية لأبيه، ، و(المصباح في اختصار المفتاح) في المعاني والبيان، و(روض الأذهان) في المعاني، و(شرح لامية الأفعال) في الصرف، وهي لوالده أيضا، وله كتاب في العروض، وبغية الاريب وغنية الأديب، وشرح غريب الحاجبية، وهو كتاب في الصرف لابن الحاجب، وشرح التسهيل، ولكن لم يتمه.

توفي في دمشق بمرض يسمى (القولنج)، وهو شاب عمره نيف وأربعون عاما سنة ستمائة وست وثمانين للهجرة[1].

(١) انظر: شذرات الذهب ٥/ ٣٩٨ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٢٥ ، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٣٩، والوسيط في تاريخ النحو ص٢٠٦ .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه كان يرى أن حذف نون الوقاية من (قد وقط) أعرف من الإثبات، وخطأه ابن هشام، وصحح العكس[١].

وزعم أن معمول الخبر إذا تقدم عليه امتنع دخول لام الابتداء على الخبر، وقد رد ذلك بنحو قوله تعالى: « **إن ربهم بهم يومئذ لخبير** »[٢] فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما " بهم " و " يومئذ "[٣].

وقد أجمع النحاة على أن الحال الجامدة إذا دلت على سعر، أو على تفاعل أو على مناجزة أو على تشبيه يجب تأويلها بمشتق ، ولكن اختلفوا فيما إذا كانت الحال موصوفة ، نحو قوله تعالى: « إنا أنزلناه قرآنا عربيا »، أو دالة على عدد ، نحو قوله تعالى: « **فتم ميقات ربه أربعين ليلة** »[٤] ، أو أن تدل الحال على طور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطبا، أو أن تكون الحال نوعا من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهبا، فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضا ليكون الحال على ما هو الاصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفا[٥].

وجعل (ليتي) نادرا، و(لعلني) ضرورة، وقد خطأه ابن هشام، والصحيح أن (ليتني) أكثر من (ليتي)، و(لعلي) أكثر من (لعلني)[٦].

---

(١) أوضح المسالك ١/ ١٢٠ .

(٢) العاديات: ١١ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٣٦٢ .

(٤) الأعراف: ١٤٢ .

(٥) شرح ابن عقيل مع الحاشية لمحي الدين الدرويش ١/ ٦٢٩ .

(٦) أوضح المسالك ١/ ١١٤ .

وذهب ابن مالك إلى امتناع حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك، واعترض ابن الناظم عليه حيث أجاز حذفه مستدلا بقولهم: (ضربا زيدا)، فحذف عامله وجوبا، وقد تعقبه ابن عقيل بقوله: وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد من أمثلة ليس منه؛ وذلك لأن ضربا زيدا ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا لأنه واقع موقعه فكما أن اضرب زيدا لا تأكيد فيه كذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء [1].

بهاء الدين بن النحاس

هو: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس، ولد في حلب سنة ستمائة وسبع وعشرين للهجرة ، ودرس بها العربية على الجمّال بن عمرون، والقراءات على الكمال الضرير، وسمع الحديث من ابن اللتي وابن يعيش وأبي القاسم بن رواحة وغيرهم، ثم دخل مصر، وأخذ عن شيوخها أيضا، ثم جلس للإفادة ، وتتلمذ عليه خلق كثير، وأصبح إمام المصريين في العربية في عهد المماليك الذي نشطت فيه الدراسات النحوية، ومن أشهر من تتلمذ عليه أبو حيان الأندلسي، حيث تتلمذ عليه حين نزل مصر.

وهو مشهور بالدين والصدق والعدالة واطراح الكلفة، وحسن الأخلاق، وكان من الأذكياء، وله خبرة بالمنطق وإقليدس وكتب الخط المنسوب، وكان بعض القضاة إذا انفرد بشهادة - حكمه فيها وثوقا بدينه، وكان معروفا بحل المشكلات والمعضلات، ولم يتزوج، ولم يأكل العنب قط، قائلا: " لأني أحبه، فآثرت أن يكون نصيبي في الجنة ".

وتولى تدريس التفسير بالمدرسة المنصورية.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ١٧٦ .

ولم يصنف شيئا في النحو والصرف على الرغم من علمه الغزير واطلاعه الواسع عليهما إلا ما أملاه شرحا لكتاب (المقرب لابن عصفور) من أول الكتاب إلى باب الوقف، وله (هدي أمهات المؤمنين)، و(التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس) .

وتوفي في القاهرة سنة ستمائة وثمان وتسعين للهجرة،وله إحدى وسبعون سنة[١].

مذهبه وآراؤه

لم يخرج بهاء الدين بن النحاس عن سنن المدرسة البغدادية فقد كان يختار ما يروق له من آراء المدرستين البصرية والكوفية ومن بعدهما من النحاة وكان يدعم آرائه التي يرجحها أو يختارها بالأدلة والبراهين، وقد يأتي بآراء جديدة ويدعمها أيضا بالأدلة والبراهين.

فقد أجمع النحاة على أن هناك مضافا إليه محذوفا في مثل: (قطع الله يد ورجل من قالها)، واختلفوا من أي الكلمتين حذف، مع (رجل)، أو (يد)، واختار هو رأي سيبويه القائل بأن المضاف إليه المحذوف مع (رجل) لا يد[٢].

واختار رأيه أيضا في أن (عسى) في مثل (عساي وعساك) خرجت عن بابها وعملت عمل (لعل)[٣].

واختار رأي ابن مالك في جواز مجيء المبتدأ مؤخرا نكرة مع جملة سابقة له مثل: (قصدك غلامه رجل)[٤].

---

(١) انظر شذرات الذهب ٥/ ٤٤٢ ، وبغية الوعاة ١/ ١٣ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٩ .

(٤) الهمع ١/ ١٠١ .

كما اختار رأيه في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة، والجمهور على عدم جواز ذلك[١].

ومما خالف فيه الجمهور ذهابه إلى أن الحرف له معنى في نفسه[٢].

وكان يقول : لا يثنى (بعض) ولا يجمع حملا على (كل) لأنه نقيض، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه[٣].

وذهب إلى أنه لا يضاف من ظروف المكان سوى (حيث)[٤].

وذهب إلى ان (لوما) مثل (لولا) تماما يحذف بعدها الخبر وذكر الجواب، نحو: (لوما محمد ما جئت)[٥].

وله تعليلات مختلفة ساق منها السيوطي أطرافا[٦]، من ذلك تعليله لكسر النون في المثنى بسكونها وسكون الألف قبلها[٧].

واختار رأي ابن عصفور في العطف على محل الجملة في التعليق بالنصب[٨].

وذهب إلى أن فائدة العدل في مثل لفظة عمر الاختصار، فهي أخصر من عامر[٩].

---

(١) الاعتراضات النحوية في منار الوقف والابتدا لابن الأنباري.
(٢) الهمع ١/ ٤ .
(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٩٦ .
(٤) الأضباه والنظائر ٢/ ٨٨ .
(٥) الهمع ١/ ١٠٥ .
(٦) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٢ ، ١/ ٢٦٢ ، ١/ ٢٧٠ ، ٢/ ٨٨ .
(٧) الأشباه والنظائر ١/ ١٩٦ .
(٨) مغني اللبيب ص٢٤٧ .
(٩) الأشباه والنظائر ١/ ٣١ .

وكان يرى رأي ابن عصفور في العطف على محل الجملة في التعليق بالنصب، مستدلين بقول كثير:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تولت

بعطف كلمة موجعات على جملة "ما البكا"[1].

ابن أم قاسم المرادي

هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المغربي أبو محمد بدر الدين، المعروف بـ (ابن أم قاسم)، وأم قاسم كنية جدته لأبيه، ونسب إليها، واسمها زهراء، ولد بمصر، وأقام بمدينة آسفى بالمغرب، وكان مفسرا أصوليا أديبا لغويا فقيها مالكيا، وهو من النحاة الذين نبه ذكرهم في المغرب وفي مصر في عهد المماليك، أخذ النحو عن أبي حيان النحوي الأندلسي، وغيره، وكان أنبه تلاميذه.

ومن مؤلفاته: شرح على مفصل الزمخشري، وآخر على تسهيل ابن مالك، والجنى الداني في حروف المعاني، وتفسير القرآن في عشرة مجلدات، وإعراب القرآن، وشرح الشاطبية في القراءات، وشرح الاستعاذة والبسملة، وشرح الجزولية، وشرح الكافية الشافية، وشرح الفصول لابن معط، وشرح الحاجبية لابن الحاجب، وشرح على الألفية.

ومؤلفات المرادي مصادر وثيقة لدى النحاة، فالدماميني عول في شرح التسهيل على شرحه، والأشموني نقل في شرح الألفية كثيرا جدا عن شرحه، واستفاد ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب إلى حد كبير من كتاب الجنى الداني.

وتوفي بمصر في يوم عيد الفطر سنة سبعمائة وتسع وأربعين للهجرة .

---

(١) المغني ص٤٦٧ .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى أن المحذوف في "إنا وأنا ولكنا" – إذ الأصل: (إننا وأننا ولكننا) – النون الأولى لا الثانية؛ لأن الثانية اسم، والحروف أولى بالحذف من الاسم١. وكان يتصدى لأستاذه أبي حيان كثيرا، وخاصة حين يعارض ابن مالك، ونراه يحكي عبارته حينئذ بصيغة قيل٢، ومما عارضه فيه منحازا لابن مالك أن (حرى) من أخوات كاد وليست اسما منونا بمعنى حقيق٣. وقد أنكر رأيه في جواز حذف العائد المتصل بليت في مثل: "جاء الذي ليته زيد"٤

ويرى الجمهور أن الماضي يأتي للحال بالإنشاء كـ(بعت، و(اشتريت)، كما يأتي للاستقبال بطلب نحو: (غفر الله لك)، ووعد نحو قوله تعالى: « **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر** »[١] ، وعطف على مستقبل نحو: « **يَقْدُمُ قومَه فأوردَهُم النَّارَ** »[٢] ، ونفي بـ (لا) أو (إنْ) بعد قسم نحو قوله تعالى: « **ولئنْ زَالتا إنْ أَمْسَكهما مِنْ أحدٍ مِنْ بعدِه** »[٣] ، ونحو قول الشاعر: ردُوا فواللَّهِ لا ذُدْناكُمُ أبدًا، ويحتمله والمضي بعد همزة التسوية نحو: (سواء علي أقمت أم قعدت)، وغير هذه المواضع.

وأنكر المرادي متابعا أبا حيان ذلك كله، وذهب إلى أن الفعل الماضي باق على معناه الموضوع له وهو المضي، وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج[٤].

---

(١) الكوثر: ١ .

(٢) هود: ٩٨

(٣) فاطر: ٤١ .

(٤) الهمع ١/ ٢١ .

ابن هشام الأنصاري

هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام، من أئمة العربية، وهو أعظم نحاة المدرسة المصرية في عهد المماليك، ولد بالقاهرة سنة (٧٠٨)هـ، وتوفي بها عام (٧٦١)هـ.

أخذ النحو عن مشاهير عصره، مثل شهاب الدين أبي الفرج المعروف بابن المرحل (ت/٧٤٤)،وتاج الدين الفاكهاني (ت/٧٣١)، وتاج الدين التبريزي، وسمع من أبي حيان الأندلسي ديوان زهير بن أبي سلمى.

ومن تلاميذ ابن هشام: نجله/ محب الدين، وابن الملقن، وعبد الخالق بن الفرات، وغيرهم.

وقد ارتقى ابن هشام مكانة علمية رفيعة أشاد بها كل من تعرف على علمه وفضله، فهو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى من تقدمه، وأعيا من يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع، وحسن العبارة، وجمال التعليل، والصلاح والورع، وقد انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة تمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزًا، وكان مع ذلك كله متواضعًا، برًّا، دمِثَ الخلق، شديد التفقه،رقيق القلب.

قال ابن خلدون عنه في معرض حديثه عن عَوْق كثرة التآليف عن التحصيل: "ولا يطمع أحد في الغاية منه إلا في القليل النادر مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر في كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته، وما

أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل ذلك على أن الفضل ليس منحصرًا في المتقدمين" [١] .

ومن مؤلفاته:

١. الإعراب عن قواعد الإعراب: طبع ونشر وحقق أكثر من مرة، ولعل آخر طبعة صدرت عن مكتبة الآداب بالقاهرة، وقد قمنا بمراجعته وضبطه وتخريج قراءاته وشواهده.

٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: وهو مطبوع أكثر من مرة، ويسمى: (التوضيح) أيضا، وقد حققه الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي، وسمى تحقيقه: (بغية السالك إلى ألفية ابن مالك)، ثم حققه الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، وسمى تحقيقه: (هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، ثم أعاد الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد تحقيقه تحت اسم: (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك).

٣. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: نشر الكتاب محققا دكتور/ عباس مصطفى الصالحي، في بيروت، ١٩٨٦م.

٤. الجامع الصغير (في النحو): وقد نشر الكتاب مرتين: الأولى- في دمشق ١٩٦٨م، بتحقيق: محمد شريف سعيد الزيبق، والثانية: بالقاهرة ١٩٨٠، بتحقيق: أحمد محمود الهرميل.

٥. شرح شذور الذهب: وهو مطبوع مرارًا.

٦. شرح قصيدة (بانت سعاد): وهي مطبوعة وبهامشها حاشية الباجوري، ولها طبعة أخرى ومعها حاشية لعبد القادر البغدادي.

---

(١)مقدمة ابن خلدون: ص٣٠٦

٧. شرح قطر الندى وبل الصدى: وقد طُبِعَ مرارًا.

٨. شرح اللمحة البدرية لأبي حيان: وقد طبع ونشر ببغداد ١٩٧٧م، دراسة وتحقيق: الدكتور/ هادي نهر، ثم طبعه وحققه: الدكتور/ صلاح روَّاي، ١٩٨٢م.

٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: وهو ذائع الصيت، وقد طبع مرارًا، وآخرها بتحقيق الدكتور/ مازن المبارك، كما طبع أيضا ومعه حاشية الأمير، وفي طبعة أخرى معه حاشية الدسوقي، وفي طبعة أخرى معه حاشية الدماميني.

١٠. موقد الأذهان وموقظ الوسنان في الألغاز النحوية والنكت الأدبية: نشره الدكتور/ علي فودة نيل في مجلة كلية الآداب جامعة الرياض، المجلد السابع، ١٩٨٠م.

١١. نزهة الطرف في علم الصرف: طبع بتحقيق: الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي، ١٩٩٠م.

١٢. المسائل السَّفَرِيَّة: وهو مطبوع بتحقيق: الدكتور/ حاتم الضامن.

١٣. الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام: وهي رسالة قصيرة مطبوعة ضمن أربع رسائل: للزجاج وابن جني والشهاب الخفاجي، بتحقيق: الدكتور/ عبد الفتاح سليم، صدرت عن مكتبة الآداب، ١٤٢٤-٢٠٠٣م.

١٤. إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل: رسالة صغيرة نشرها هاشم شلش في العدد ١٦ من مجلة كلية الآداب بجامعة

بغداد، ١٩٧٢م[١].

١٥. الألغاز النحوية: رسالة صغيرة في الأبيات الشعرية، طبع بهامش حاشية: أحمد الغزي على الكتاب عدة مرات.

١٦. فوح الشذا في مسألة كذا:وهي شرح لمسألة أبي حيان: (الشذا في مسألة كذا)،وقد نشرها دكتور/ أحمد مطلوب محققة ببغداد، ١٩٦٣م.

١٧. رسالة قوله تعالى: {لَن يَستَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِلّهِ}[٢]: وهي تقع في ورقتين ضمن المخطوط رقم ١٠٢ مجاميع تيمور ق١٢٣-١٢٤،ولم يشر أحد من الدارسين لابن هشام قبل الدكتور/ أحمد هريدي إلى هذه الرسالة كما يقول هو بنفسه[٣].

١٨. رسالة في الأسماء "أسماء خيل السباق": تقع الرسالة في ثماني ورقات ضمن المخطوط رقم ٥٤٥ مجاميع طلعت بدار الكتب ق٧-١٤، ويقول الدكتور/ أحمد هريدي: "لم يشر إليها أحد قبلي"[٤].

١٩. مسألة في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}[٥]: وقد نشرها دكتور/ عبد الفتاح الحموز بعنوان: مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}.

---

(١) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٢٩.

(٢) النساء: ١٧٢.

(٣) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧

(٤) مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧.

(٥) الأعراف: ٥٦.

وهكذا ذكر الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي اثنتين وعشرين رسالة وأشار إلى مظانها وأماكنها[١].

فضلا عن الكتب والرسائل التي لم تصل إلينا، ولكن عرفناها عن طريق المترجمين له،ومن ذلك:

١. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لأبي حيان.

٢. التذكرة: وقد ذكر ابن حجر أنها خمسة عشر مجلدًا.

٣. الجامع الكبير.

٤. رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة: يعني: ألفية ابن مالك.

٥. عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.

٦. كفاية التعريف في علم التصريف.[٢]

مذهبه وآراؤه

ومنهجه في دراسة النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين، ومن تلاهم من النحاة في أقطار العالم العربي، مختارًا لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه مظهرًا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدًا لم يسبق إليه، وخاصة في

(١) راجع: مقدمة تحقيق: نزهة الطرف، ص٣٧-٤٠.

(٢) انظر ترجمة ابن هشام في: الدرر الكامنة: لابن حجر، جـ٢، ص٤١٥-٤١٧، والنجوم الزاهرة: لابن تغري بردي، جـ١٠، ص٣٣٦، وبغية الوعاة: للسيوطي، ص٢٩٣-٢٩٤، ومقدمة ابن خلدون: ص٣٠٦ وشرح التصريح على التوضيح: للشيخ/ خالد الأزهري، جـ١، ص٥، والأعلام: للزركلي، جـ٤، ص١٤٧،ومقدمة كتاب: نزهة الطرف في علم الصرف: للدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي، ص٧ وما بعدها.

توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه (المغني)، وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين[١]، ولكن دون تعصب لمذهبهم، بدليل أنه كان أحيانًا يؤيد الكوفيين، كما كان أحيانا يميل إلى آراء بعض البغداديين: كأبي علي الفارسي، وابن جني، كما كان يؤيد أحيانا بعض الأندلسيين: كابن عصفور، وابن مالك، ومما يدل أيضا على عدم تعصب ابن هشام لأي من المذاهب النحوية أنه كان أحيانًا يختار لنفسه ما يخالف به جمهور النحاة، الأمر الذي يجعلنا نحكم عليه بأنه لم يكن يدرس الظواهر النحوية بمنظار بصري أو كوفي أو بغدادي، ولكنه كان يدرسها بمنظار شخصي قائم على تحكيم حسه اللغوي، فهو يختار أو يرجح أو يتبنى من الآراء ما يراه صحيحًا في القياس، أو فصيحًا في الاستعمال.

وفيما يلي نذكر أمثلة لتأييد ابن هشام للبصريين، ولتأييده للكوفيين، ولتأييده لمن جاء بعدهم، ثم أمثلة لما اختاره لنفسه من آراء خالف بها الجمهور.

١- تأييده للبصريين:

سبق أن ذكرنا أن ابن هشام كان في أغلب اختياراته يؤيد البصريين، من ذلك اختياره رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[٢]، وأن (كان) وأخواتها تعمل الرفع في اسمها والنصب في خبرها[٣]، وأن المفعول به منصوب بالفعل[٤]، وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة، ولا بمعنى اللام المحذوفة[٥].

---

(١) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٤٨،٣٤٧.

(٢) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري. جـ١، ص١٥٨.

(٣) السابق. جـ١، ص١٨٤.

(٤) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري. جـ١، ص٣٠٩.

(٥) السابق. جـ٢، ص٢٤.

كما نرى ابن هشام يصحح مذهب سيبويه في حذف نون الرفع، وبقاء نون الوقاية في قوله تعالى: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ}[١]، قال: "ونحو (تأمروننى) يجوز فيها الفك، والإدغام، والنطق بنون واحدة،وقد قرئ بهن في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح"[٢]، واختيار حذف نون الرفع هو مذهب سيبويه كما ذكرنا[٣]، والقراءة بنون واحدة خفيفة هي قراءة نافع وأبي جعفر، وقرأ ابن عامر بخُلْفٍ عن ابن ذكوان بنونين،وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة"[٤].

ولكننا نرى ابن هشام يؤيد رأي الأخفش والمبرد وأبي علي الفارسي وابن جني في أن المحذوف نون الوقاية، وذلك في كتابه: (شذور الذهب)، يقول الشيخ/ خالد الأزهري: "وقيل: المحذوف نون الوقاية،وجزم به الموضح في شذوره، وأسقطه من شرحه، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي الفارسي وابن جني"[٥].

ومعنى ذلك أن ابن هشام ذهب إلى أن المحذوف من النونين نون الوقاية، ولم يشر إلى المذهب الآخر الذي أيده في المغني، وهو مذهب سيبويه من أن المحذوف نون الرفع، ولعلنا نفهم من تردد ابن هشام بين المذهبين، حيث يؤيد أحدهما في موضع، ويؤيد الثاني في موضع آخر – أنه مع البصريين في هذه القضية – وإن انقسموا على أنفسهم حولها، لأن الأخفش والمبرد من البصريين، فهو تارة يختار مذهب سيبويه، وتارة يختار مذهب الأخفش والمبرد، وكأنه يجوّز الاعتبارين.

---

(١) الزمر: ٦٤.

(٢) مغني اللبيب: جـ٢، ص٣٤٤.

(٣) شرح التصريح: جـ١، ص١١١.

(٤) إتحاف فضلاء البشر: للدمياطي البناء، ص٣٧٧،٣٧٦.

(٥) شرح التصريح: جـ١، ص١١١، وراجع: شذور الذهب: ص٦١.

كذلك أيّد البصريين في عدم مجيء (ذا) موصولة دون أن تسبق بـ(ما)، أو (مَنْ) الاستفهاميتين، رافضا رأي الكوفيين، حيث لم يشترطوا ذلك، قال: "فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا للكوفيين، واستدلوا بقوله:

عَدَسْ ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ أمِنْتِ وهذا تحملين طليقُ

فردَّ احتجاجهم بهذا البيت، وجعلهم (هذا) اسم موصول بمعنى (الذي)، وجملة (تحملين) صلته، والعائد محذوف، و(طليق) خبر (هذا)، والتقدير: (والذي تحملينه طليق)، فقال: "وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون (ذا) للإشارة، وهو مبتدأ، و(طليق) خبره، و(تحملين) جملة حالية، والتقدير: (وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك)، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة لا موصولة"[1].

كما أيد مذهب البصريين في عدم وقوع الوصف مبتدأ يستغنى بمرفوعه عن الخبر إلا بالاعتماد على نفي أو استفهام، ورفض مذهب الأخفش والكوفيين في جواز ذلك دون الاعتماد على نفي أو استفهام مستدلين بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيًا مقالةَ لِهْبِيّ إذا الطيرُ مرَّتِ

ورد احتجاج الكوفيين بهذا البيت، حيث قال: "ولا حجة لهم فيه، لكون الوصف خبرًا مقدمًا، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على (فعيل)، فهو على حد قوله تعالى: « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ »[2].

وهكذا نرى ابن هشام في مؤلفاته المتعددة كثيرا ما يؤيد آراء سيبويه والبصريين، ويحتج لها، ويدافع عنها في مواجهة آراء الكوفيين.

---

(١) شرح قطر الندى: جـ١، ص١١١،١١٠.

(٢) التحريم: ٤.

٢- تأييده أحيانًا للكوفيين:

وليس معنى ذلك أنه كان متعصبًا لسيبويه، وجمهور البصريين، وإنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرة بالاتباع[١].

ومما تابع فيه الأخفش والكوفيين أن فعل الأمر معرب مجزوم، وليس مبنيًا، وجزمه بلام الأمر محذوفة حذفًا مستمرًا نحو: (قم)، و(اقعد)، والأصل: (لتقم)، و(لتقعد)، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، فقال: "وبقولهم أقول: لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف،ولأنه أخو النهي، ولم يُدَل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، لأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله:

لتقم أنت يا ابنَ خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا

وقراءة جماعة: {فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ}[٢]،وفي الحديث: «لتأخذوا مصافَّكم»، ولأنك تقول: (اغزُ)، و(اخشَ)، و(ارمِ)، و(اضربا)، و(اضربوا)، و(اضربي)، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعْهَد كونه بالحذف"[٣].

ومن ذلك يتضح أن ابن هشام يذهب مع الكوفيين إلى أن الأفعال قسمان فقط، وهما: الماضي والمضارع، وأما الأمر فليس قسمًا قائمًا بذاته، وإنما هو مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بـ(لام الطلب)، وعدم اعتداد فعل الأمر قسما ثالثًا من الأفعال اتجاه تبناه بعض الدارسين المحدثين اتباعا لعلماء أصول الفقه، حيث يجردون فعل الأمر من الدلالة على الزمن،ومن ثم يخرج

.

(١) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٤٩

(٢) يونس: ٥٨.

(٣) مغني اللبيب: جـ١، ص٢٢٧، وشرح التصريح: جـ١، ص٥٥.

عن مفهوم حقيقة الفعل، يقول الدكتور/ عبد الهادي الفضلي: "فالزمان الذي أُعْتُمِدَ عنصرا مقوما لحقيقة الفعل في رأي النحاة نجده مدلولا عليه في صيغة (فَعَل) وصيغة (يَفعَل) فقط، أما صيغة (افْعَلْ) فليس فيها دلالة على الزمان، ويرجع هذا كما يقول الأصوليون إلى أن صيغ الأوامر ألفاظ إنشائية خالصة، والإنشائيات لا اقتران لها بالزمان إلا في حدود ما يقترن به كل شيء لا ينفك بطبيعته عن المكان والزمان باعتبارهما لازمين طبيعيين لكل شيء"(١).

فاستبعد علماءُ أصول الفقه الأمر من أقسام الفعل؛ لتجرده من الزمن، وتبعهم في ذلك بعض الدارسين المحدثين من النحاة، وقد ألمح ابن هشام إلى ذلك حينما ذهب إلى أن دلالة فعل الأمر على الطلب مستمدة من اللام المحذوفة، وليست من الفعل نفسه، إذ هو مضارع في الأصل، يقول: "ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كـ(بعت، وأقسمت، وقبلت)، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالًا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو (قُمْ)؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكل فعليته، فإذا ادعى أن أصله (لتقم) كان الدالُّ على الإنشاء اللام لا الفعل"(٢).

فهو يفرق بين نحو (بِعْتُ)، و(أقسمت) و(قَبِلتُ) وبين (قُمْ) فإن الأفعال الأولى إذا استعملت في الإنشاء جردت عن الزمان، ولكنها في الأصل أفعال ماضية مقترنة بالزمن، فتجريدها في الإنشاء عن الزمن عارض، ولكن (قم) ليست له إلا حالة واحدة، وهي الإنشاء، ولذلك لابد من جعل أصله مضارعًا مقرونا بـ(لام الطلب)، فهو يتفق مع الأصوليين في أن فعل الأمر مجرد عن الزمن، ومن ثم ليس قسمًا مستقلًا من الأفعال، ولكن يخالفهم في أصل فعل الأمر، فلم ينظر إليه الأصوليون نظرة لغوية، أو اشتقاقية، بل كانت نظرتهم إليه دلالية محضة.

---

(١) دراسات في الفعل: ص٥٣،٥٢.

(٢) مغني اللبيب: جـ١، ص٢٢٧.

ومما أيد فيه ابن هشام الكوفيين جعلهم (أبؤسًا) خبر يكون محذوفة لا خبر (عسى) في المثل: (عسى الغوير أبؤسًا) كما يذهب إلى ذلك سيبويه، وأبو علي الفارسي، قال ابن هشام: "والصواب أنهما – يعني قول الشاعر: عسيت صائما، والمثل المذكور – مما حذف فيه الخبر: أي: يكون أبؤسا، وأكون صائمًا؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو كونه صائما، لا نفس الصائم"(١).

وكان جمهور البصريين يمنع توكيد النكرة مطلقا، وأجازه الأخفش والكوفيون إذا أفاد، وتابعهم ابن هشام مصححا مثل: (اعتكفت أسبوعًا كله)"(٢).

ومما أيد فيه ابن هشام الكوفيين أيضا إنكارهم (أنْ) المفسرة، قال: "وعن الكوفيين إنكار (أنْ) التفسيرية ألبتة، وهو عندي متَّجه؛ لأنه إذا قيل: (كتبت إليه أنْ قم)، لم يكن (قم) نفس (كتبت)،كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: (هذا عسجد)، أي: (ذهب)، ولهذا لو جئت بـ(أي) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع"(٣).

كذلك يؤيد الكوفيين في جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف المصدر – وهو مفعول – كما في قراءة ابن عامر: {وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم}(٤) ببناء (زين) للمفعول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم)"(٥).

---

(١) مغني اللبيب: جـ١، ص١٥٢، وشرح التصريح: جـ١، ص٢٠٤.

(٢) شرح التصريح: جـ٢، ص١٢٤، والمدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥٠.

(٣) المغني: جـ١، ص٣١.

(٤) سورة الأنعام: آية ١٣٧.

(٥) شرح التصريح: جـ٢، ص٥٨،٥٧.

كما أيد الفراء ومن تبعه في أن (لو) قد تجيء مصدرية بمعنى (أنْ) المصدرية إلا أنها لاتنصب المضارع، ويكثير وقوعها حينئذٍ بعد (ود)، أو بعد (يود) مثل قوله تعالى: {وَدُّوا لَو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}[١]، وقوله تعالى: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ}[٢]، وقد تقع بدونهما كقول قتيلة:

ما كان ضرَّك لو مننتَ وربما ... منَّ الفتى وهو المَغيظ المُحْنَقَ

ويعرض لرأي جمهور البصريين في أنها في هذه المواضع شرطية، وأن جوابها محذوف،ثم يُعَقِّبُ على رأيهم بقوله: "ولا خفاء بما في ذلك من التكلف"[٣].

وقد ساق الدكتور شوقي ضيف مجموعة من الأمثلة التي ذهب فيها ابن هشام مذهب الكوفيين[٤].

٣- موافقاته للبغداديين والأندلسيين:

وكما كان ابن هشام يختار من آراء البصريين والكوفيين ما يروق له، وما يراه أقرب إلى القياس، أو إلى الاستعمال الصحيح دون تعصبٍ لأحد الفريقين، وإن كانت اختياراته من آراء البصريين أكثر- كان أيضا يختار ما يروق له من آراء البغداديين، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، ومن آراء الأندلسيين، ومنهم ابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، وهؤلاء جميعًا سواء أكانوا من الشرق أم من الغرب، كانت آراؤهم أيضا قائمة على الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، ولكن مع الشرح والبسط والتعليل والاحتجاج، وغير ذلك من ألوان التوسع.

---

(١) القلم: ٩.

(٢) البقرة: ٩٦

(٣) المغني: جـ١، ص٢٦٦، وراجع: شرح التصريح: جـ٢، ص٢٥٤.

(٤) راجع: المدارس النحوية: من ص٣٤٩ إلى ص٣٥١.

ومما وافق فيه ابن هشام أبا علي الفارسي – وقوع (حيث) مفعولًا به، قال: "وقد تقع (حيث) مفعولًا به وفاقا للفارسي، وحمل عليه قوله تعالى: {اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}[1]، إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان، وناصبها (يعلم) محذوفًا مدلولًا عليه بـ(أعلم)، لا بـ(أعلم) نفسه؛ لأن (أفعل) التفضيل لاينصب المفعول به"[2].

ويبدو أنه يوافق ابن جني في إبدال الجملة من المفرد في قول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

فجملة الاستفهام، وهي: (كيف يلتقيان) عند ابن جني بدل من (حاجة)، و(أخرى)، أي: إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما.

فقد نقل ابن هشام ذلك عن ابن جني، دون أن يعترض عليه[3].

أما نحاة الأندلس فكان أكثرهم ترددا في كتبه كما يقول الدكتور/ شوقي ضيف: ابن عصفور، وابن مالك، وأبا حيان، فمما اختاره من آراء ابن عصفور أن (لن) قد تأتي للدعاء، والحجة في ذلك قول الأعشى:

لن تزالوا كذالكم ثم لا زلـ ـتُ لكم خالدا خلود الجبال[4]

وأن محل الجملة في التعليق النصب، ولذلك يعطف عليها بالنصب، مثل: (عرفتُ مَنْ زيدٌ وغيرَ ذلك من أمور)، وكان ابن عصفور يستدل بقول كُثير:

وما كنتُ أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تولتِ

---

(١) الأنعام: ١٢٤.

(٢) المغني: جـ١، ص١٣٢، ١٣١.

(٣) راجع: المغني: جـ٢، ص٤٢٦، وشرح التصريح: جـ٢، ص١٦٢، والمدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥١.

(٤) المغني: جـ١، ص٢٨٤، والمدارس النحوية: ص٣٥٢.

بنصب (موجعات) وعطفها على عبارة: (ما البكا)، التي عُلِّق عنها الفعل (أدري)"[١].

أما ابن مالك فهو كما يقول الدكتور/ شوقي ضيف: صاحبه الذي عُني بشرح مصنفاته مثل (التسهيل)، و(الألفية)، ومن يقرؤه في (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) يجده يتبعه في جمهور آرائه، وقلما خالفه، وقد حكى آراءه أو قل كثيرًا منها في كتابه: (المغني) وتارة يوافقه، وتارة يخالفه، ومما وافقه فيه: أن (إلى) قد تأتي بمعنى (في)، كما في الآية الكريمة: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}[٢]، أي: (في يوم القيامة)[٣]

وأنه يمكن تخريج مسألة (الزنبور): (فإذا هو إياها)، على أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، يقول: "ويشهد له قراءة الحسن: {إياك تُعْبَدُ}[٤]، ببناء الفعل للمفعول"[٥].

وأنَّ (حتى) إذا عطفت على مجرورٍ أُعِيدَ الخافض فرقا بينها وبين الجارة، مثل: (مررت بالقوم حتى بزيدٍ)، إلا إذا تعين كونها للعطف مثل: (عجبتُ من القوم حتى نبيِّهم)، قال ابن هشام: "وهو قيدٌ حسنٌ"[٦].

وأما أبو حيان فإن اسمه تردد كثيرا في مؤلفات ابن هشام، وكان يتعقبه كثيرًا حتى إنه لم يكد يتفق معه في شيء، كما يقول الدكتور/ شوقي ضيف[٧].

---

(١) المغني: جـ٢، ص٤١٩، وشرح التصريح: جـ١، ص٢٥٧، والمدارس النحوية: ص٣٥٢

(٢) الأنعام: ١٢.

(٣) المغني: جـ١، ص٧٥، المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضيف، ص٣٥٣،٣٥٢.

(٤) الفاتحة: ٥.

(٥) المغني: جـ١، ص٩١، والمدارس النحوية: ص٣٥٢

(٦) المغني: جـ١، ص١٢٨،١٢٧، المدارس النحوية: ص٣٥٢ وما بعدها.

(٧) المدارس النحوية: ص٣٥٤.

ويبدو أن ابن هشام لم يكن ينقل عن أبي حيان ما يتفق معه عليه من الظواهر اللغوية، بل كان يتحرى أن ينقل عنه المسائل التي يخالفه فيها حتى يتسنى له الردُّ عليه يقول عمران عبد السلام: "فقد كان يستطيع أن ينقل عنه مئات من النقول المفيدة في كتبه النحوية، والبحر المحيط، والنهر الماد من البحر، ولكنه لم يفعل، بل اقتصر على نقول قليلة لا تزيد على ستة وثلاثين نقلًا، توخى فيها جميعًا تقريبًا أن تكون معرضًا لأخطاء أبي حيان" ثم يعقب عمران عبد السلام على ذلك بقوله: "حقا إنه لم يتحيف عليه في الحكم بشأنها، ولكن اختياره لها، واقتصاره عليها يبرز موقفه من أبي حيان"[1].

وليس معنى ذلك أن ابن هشام لم يكن يقدر أبا حيان حق قدره، أو لم يكن يعنى بمؤلفاته، بل إنه على الرغم من عدم ثبوت تلمذته عليه سوى قراءته على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى- شُغِفَ بمؤلفاته، وأعجب بها، حتى إنه انفرد وحده بثلاثة كتب نحوية من بين ما قام ابن هشام بشرحها، وهي:

١. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

٢. شرح اللمحة البدرية.

٣. فوح الشذا في مسألة (كذا)، وهو شرح لكتاب (الشذا في مسألة كذا) لأبي حيان.

ولا غرو أن يكون ما أقدم عليه ابن هشام من تتبع مؤلفات أبي حيان بالشرح وبالدراسة- إعجابا منه بما أودعها من آراء فريدة، ومسائل مفيدة، ومآخذ نادرة[2].

(١) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: ص١٩٥،١٩٤.

(٢) مقدمة تحقيق شرح اللمحة البدرية للدكتور/ صلاح رؤاي، جـ١، ص٣٥.

وليس معقولا أن يتصدى لشرح هذه المصنفات لأبي حيان، ثم يختلف معه في كل شيء، بل لابد أن يتفق معه في كل ما عرضه من مسائل النحو والصرف بوجه عام، أما اعتراضه عليه في مسائل فردية،أو في تخريج آية قرآنية، أو بيت من الشعر، فهذا أمر طبيعي قد يحدث بين أي شارح لمصنف من المصنفات، وصاحب هذا المصنف، فابن هشام يشرح تصنيف أبي حيان، ويوضح مراده، ولا يعترض عليه إلا في مسائل خلافية فرعية، وليس في القواعد الكلية، فمن ذلك مثلا: شرح ابن هشام لأسماء الإشارة، وهي نوع من المعارف أطلق أبو حيان عليه (مبهمًا) دون أن يصرح بمصطلح اسم الإشارة، ولم يعترض عليه ابن هشام في ذلك، بل وضح مقصوده، وما يعنيه بالمبهم، قال أبو حيان: "والمبهم نحو: ذا، وذاك، وذلك، وذان، وذانك، وذانِّك، وذي، وتيك، وتلك، وتان، وتانك، وتانِّك، وأولاء، وأولاك، وأولئك.

قال ابن هشام شارحا لذلك: "أقول: هذا النوع الثالث من أنواع المعارف، وهو اسم الإشارة، ويسمى (المبهم)، وهو ما دل على مسمى وإشارة إليه"[1].

ثم مضى يفصل أنواع اسم الإشارة، ولم يعترض على أبي حيان في تسميته لهذا النوع بالمبهم، بل أقره على ذلك موضحًا مراده.

وهذا يجعلنا نقول بحيادة ابن هشام نحو أبي حيان، وعدم التحامل عليه، ومما يدل على ذلك أنه كان أحيانا ينقل مجموعة من الآراء حول مسألة ما،ويتبع كل رأي بحجته دون أن يؤيد رأيًا، أو يعترض على رأي، ومن ذلك صنيعه في مناقشة بدء أبي حيان حديثه عن المرفوعات بالفاعل، فقال ابن هشام: "إنما بدأ المصنف بالفاعل؛ لأنه أصل المرفوعات عنده، وغيره من المرفوعات محمولٌ عليه، وهذا اختيار جماعة، ويشهد لهم قوة عامله، وهو الفعل وشبهه.

(١) شرح اللمحة البدرية: ج١ ص١٣٣.

ومنهم من جعل المبتدأ هو الأصل، وغيره محمول عليه،وبه قال آخرون، ويشهد لهم أن عامله لما لم يكن لفظيًا ما كان رافعه كأنه ذاتي له، وما بالذات أصل، وما بالعرض فرع، وقيل: كل منهما أصلٌ برأسه، وبالجملة، فهذا الخلاف طويل الذيل، عديم النيل"[١].

فلو كان ابن هشام متحاملا على أبي حيان، متصيدًا عليه الأخطاء، لرد

وكان ابن هشام أول من توسع وتعمق في شرح مفهوم الجملة، والعلاقة بينها وبين مفهوم الكلام، كما توسع وتعمق في بيان أقسامها وصورها، حيث أفرد لذلك بابًا مستقلًا في كتابيه: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب)، وكان سابقوه يعرضون لمفهوم الجملة في سياق حديثهم عن الكلام، فيفرقون بينهما، ولكنهم لم يُفردوا لذلك أبوابًا مستقلة في مؤلفاتهم.

وكان ابن هشام ممن يسيرون في الاتجاه القائل بالتفريق بين مفهومي: (الكلام)، و(الجملة)، حيث كان ابن جني رائد هذا الاتجاه، فهو يرى أن الكلام جنس للجمل التوام: مفردها، ومثناها ومجموعها[٢]، وتابعه الرضيّ حيث يرى أن الفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها،أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا، فكل كلام جملة، ولا ينعكس[٣].

وتابعهما ابن مالك، ففرق أيضا بين الإسناد المقصود لذاته، والإسناد المقصود لغيره[٤].

---

(١) السابق: ج١ ص١٧٢، ١٧٣.

(٢) الخصائص. جـ١، ص٣٩.

(٣) شرح الكافية في النحو: جـ١، ص٨.

(٤) شرح التسهيل: جـ١، ص٧، ٨.

وتابعهم في ذلك ابن هشام، وقد رفض الاتجاه المخالف الذي يسوي بين مفهومي الجملة والكلام، ومن الذين يسيرون في هذا الاتجاه: الزمخشري في المفصل، وشارحه ابن يعيش حيث يريان أن الكلام عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، ويسمى الجملة[١]، فقال ابن هشام موضحا مفهوم الجملة والعلاقة بينها وبين الكلام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ(زيدٌ قائمٌ)، وماكان بمنزلة أحدهما نحو: (ضُرب اللصُّ)، و(أقائمٌ الزيدان)، و(كان زيد قائمًا)، و(ظننته قائمًا)، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال:" ويسمى جملة، والصواب أنها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"[٢].

وبعد أن وضح ابن هشام الفرق بين مفهومي الجملة والكلام أخذ يبين أقسام الجملة وصورها،فقسمها إلى اسمية وفعلية وظرفية، وإلى صغرى وكبرى[٣].

ابن عقيل

هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين بن عقيل، الشافعي المذهب.

ولد سنة ستمائة وأربع وتسعين للهجرة بالقاهرة ودرس فيها القراءات والفقه، والأصول، كما درس النحو حتى عد نحوي الديار المصرية في زمانه،

---

(١) شرح المفصل: جـ١، ص١٨.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ٢، ص٣٧٤.

(٣) انظر - دور ابن هشام المصري في تطوير الدرس النحوي للمؤلف

وتلقى عن الجلال القزويني وغيره، ولازم أبا حيان الأندلسي، حتى أصبح من أجل تلاميذه، وحتى صار يشهد له بالمهارة في العربية، قال ابن حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

وكان جادا مثابرا محصلا، قوي النفس حاد الخلق، وكان رجال الدولة يعظمونه، وتصدر لتدريس النحو في جامع القلعة، والتفسير في الجامع الطولوني، وختم فيه القرآن تفسيرا في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع مرة أخرى من بداية القرآن فمات في أثناء ذلك، وولي القضاء لشهرته بالتدين، وقضى فيه مدة قصيرة.

ومن شعره:

قسما بما أوليتمُ من فضلكم ... للعبد عند قوارع الأيامِ
ما غاض ماء وداده وثنائه ... بل ضاعفته سحائب الإنعام

ومن مصنفاته: المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وشرح على ألفية ابن مالك، ولكنه اختصر في النصف الثاني منه جدا، وقد تصدى فيه لابن الناظم حين خالف أباه، وأثبت عليه السهو والخطأ في مخالفاته، وصور فيه أيضا آراء النحاة ومذاهبهم تصويرا واضحا وخاصة حين يخالفهم ابن مالك، ويمتاز هذا الشرح بوضوح العبارة وسهولتها، وقربها من أذهان الناشئة، وقد عني به كثيرون فوضعوا عليه حواشي، ومن ذلك: حاشية الجلال السيوطي، واسمها: (السيف الصقيل على شرح ابن عقيل)، وحاشية أحمد السجاعي، وهي مختصرة، وأشهر حواشيه: حاشية محمد الخضري الدمياطي.

وله أيضا: (الجامع النفيس) في فقه الشافعية، و(تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد)، وهو تلخيص للجامع النفيس، ويقال إن اسمه: (التأسيس لمذهب إدريس)، وله تفسير للقرآن وصل فيه لسورة النساء، وقيل إلى آخر آل عمران، وله تفسير آخر لم يتمه اسمه: (التعليق الوجيز عل كتاب الله العزيز).

وتوفي بالقاهرة سنة سبعمائة وست وتسعين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا لسيبويه إلى أن الأسماء الخمسة معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، مخالفا بذلك ابن مالك حيث ذهب إلى أنها معربة بالحروف[٢].

كما رجح مذهب سيبويه في اختيار انفصال الضمير في نحو: كنته وخلتنيه، حيث يقال: كنت إياه وخلتني إياه، مخالفا ابن مالك حيث ذهب إلى اختيار الاتصال، وبعد أن عرض ابن عقيل مذهب سيبويه وابن مالك قال: «مذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم »[٣].

ويختار رأي سيبويه وجمهور البصريين فيما ذهبوا إليه من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ويقول على هدي أستاذه أبي حيان: "وهذا الخلاف مما لا طائل فيه"[٤].

وصحح مذهب البصريين في أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه، وعلل ذلك بقوله: « لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل»[٥].

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢/ ٣٧٢ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢١٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٤٧ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٦ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٥٨

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٩١ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧١

واختلف في (أفعل) في التعجب هل تلزمه نون الوقاية أو لا فتقول ما أفقرني إلى عفو الله وما أفقري إلى عفو الله عند من لا يلتزمها فيه، فذهب البصريون إلى وجوب لزومها ، وذهب الكوفيون إلى عدم لزومها، وقد صحح ابن عقيل رأي البصريين فقال: «والصحيح أنها تلزم »[١].

وذهب موافقا الجمهور إلى أن (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) غير الموصولة والمصدرية كفتها عن العمل دائما إلا (ليت)، بينما ذهب ابن مالك متابعا الزجاجي وابن السراج إلى أنها لا تعمل وقد تعمل قليلا[٢].

وذهب إلى منع تقديم المفعول معه على مصاحبه، فلا يقال: (سار والنيلَ زيد)، خلافا لابن جني حيث أجاز ذلك[٣].

ويذكر رأي ابن مالك في جواز حذف عائد الموصول المنصوب بالفعل أو الوصف في مثل: "جاء الذي ضربت، ومثل: "الذي أنا معطيك درهم " أي: ضربته ومعطيكه، ثم يعقب ابن عقيل على رأي ابن مالك بقوله: "كلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل، وأما الوصف فالحذف منه قليل"[٤]. وعلى هذا النحو كثيرا ما يراجع ابن مالك. وكان كثيرا ما يقرن آراءه في الألفية بآرائه في التسهيل وغيره.

وذهب إلى عدم جواز حذف عائد الموصول إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء، وذلك خلافا لأبي حيان حيث أجاز ذلك[٥].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١١٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٥ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٣ ، مع الهامش .

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٨٢ .

(٥) الهمع ١/ ٢٢٣ .

وذهب موافقا لسيبويه إلى أن الإعراب في المثنى والملحق به يكون بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا[1].

ابن الصائغ

هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي الشيخ شمس الدين بن الصائغ النحوي الحنفي، ولد سنة سبعمائة وثمان للهجرة .

واشتغل بالعلم، ولازم أبا حيان فبرع في اللغة والنحو، وأخذ الفقه عن عز الدين بن جماعة فبرع فيه أيضا.

وكان ملازما للاشتغال بالعلم ، كثير المعاشرة للرؤساء، حسن النظم والنثر، كثير الاستحضار، دمث الأخلاق، سرعان ما تولى المناصب العليا، فولي قضاء العسكر، ، ودرس بالجامع الطولوني وغيره.

ومن مؤلفاته: شرح الألفية لابن مالك في مجلدين، وهو في غاية الحسن والجمع والاختصار، والتذكرة في عدة مجلدات وهي في النحو أيضا، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر، وروض الأفهام في أقسام الاستفهام، وحاشية على مغني اللبيب استدرك فيها عليه، والمرقاة في إعراب لا إله إلا الله ، والمباني في المعاني، والنهج القويم في القرآن العظيم، والثمر الجني في الأدب السنى، والغمز على الكنز، وشرح المشارق في الحديث في ستة مجلدات، ونتائج الأفكار، واختراع الفهوم لاجتماع العلوم.

وتوفي بالقاهرة سنة سبعمائة وست وسبعين للهجرة.

ويروى عن علاء الدين علي بن عبد القادر المقريزي وهو زوج بنت ابن الصائغ المذكور أنه قال قد رأيته في النوم بعد موته فسألته ما فعل الله بك فأنشد:

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٥٨ .

الله يعفـــو عـــن المـــسيء إذا مـــات علـــى توبـــة ويرحمـــه[١]

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال[٢].

واختلف في (لو) التي للتمني: هل هي قسم بذاته أو راجعة إلى أحد قسمي (لو): الشرطية والمصدرية، فنص ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي على أنها قسم برأسه، فلا تجاب بجواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمني، قيل: وهو الصحيح[٣].

واطرد عند تميم وبعض كلب الفتح في عين (فُعُل) الجمع المضاعف الذي مفرده على فعيل لغة تخفيفا، فقيل في الاسم فقط، فلا يصح في ثياب جدد إلا الضم، وقيل: مطلقا في الاسم والصفة، وإلى الأول ذهب ابن قتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ، وإلى الثاني ذهب أبو الفتح والشلوبين وابن مالك، فيجوز عندهم (جدد) كسرَر جمع سرير والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان[٤].

وتابع ابن مالك في أن النداء بالهمزة قليل، وقد عقب السيوطي على رأيهما بقوله: « وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف»[٥].

وذهب موافقا الجمهور إلى أن ترخيم المستغاث في قول الشاعر:

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٤/ ١١٩ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٤٨ ، وبغية الوعاة ١/ ١٥٥ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٧٨٥ .

(٣) انظر : السابق ٣/ ١٢٩٥ ، والهمع ٢/ ٥٧٤ .

(٤) انظر : السابق ٣/ ١٣٨٧ ، والهمع ٣/ ٣٥٤ .

(٥) انظر . الهمع ٢/ ٣٤ .

كلمـــا نـــادى منـــاد مـــنهمُ: يـــا لتـــيم الله قُلنـــا: يـــا لمَـــالِ

وقوله:

تمنـــــاني ليقتلنـــــي لقـــــيط أعـام لـك ابـن صعـصعة بـن سـعد

ضرورة، والأصل: (يا لَمَالكِ)، و(أعامرُ)، خلافا لابن عصفور حيث ذهب إلى جواز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونا بلام الاستغاثة كالبيت الثاني[١].

وذهب موافقا لابن عصفور إلى أن لام المستغاث به متعلقة بالفعل المحذوف، ونسب ذلك إلى سيبويه، بينما ذهب ابن جني إلى أنها متعلقة بـ (يا) لما فيها من معنى الفعل، وقال ابن خروف : هي زائدة فلا تتعلق بشيء[٢].

وأجاز خلو جملة الصلة من الضمير إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو: (الذي يطير الذباب فيغضب زيد) لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة[٣].

واختلف في موجب بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردا، فقيل تضمنه معنى (من) وصححه ابن عصفور، وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن الصائغ ونقل عن سيبويه[٤].

وذهب إلى جواز الاستثناء من العدد مطلقا، بينما ذهب ابن عصفور إلى المنع مطلقا، وذهب بعضهم إلى المنع إن كان عقدا نحو عندي عشرون إلا عشرة والجواز إن كان غير عقد نحو له عشرة إلا اثنين، ورد هذا وما قبله بقوله

---

(١) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك مع الهامش ٤/ ٥٢ ، ٥٣

(٢) انظر : شرح قطر الندى ١/ ٢١٨

(٣) انظر : الهمع ١ ٣٣٦

(٤) انظر الهمع ١/ ٥٢٧

تعالى: « فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما» وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة[١].

ورد ما استدل به ابن عصفور على مجيء جواب القسم مصدرا بـ (أنْ) من قول الشاعر:

أمـــا والله أنْ لـــو كنـــت حـــرا ومـــا بـــالحر أنـــت ولا العتيـــق

فقال ابن الصائغ: « بل جواب القسم جواب لو»، أي ما يكون جوابَها لولا القسم[٢]، يريد أن جواب (لو) المحذوف أغنى عن جواب القسم.

ناظر الجيش

هو: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، أصله من حلب، وولد بها سنة ٦٩٧هـ - كما ذكر ابن العماد والسيوطي، وجاء في الدرر والأعلام أنه ولد بالقاهرة، والصحيح هو الأول، وقد القاهرة وتتلمذ على أبي حيان، ومهر في العربية، وحفظ الألفية وبعض التسهيل، اعتنى بالاجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان وقرب إلى تمامه ،ولازم الجلال القزويني مصنف التلخيص وأخذه عته، ثم ولي نظر الجيش- أي وزارة الدفاع.

وفاق غيره في المروءة ومساعدة من يقصده ولا سيما طلبة العلم.

ومن مؤلفاته: (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك) في النحو، في ستة أجزاء، ولم يتمه، وشرح التلخيص قي المعاني والبيان.

وتوفي بالقاهرة سنة ٧٧٨هـ[١] .

---

(١) انظر الهمع ٢/ ٢٦٧ .

(٢) انظر . الهمع ٢/ ٤٨٤ .

ومن آرائه ذهابه إلى أن الجملة والكلام مترادفان وقال إنه الذي يقتضيه كلام النحاة قال وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلا منها كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنهم كانوا كذلك[٢].

ابن جماعة

هو: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله أبو عبد الله الكناني الحموي ثم المصري الشافعي المعروف بابن جماعة .

وقد اختلفت كتب التراجم في سنة ولادته، فقد جاء في هدية العارفين ، ومعجم المطبوعات، وبغية الوعاة أن سنة ولادته سبعمائة وتسع وخمسون للهجرة ، ولكن الزركلي خالف في ذلك فذكر أن ولادته كانت سنة سبعمائة وتسع وأربعين، وواضح أن الفرق بين التاريخين كبير، ولكن الراجح أن ولادته كانت سنة سبعمائة وتسع وخمسين ، إذ إن السيوطي يروي أنه وقف له على كراسة سماها: (ضوء الشمس في أحوال النفس)، وقد ترجم ابن جماعة في هذه الكراسة عن نفسه، فذكر أن مولده سنة سبعمائة وتسع وخمسين ، وكانت ولادته بالينبع (على شاطيء البحر الأحمر)، وأصله من حماة، وقد انتقل إلى القاهرة، وسكنها، وتلقى فيها العلم على كبر، حيث تتلمذ لابن خلدون ، والسراج الهندي، والضياء القرْميّ ، والمحب ناظر الجيش ، والخطابي ، والتاج السبكي ، والسراج البلقيني، وغيرهم،وكان قد سمع الحديث على جده، والبياني، والقلانسيّ، والعَضيّ، وأجاز له أهل عصره: مصرا، وشاما.

ويتضح من كثرة شيوخه أنه كان موسوعيا، فقد أتقن كثيرا من العلوم، مثل: الفقه، وأصوله، والتفسير، والحديث، وعلم الكلام، والجدل، وعلم الخلاف،

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٥/ ٦١ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٥٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٧٥ ، والأعلام ، والوسيط في تاريخ النحو ص٢١٧ .

(٢) انظر : الهمع ١/ ٥٦ .

وعلم النحو، والصرف، واللغة، والبيان، والبديع، والمعاني، والمنطق، والهيئة، والحكمة، والطب، والفروسية ، وغيرها من العلوم، حتى قال عن نفسه: " أعرف ثلاثين علما لا يعرف أهل عصري أسماءها، وقال فيه ابن حجر:

وكانَ مِنَ الْعِلُومِ بِحَيْثُ يُقْضَى ... لـه فـي كـلِّ فـنٍّ بـالجميع

كما برع في سائر الفنون، حتى صار المشار إليه في الديار المصرية في فنون المعقول، والمفاخر به علماء العجم في كل فن، والعيال عليه.

وقد أخذ عن ابن جماعة جمع جم، فيهم الشيخ ركن الدين عمر بن قديد، والكمال بن الهمام، والشمس القاياتي، والمحب الأقصرائي، وحافظا العصر: ابن حجر، وقاضي القضاة: علم الدين البلقيني، وخلائق، كما روى لنا عنه الجم الغفير.

و كان متنحيا عن بني الدنيا، تاركا للتعرض للمناصب، بارا بأصحابه، مبالغا في إكرامهم، يمشي في مواضع التنزه، ولم يحج أو يتزوج، وكان لا يُحْدِث إلا توضأ، وكان يحب المزاح والفكاهة.

ترك ابن جماعة الكثير من المؤلفات، وتروي كتب التراجم أنها جاوزت الألف، وعلى الرغم من هذا الجم الغفير من المؤلفات فإن المترجمين له ذكروا أنه لا حظَّ له من التأليف.

ومعظم مؤلفاته ما بين شروح مختصرات وحواشٍ، ومن هذه المؤلفات:

١- شرح جمع الجوامع في الأصول لابن السبكي، ونكت عليه.

٢- ثلاث نكت على مختصر ابن الحاجب.

٣- حاشية على شرحه للجاربردي.

٤- حاشية على متن المنهاج.

٥- حاشية على الألفية لابن الناظم.

٦- حاشية على التوضيح لابن هشام.

٧- حاشية على المغني لابن هشام.

٨- ثلاثة شروح على القواعد الكبرى لابن هشام، وثلاث نكت عليها.

٩- ثلاثة شروح على القواعد الصغرى، وثلاث نكت عليها.

١٠- حاشية على الألفية.

١١- مختصر التلخيص.

١٢- حاشية على شرحه للسبكي في المعاني والبيان.

١٣- نكت على المهمات في الفقه.

١٤- شرح علوم الحديث لابن الصلاح.

١٥- مثلث في اللغة.

١٦- الأنوار في الطب.

١٧- الأمنية في علوم الفروسية.

وغير ذلك من مؤلفات في مختلف العلوم والفنون.

توفي ابن جماعة بالقاهرة بسبب الطاعون في جمادى الآخرة سنة ثمانمائة وتسع عشرة للهجرة[١] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا البصريين إلى أن السين غير مقتطعة من (سوف)[٢].

كما وافقهم في أن (لمَّا) -الرابطة لوجود شيء بوجود غيره – حرف[٣].

ومما وافق فيه الكوفيين قولهم بأن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب، والجازم[٤].

ويرى أن في نحو: (غلام زيد) مذاهب:

أولها- أن الأول مضاف، والثاني مضاف إليه.

الثاني- العكس.

الثالث- يجوز في كل منهما كل منهما.

وقد صحح المذهب الأول[٥].

ووافق الجمهور في أن الواو لا تدل على ترتيب ولا معية[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٦٢ – ٦٦ ، وشذرات الذهب ٧/ ١٣٩ ، وهدية العارفين ٢/ ٤٣ ، ومعجم المطبوعات ١/ ٦٥ ، والأعلام للزركلي ٦/ ٥٦ ، ٥٧ ، وشرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب لابن جماعة، تحقيق/ السيد أحمد محمد عبد الراضي ص .

(٢) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٤٢ .

(٣) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٤٥ .

(٤) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٥٠ .

(٥) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٢٠.

(٦) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٤٠ .

ووافق الجمهور أيضا في أن (ثم) تدل على الترتيب، خلافا للفراء ، وقطرب، حيث ذهبا إلى أن (ثم) لا دلالة لها على الترتيب[1].

الدماميني

هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني أو بابن الدماميني.

ولد في الاسكندرية سنة سبعمائة وثلاث وستين للهجرة ، وتفقه بها، ودرس الآداب ففاق في النظم والنثر والخط ومعرفة الشروط، واستنابه ابن التنسي في الحكم ودرس بعدة مدارس، ثم قدم معه القاهرة وناب في الحكم أيضًا وتقدم ومهر واشتهر ذكره، ثم تحول إلى الإسكندرية واستمر بها ينوب في الحكم ويشتغل في العلم ويتكسب من التجارة، ثم حصلت له محنة فقدم القاهرة وعين للقضاء، وقام معه في ذلك ابن البارزي فلم يقدر فتوجه إلى الحج ثم دخل اليمن فلم يحصل له إقبال، فدخل الهند فحصل له إقبال كبير وأقبلوا عليه وأخذوا عنه وعظموه، وحصل له مال فاتفق أن بغته الأجل فمات هناك في شعبان سنة ثمانمائة وسبع وعشرين ، أو ثمانمائة وسبع وثلاثين ، أو ثمانمائة وثمان وثلاثين ، عن نحو سبعين سنة، ومن نظمه:

قلت له والدجى مول ... ونحن بالأنس في التلاقي
قد عطس الصبح يا حبيبي ... فلا تُشَمِّتْه بالفراقي

ومن مؤلفاته: (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، وهو شرح غزير المادة كشف عن علم الدماميني بيد أنه أسرف في تعقب ابن هشام والتحامل عليه، مما حمل الشمني على الرد عليه كثيرا في حاشيته على المغنى المسماة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، و (نزول الغيث)، وهو حاشية على (الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم) للصلاح الصفدي،

(١) انظر : شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص٤١ .

انتقده فيها ، و(الفواكه البدرية) ، وهو شعر من نظمه، و (الفتح الرباني) في الحديث، و (عين الحياة) اختصر به حياة الحيوان للدميري، و (العيون الغامزة) شرح للخزرجية في العروض، و (شمس المغرب في المرقص والمطرب) في الأدب، و (مصابيح الجامع) وهو شرح لصحيح البخاري، منه نسخ متعددة، إحداها في مجلد ضخم، في مكتبة (أدوز) بالسوس، وجواهر النحور – أو البحور – في العروض وشرحه[١] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى (أمَّا) حرف فيه معنى الشرط -كما صرح به جماعة من النحويين - لا حرف شرط[٢].

وكان كثير التعقب لابن هشام ، فقد ذهب ابن هشام إلى أن (أم) هي التي يتعين وقوعها بعد همزة التسوية لا (أو)، فلا يقال: (سواء أكان كذا أو كذا) ولكن يقال: (سواء أكان كذا أم كذا)، وكذلك (سواء كان كذا أم كذا) بدون همزة التسوية، ولاحظ الدماميني أن ذلك إنما يكون حين تتلو (سواء) الهمزة، وهي غير لازمة، فيجوز مجيء أو في مثل: "سواء عليَّ قمت أو قعدت"، وفي قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا)[٣].

وذكر ابن هشام في باب (جَيْرِ) أنها حرف بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا، وراجعه الدماميني بأنها بمعنى حقا، وأنها بُنيت مثل (ما) التي بمعنى شيء، وعلة بنائها موافقتها لـ(جيرِ) الحرفية، ونقض عليه الشمني كلامه

---

(١) انظر ترجمته في : إنباه الغمر بأبناء العمر ٢/ ٣٧ ، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١ ، وبغية الوعاة ١/ ٦٦ ، والأعلام ، والوسيط في تاريخ النحو ص٢٢٠ .

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٩ .

(٣) انظر المغني ص٦٣ .

قائلا: إن (ما) إنما بنيت لمشابهتها الحرف في الوضع بخلاف جير، وأن من يقولون باسميتها لا يثبتون جير الحرفية[١].

وعرض ابن هشام في باب (ما) إلى أنها تكون مصدرية زمانية، وأنها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها مثل: « مَا دُمْتُ حَيًّا »[٢] أصله في تقريره: مدة دوامي حيا، واعترضه الدماميني وقال: إن "ما" لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الأصالة، ولا بطريق النيابة، وإنما يفهم الزمان في مثل الآية بقرينة.

وكان يذهب إلى أن الإضافة في "يومئذ" ليست من إضافة أحد المترادفين للآخر، وإنما هي من إضافة الأعم للأخص مثل "شجر عنب"[٣].

ومن غريب ما كان يذهب إليه أن جملة الصلة لها محل من الإعراب[٤].

ويرى أن كلا من الألف والتاء في جمع المؤنث السالم جاء للتأنيث والجماعة، أما الألف ففي مثل حبلى ورجال، وأما التاء ففي مثل فاطمة ومثل كمأة جمع كمء[٥].

الشمني

هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني القسطنطيني الاصل، الاسكندري ، أبو العباس، تقي الدين، المالكي ثم الحنفي، ولد بالاسكندرية سنة ثمانمائة وواحدة للهجرة ، واستجاز لَهُ والده من القاهرة وغيرها، فأجاز لَهُ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، والشيخ سراج الدين بن الملقن؛ والحافظ زين الدين العراقي وغيرهم، ثُمَّ استوطن بِهِ والده القاهرة فِي

(١) انظر المعني ص١٦٢ .

(٢) مريم: ٣١

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٥

(٤) انظر ١/ ١٤٢ .

(٥) انظر حاشية يس على شرح التصريح ١/ ٧٩

سنة عشر وثمانمائة، وأسمعه الحديث، وحضر بِهِ عَلَى الشيخ أبي الفضل بن الإمام التلمساني، وقرأ ختمة كاملة لأبي عمرو عَلَى الشيخ شمس الدين الزراتيتي الحنفي إمام المدرسة البرقوقية فِي سنة سبع عشرة وثمانمائة، وجود فِيهَا الكتابة عَلَى الشيخ الأستاذ عبد الرحمن بن الصائغ المكتِّب، ولازمه مدة، وقرأ العربية فِي ابتداء أمره عَلَى والده الشيخ كمال الدين، وَعَلَى الشيخ الصالح شهاب الدين أحمد الصنهاجي، ثُمَّ لازم الشيخ شمس الدين الشطنوفي، وقرأ عَلَى الشيخ ناصر الدين البارنباري الخزرجية فِي العروض والقافية، وفصول ابن الهائم فِي الفرائض، والنزهة فِي الحساب بالقلم، ورسالتي الماردِيني عَلَى ربع الدائرة، وقرأ أصول الفقه وأصول الدين عَلَى قاضي القضاة شمس الدين البسطامي ولازمه، وقرأ عَلَيْهِ الكثير من مصنفاته وغيرها، وسمع التلويح والتوضيح فِي أصول فقه الحنفية، والهداية فِي مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وشرح المفتاح فِي المعاني عَلَى الشيخ علاء الدين البخاري، وسمع المطول بكماله، والمنطق، والهداية فِي الفقه عَلَى الشيخ نظام الدين يحيى السيرامي، وقرأ المنطق، وآداب البحث عَلَى الشيخ أبي بكر الطبيب العجمي نزيل القاهرة بالمدرسة المنصورية لمداواة الملك المؤيد ، وقرأ الهندسة، والهيئة، وسمع الحساب عَلَى الشيخ شهاب الدين بن المجدي، وسمع الموجز فِي الطب عَلَى الشيخ سراج الدين البهادري، وسمع شرح ألفية العراقي فِي علم الحديث عَلَى الشيخ قاضي القضاة شهاب الدين بن حجر، وقرأ عَلَيْهِ أيضًا شرح النخبة، ولازم الاشتغال إِلَى أن برع فِي عدة علوم كالفقه والأصول والعربية والمعاني والبيان والمنطق والطب والهيئة والهندسة والميقات والحساب والفرائض والتفسير والحديث، وصنف وألف ونظم ونثر وانتفع بِهِ كثير من الناس.

ومن مصنفاته: المنصف من الكلام عَلَى مغنى ابن هشام ، وقد وهبها الله القبول فحرص الناس على قراءتها مع أنها في حقيقة الأمر ليست من الحواشي الضافية، وقد ذكر الشوكاني أنه لخصها من شرح الدماميني، وقال: رأيت حاشيته على المغني فما وجدتها مما يرغب فيه لا بكثرة فوائد ولا بتوضيح

خفي، ولا بمباحثه مع المصنف، بل غايتها نقول من كلام الدماميني ، وإني لأعجب من تنافس الناس في مثلها .

ومن مصنفاته أيضا: أوفق المسالك لتأدية المناسك، كمال الدراية في شرح النقاية في الفقه الحنفي، شرح نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر في علوم الحديث، وهذا النظم لوالده ، ومزيل الخفا عن الفاظ الشفا في السيرة.

ومن شعره وهو شاب:

رب يـوم شـكوت فِيـهِ غرامـي وحبيبـي بمـا أقاسـي خبيـر
قلـت دمعـي مـن يـوم بنـت كثير واصـطباري قَـدْ صـار قـال يـسير

وتـوفي بالقـاهرة بعـد معانـاة شـديدة مـن الأمـراض سـنة ثمانمائـة واثنتين وسبعين للهجرة[1] .

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا الدماميني إلى أن (حتى) في قول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطاء من الفضول سماحة حَتَّى تجودَ وَمَا لديك قَلِيل

تحتمل الْغَايَة احْتِمَالا مرجوحا بِأَن يكون الْمَعْنى أَن انْتِفَاء كَون عطائك معدودا من السماحة ممتدا إِلَى زمن عطائك فِي حَال قلَّة مَالك **فَإِذا أعْطَيْت فِي تِلْكَ الْحَالة تثبت سماحتك**، بينما ذهب ابن هشام الخضراوي وتبعه ابن مالك إلى أنها بمعنى (إلا) الاستثنائية[2].

ويرى أن حذف (أنْ) مع رفع الفعل المضارع ليس قياسيًا على المختار[3].

---

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧/ ٣١٣ ، والبدر الطالع ١/ ١١٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٧٥ ، والأعلام ١/ ٢٣٠، والوسيط في تاريخ النحو ص٢٢٢ - ٢٢٧

(٢) انظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١/ ١٠٧ .

(٣) انظر . حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٥٧ .

وجوز أن يكون فاعل يزيد في قول الشاعر:

وما أصاحب من قوم فأذكرَهم إلا يزيدهمُ حبًّا إليَّ هم

ضميرا يرجع إلى الذكر القلبي المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيدًا للمتصل لأنه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، بينما يرى ابن هشام أن فاعل (يزيد) الضمير (هم) في آخر البيت العائد على القوم الذين يصاحبهم الشاعر، أما الضمير في (يزيدهم) و (أذكرهم) فعائد على قوم الشاعر وليس على (قوم) في الشطر الأول[١].

وجوز أن تكون (بلهَ) في قول الرسول – صلى الله عليه وسلم: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرًا من بله ما أطلعتم عليه" – مصدرًا بمعنى ترك ومن تعليلية أي: من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي[٢].

خالد الأزهري

خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي، الازهري، المصري، الشافعي، ويعرف بالوقاد (زين الدين) نحوي، لغوي ولد بجرجا من الصعيد سنة ثمانمائة وثمان وثلاثين للهجرة تقريبا، تحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة، ونشأ بها، وخدم في الأزهر وقادًا ، فسقطت منه يومًا فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيره بالجهل ، فعز عليه شتمه واشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث ، وقرأ في العربية على يعيش المغربي والسنهوري ، وأخذ قليلًا من الشمني والمناوي وغيرهما ، وقد بورك له في علمه فصنف مؤلفات انتفع بها لإخلاصه ، منها في النحو: التصريح بمضمون التوضيح ، وهو في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٧٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٣٠٢ .

هشام الأنصاري ، والمقدمة الأزهرية في علم العربية وشرحها ، وشرح الآجرُّومية ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب ، والحواشي الأزهرية في حل ألفاظ الخزرجية، والألغاز النحوية، المقدمة الجزرية، الزبدة في شرح البردة.

وتوفي سنة تسعمائة وخمس للهجرة بالقاهرة، وقيل: توفي وهو عائد من الحج قبل أن يدخل القاهرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا الجمهور إلى أن (عسى)، و(ليس)، و(نعم)، و(بئس) أفعال[٢].

وذهب موافقا الجمهور أيضا إلى منع الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات مطلقا[٣].

وذهب إلى أن الخبر في مثل قولنا: (زيد في الدار)، و(الطائر فوق الشجرة) متعلق الجار والمجرور المحذوف لا هما، ولا مع متعلقهما، خلافا لمن ذهب إلى أن نفس الجار والمجرور والظرف هو الخبر، وخلافا للرضي حيث ذهب إلى أن الخبر الجار والمجرور ومتعلقهما معا، فالمتعلق جزء من الخبر [٤].

وذهب موافقا البصريين إلى أن (كان واخواتها) تنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول به، ويسمى خبرها" حقيقة، ومفعولها مجازًا؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد، كـ: ضرب زيد عمرًا، وذلك خلافا للكوفيين حيث ذهب

---

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨/ ٢٥ ، والأعلام ٢/ ٢٩٧ ، ونشأة النحو ، والوسيط في تاريخ النحو .

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤ .

(٣) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٠٨ .

(٤) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٠٨ .

الفراء إلى أنه منصوب تشبيها بالحال، وذهب بقية الكوفيين إلى أنه منصوب على الحال[١].

وذهب موفقا للكوفيين إلى أن مسائل الفصل بين المتضايفين سبع منها ثلاث جائزة في السّعة وهي النثر، وذلك خلافا للبصريين حيث قصروا ذلك على الشعر فقط، يقول الشيخ خالد: « زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر خاصة، وهو قول البصريين، والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السّعة وهي النثر، إحداها أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر (قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، فـ(قتلُ) مصدر مضاف، و(شركائِهم) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(أولادهم) مفعول به، وفَصَل بين المضاف والمضاف إليه »[٢].

وذهب إلى جواز توسط أخبار (كان وأخواتها) بينها وبين أخبارها بلا استثناء، خلافا لابن درستويه حيث منع في "ليس" ولابن معط حيث منع في "دام"[٣].

وإذا نسب إلى (شاة) ردت لامها اتفاقا؛ لأن عينها معتلة، إذ الأصل: (شوهة) ، ثم اختلف في عينها، هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفًا، أو ترد إلى سكونها الأصلي، فتسلم من القلب ألفًا؟ فذهب سيبويه إلى الأول، وأبو الحسن الأخفش إلى الثاني، "فتقول: شاهي" على مذهب سيبويه، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي، بل يبقى العين مفتوحة، فتقلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، "وأبو الحسن يقول: شوْهي" بسكون الواو، ولا يقلبها ألفًا، "لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي" .

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٣٣ .

(٢) شرح التصريح ٢/٥٧.

(٣) انظر . شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٢ .

فيمتنع القلب، وقد صحح الشيخ خالد الأزهري رأي سيبويه فقال: «والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، قالوا: في النسب إلى "غد: غدوي"، وحكي عن أبي الحسن أنه رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه »[١].

وهو عادة يفيض في كتابه شرح التصريح على التوضيح - في بيان الخلاف وما يسنده من علل، ويكفي أن نمثل لذلك بمثال واحد هو تخفيف النون في قراءة نافع: « تأمروني وتحاجوني »[٢] يقول: « الصحيح عند سيبويه أن المحذوف نون الرفع واختاره ابن مالك؛ لأن نون الرفع عُهد حذفها للجازم والناصب، ولتوالي الأمثال في نحو « لَتُبْلَوُنَّ »[٣] ، ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا كما في قراءة أبي عمرو نحو « يأمركُمْ »[٤]... وقيل: المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع، وجزم ابن هشام به في الشذور، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا له بأوجه، أحدها: أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال، فكانت أولى بالحذف، وثانيها: أن نون الرفع علامة الإعراب، فالمحافظة عليها أولى، وثالثها: أن نون الرفع لعامل، فلو حُذفت للزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه»[٥].

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

(٢) الزمر: ٦٤

(٣) آل عمران: ١٨٦ .

(٤) البقرة: ٦٧ ، البقرة: ٩٣ ، البقرة: ١٦٩ ، آل عمران: ٨٠ ، النساء: ٥٨ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١١ ، وانظر: المدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف ص٣٦٠ .

السيوطي

هو: العلامة الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبو بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن الشيخ الهمام الخضيري السيوطي المصري الشافعي.

ولد بالقاهرة في مستهل رجب سنة ثمانمائة وتسع وأربعين للهجرة ، والخضيري نسبة إلى خضيرية، وهي بلدة ببغداد، ولا يبعد نسبته إلى تلكم البلدة ببغداد، فقد وجد بخطه رحمه الله أنه سمع ممن يثق به أنه سمع والده يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًا أو من المشرق.

وكان يلقب بابن الكتب لأن أباه كان من أهل العلم واحتاج إلى مطالعة كتاب فأمر أمه أن تأتيه بالكتاب من بين كتبه فذهبت لتأتي به فجاءها المخاض وهي بين الكتب فوضعته. ثم سماه والده بعد الأسبوع عبد الرحمن ولقبه جلال الدين وكناه شيخه قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني لما عرض عليه وقال له ما كنيتك فقال: لا كنيه لي فقال: أبو الفضل، وكتبه بخطه.

وختم القرآن وسنه دون ثماني سنين، ثم حفظ عمدة الأحكام، ومنهاج النووي، وألفية ابن مالك، ومنهاج البيضاوي وعرضها وهو دون البلوغ على مشايخ عصره، وأحضره والده وعمره ثلاث سنين مجلس شيخ الإسلام ابن حجر مرة واحدة، وحضر وهو صغير مجلس الشيخ المحدث زين الدين رضوان العقبي، ودرس الشيخ سراج الدين عمر الوردي، ثم اشتغل بالعلم على عدة مشايخ، وحج سنة تسع وستين وثمانمائة، وشرب من ماء زمزم لأمورٍ، منها: أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر.

وولي المشيخة في مواضع متعددة من القاهرة. ثم إنه زهد في جميع ذلك، وانقطع إلى الله بالروضة وكانت له كرامات وعظم غالبها بعد وفاته، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها.

وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها.

وبقي على ذلك إلى أن توفي.

وله مصنفات كثيرة في مختلف العلوم بلغت الستمائة مصنف ما بين كتاب كبير ورسالة صغيرة، منها: (الاتقان في علوم القرآن - ط) و (إتمام الدراية لقراء النقاية - ط) ، و (الأحاديث المنيفة - خ)، و (الأرج في الفرج - ط) و (الاذدكار في ما عقده الشعراء من الآثار - خ) و (إسعاف المبطأ في رجال الموطأ - ط) و (الأشباه والنظائر - ط) في العربية، و (الأشباه والنظائر - ط) في فروع الشافعية، و(الاقتراح - ط) في أصول النحو، و (الإكليل في استنباط التنزيل - ط) و (الألفاظ المعرَّبة - خ) و (الألفية في مصطلح الحديث - ط)

و (الألفية في النحو - ط) واسمها (الفريدة) وله شرح عليها، و (إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء - ط) رسالة، و (بديعية وشرحها - خ)، و(بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة - ط) و(التاج في إعراب مشكل المنهاج - خ) و (تاريخ أسيوط) وكان أبوه من سكانها، و (تاريخ الخلفاء - ط) و(التحبير لعلم التفسير - خ) و (تحفة المجالس ونزهة المجالس - ط) و (تحفة الناسك - خ) و (تدريب الراوي - ط) في شرح تقريب النواوي، و (ترجمان القرآن - ط) و (تفسير الجلالين - ط) و (تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك - ط) و (الجامع الصغير - ط) في الحديث، و (جمع الجوامع، ويعرف بالجامع الكبير - خ) ستة أجزاء، كتب سنة ٩٧٣ في خزانة القرويين وفي الظاهرية، و (الحاوي للفتاوي - ط) و (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة - ط)

و (الخصائص والمعجزات النبوية - ط)

و (در السحابة في من دخل مصر من الصحابة خ) و (الدر المنثور في التفسير بالمأثور - ط) ستة أجزاء، و (الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الاثير - ط) و (الدراري في أبناء السراري - خ) و (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة - ط) و (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج - ط) و (ديوان الحيوان - ط) اختصره من حياة الحيوان للدميري، وقد ترجم إلى اللاتينية، و (رشف الزلال - ط) ويعرف بمقامة النساء، و (زهر الربى - ط) في شرح سنن النسائي، و (زيادات الجامع الصغير - ط) مرتبة على الحروف، و (السبل الجلية في الآباء العلية - ط) و (شرح شواهد المغني - ط) سماه (فتح القريب) و (الشماريخ في علم التاريخ - ط) رسالة، و (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام - ط) و (طبقات الحفاظ - ط) و (طبقات المفسرين - ط) و (عقود الجمان في المعاني والبيان - ط) أرجوزة، و (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد - خ) و (قطف الثمر في موافقات عمر - خ) و(كوكب الروضة - ط) في ذكر جزيرة الروضة التي كان من سكانها، وله نسختين إحداهما في الخزانة الخالدية بالقدس، في مجلد ضخم، والثانية في خزانة الرباط (١٣٥ ق) و (مقامات - خ) ٢٤ رسالة في مباحث مختلفة، بخزانة الرباط (د ٢٩٦)، و(اللآلي المصنوعة في الاحاديث الموضوعة - ط) و (لب اللباب في تحرير الانساب - ط) و (لباب النقول في أسباب النزول - ط) و (ما رواه الأساطين في عدم المجئ إلى السلاطين - خ) و (متشابه القرآن - ط) و (مجموعان) مخطوطان، يشتملان على ثلاث وأربعين رسالة - ذكر أسماءها حبيب الزيات في (خزائن الكتب) - و (المحاضرات والمحاورات - خ) و(المذهب في ما وقع في القرآن من المعرب - خ) و (المزهر - ط) في اللغة، و (مسالك الحنفا في والدي المصطفى - ط) و (المستطرف من أخبار الجواري - ط) و (مشتهى العقول في منتهى النقول - ط) و (مصباح الزجاجة - ط) في شرح سنن ابن ماجه، و (مفحمات الأقران في مبهمات القرآن - ط) و(مقامات - ط) في الأدب، و (المقامة السندسية في النسبة المصطفوية - ط) و (مناقب أبي حنيفة - ط) و (مناقب مالك - ط) و (مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا

- ط) و (المنجم في المعجم - خ) ترجم به أشياخه، و (نزهة الجلساء في أشعار النساء - خ) في الظاهرية، و (النفحة المسكية والتحفة المكية - خ) في عدة علوم، و (نواهد الأبكار - خ) حاشية على البيضاوي، و (همع الهوامع على جمع الجوامع- ط) في النحو، و (الوسائل إلى معرفة الأوائل - خ) وغير ذلك.

وتوفي في جمادى الأولى سنة تسعمائة وإحدى عشرة للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا أبا حيان إلى أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، خلافا لابن مالك، حيث ذكر أنه جزء من الكلمة[٢].

وذهب بعض البصريين إلى منع الإتباع بالكسر عند جمع الاسم الثلاثي الساكن العين المكسور الفاء يائي اللام مثل (لحية) عند جمعه بالألف والتاء، فلا يقال: (لِحِيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء، وقد ذهب السيوطي إلى جوازه[٣].

وذهب موافقا ابن مالك وأبا حيان إلى جواز بقاء ميم (فوك) عند الإضافة في الاختيار، واستدلوا بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم: لخلوف فم الصائم ، خلافا للفارسي وابن عصفور وغيره من المغاربة، حيث خصوا ذلك بالضرورة [٤]

---

(١) انظر ترجمته في النور السافر عن أخبار القرن العاشر ص٣٩ ٤١ ، ومعجم المطبوعات والأعلام٣/ ٣٠١ ، ٣٠٢ ، والوسيط في تاريخ النحو.

(٢) انظر : الهمع ١/ ٦٢

(٣) انظر : الهمع ١/ ٩٠

(٤) انظر : الهمع ١/ ١٤٣ .

ووافق الجمهور في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان موصولا تضمن معنى الشرط، نحو قوله تعالى: «واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه »، وذلك خلافا للأخفش[١]

وكان يختار -وفاقا لأبي حيان- أن الأسماء قبل تركيبها في العبارات لا مبنية ولا معربة؛ لعدم الموجب لكل منهما[٢].

وجاء عن العرب (وجدني) في وجدنني مع نون الإناث، واختلف النحاة أي النونين المحذوفة: نون الوقاية أو نون الإناث، فقال سيبويه: نون الإناث واختار قوله ابن مالك، وقال المبرد وابن جني وأبو حيان: نون الوقاية؛ لأن الأول ضمير فاعل فلا تحذف، واختار السيوطي رأيهم[٣].

وكان البصريون يمنعون تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول، وخرجوا قوله تعالى: « وكانوا فيه من الزاهدين »[٤] على حذف الجار والمجرور، أي: وكانوا فيه من الزاهدين فيه، بينما كان الكوفيون -ومعهم السيوطي- يجيزون ذلك مطلقا[٥].

وقد صوّب رأي أستاذه الكافيجي في إعراب "بحسبك درهم" إذ كان يرى أن "بحسبك" خبر مقدم و"درهم" مبتدأ مؤخر[٦].

واختار رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان كل منهما يرفع صاحبه[١].

---

(١) انظر : الهمع ١/ ٤٠٦ .

(٢) انظر : الهمع ١/ ١٩

(٣) انظر : الهمع ١/ ٦٥ .

(٤) يوسف: ٢٠ .

(٥) انظر : الهمع ١/ ٨٨ .

(٦) انظر : الهمع ١/ ٩٣ .

وفي باب كاد يقول: "زعم قوم أن نفي كاد إثبات للخبر وإثباتها نفي له، وشاع ذلك على الألسنة ... والتحقيق أنها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات، إلا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل، ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه، فقولك: كاد زيد يقوم معناه: قارب القيام ولم يقم، ومنه: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} أي: يقارب الإضاءة[٢].

وكان الجمهور يذهب في مثل: "لا أبا لك" إلى أن أبا مضافة إلى المجرور باللام الزائدة، وذهب الفارسي -وتبعه السيوطي- إلى أن أبا مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر، يقول: "وإنما اخترت رأي أبي علي لسلامته من التأويل والزيادة والحذف، وكلها خلاف الأصل"[٣].

ويقول في باب النداء: إن ابن مالك ذهب إلى أن النداء بالهمزة قليل، ويذكر أنه وقف على أكثر من ثلاثمائة شاهد لها، وأنه لذلك أفردها بتأليف خاص[٤].

ويعرض الآراء المختلفة في سبب بناء "الآن" ويختار أنها معربة بالنصب على الظرفية[٥].

كما يختار عدم بناء المضاف لبناء المضاف إليه في مثل يومئذ، متابعاً في ذلك ابن مالك[٦]، ويتابع الشلوبين في أن الجملة المفسرة تكون ذات محل أو

---

(١) انظر : الهمع ١/ ٩٥ .

(٢) انظر : الهمع ١/ ١٣٢

(٣) انظر : الهمع ١/ ١٤٥

(٤) انظر : الهمع ١/ ١٧٣ .

(٥) انظر : الهمع ١/ ٢٠٨

(٦) انظر : الهمع ١/ ٢١٨ .

غير ذات محل حسب ما تفسره[١]، كما يتابع الفارابي في أن رُبَّ تأتي للتقليل غالبا وللتكثير نادرا[٢].

وعلى هذا النحو لا يزال السيوطي يختار لنفسه من مذاهب النحويين ما يتجه عنده تعليله وما يراه أكثر سدادا. وهو بذلك يجري في اتجاه مدرسته التي كان أفرادها من المصريين لا يزالون يتخيرون من الآراء النحوية ما تستقيم حججه وبراهينه[٣].

الأشموني

هو: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية.

أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بنواحي قناطر السباع، ونشأ فحفظ القرآن والمنهاج وجمع الجوامع وألفية النحو.

أخذ الفقه عن المجلي والعلم البلقيني والمناوي والبامي ولازمه كثيرًا والنور الجوجري وهو أول شيوخه، وكذا أخذ في الأصلين والعربية والفرائض وغيرها عن جماعة، ومن شيوخه في ذلك وغيره الكافيجي وسيف الدين التقي الحصني والشارمساحي، وتميز وبرع في الفضائل وتصدى في تلك النواحي للإقراء من سنة أربع وستين وثمانمائة، فانتفع به الطلبة وحضر بعض ختومه العبادي والفخر المقسي وجميعها الزين عبد الرحيم الأبناسي، وتلقن الذكر من عليّ حفيد يوسف العجمي، وسمع الحديث، وشرح ألفية ابن مالك وقطعا من التسهيل ونظم جمع الجوامع وعمل حاشية على الأنوار للأردبيلي ، ورد على

---

(١) انظر . الهمع ١/ ٢٤٨ .

(٢) انظر : الهمع ٢/ ٢٥ .

(٣) انظر المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص٣٦٥ .

البقاعي انتقاده قول الغزالي: ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأخذ القراءات عن ابن الجزري.

وقد حج في سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، ثم ولاه الزين زكريا القضاء فدام ثلاث سنين وانتفع به هناك.

وصنف: « شرح ألفية ابن مالك - ط » في النحو، و « نظم المنهاج» في الفقه، و شرحه ، و« نظم جمع الجوامع ».

وتوفي سنة تسعمائة وتسع وعشرين للهجرة [١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى جواز إضافة (آل) إلى الضمير، خلافا للكسائي والنحاس حيث لم يجيزا ذلك، وخلافا لأبي بكر الزبيدي حيث زعم أنه من لحن العوام[٢].

وذهب إلى أن في مثل : (زوجي المسُّ مسُ أرنب، والريحُ ريحُ زرنب)، وقوله تعالى: « **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**»[٣] ضميرا محذوفا، والتقدير: المس له أو منه، وهي المأوى له، خلافا للكوفيين وبعض البصريين حيث قالوا إن "أل" عوض عن الضمير، والأصل: مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب[٤].

---

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٠ / ٢٢٩ ، والضوء اللامع ٦/ ٥ ، والكواكب السائرة ١/ ٢٦٨ ، والأعلام٥/ ١٠ ، والوسيط في تاريخ النحو

(٢) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٨ .

(٣) النازعات: ٤٠ ، ٤١ .

(٤) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٨٥

وذهب موافقا للأخفش وابن مالك إلى أن (إذا) الفجائية حرف، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعا للزجاج[١].

وذهب موافقا الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين إلى إعمال (إنْ) عمل (ليس) خلافا لجمهور البصريين حيث منعوا عملها[٢].

وصحح مذهب البصريين في أن المصدر أصل لكل من الفعل والوصف خلافا للكوفيين حيث ذهبوا إلى أن الفعل أصل لهما[٣].

وذهب إلى منع تقديم المفعول معه على مصاحبه، فلا يقال: (سار والنيلَ زيدٌ)، خلافا لابن جني حيث أجاز ذلك[٤].

وذهب إلى أن (حاش) التنزيهية كما في قوله تعالى: « وقلنا حاش له ما هذا بشرا » - اسم، خلافا للكوفيين والمبرد وابن جني ، حيث ذهبوا إلى أنها فعل[٥].

وصحح مذهب الجمهور في أن (بله) اسم وليست حرفا كما زعم الأخفش[٦].

وصحح مذهب البصريين في أن (رب) تجر مضمرة بعد الواو، خلافا للكوفيين حيث ذهبوا إلى أن الجر إنما يكون بالواو لا بـ (رب) المحذوفة[١].

---

(١) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٩٦ .

(٢) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٧ .

(٣) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٦٨ .

(٤) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٩٤ .

(٥) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٥٢٨ .

(٦) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٦٣ .

وذهب إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضة، خلافا لابن برهان وابن الطراوة[٢]، حيث ذهبا إلى أنها غير محضة، كما ذهب موافقا لسيبويه إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة أيضا خلافا لابن السراج والفارسي، حيث ذهبا إلى أنها غير محضة.

وذهب إلى أن تسكين العين في (مغْ) لغة ربيعة وغنم، وليست ضرورة كما قال سيبويه، وذهب إلى أنها – أي: (مغْ) الساكنة العين – باقية على اسميتها، خلافا لمن زعم أنها حرف[٣].

ووافق الجمهور في أن فاعل (نعم) و(بئس) في قولنا: (نعم رجلا أنت)، و(بئس رجلا هو) ضميرًا مستترًا فيها مفسرا بالنكرة المنصوبة على التمييز، خلافا للكسائي حيث ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل: (نعم)، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيدٌ رجلًا)، وخلافا للفراء حيث ذهب إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزًا منقولًا عن الفاعل، والأصل في قولك: (نعم رجلًا زيدٌ): نعم الرجلُ زيدٌ، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح، فقيل: (نعم رجلًا زيدٌ)، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته[٤].

وذهب إلى أن (أجمعين) مثل (كل) في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى: «لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِين»، خلافا للفراء حيث زعم أن (أجمعين) تفيد اتحاد الوقت[٥].

---

(١) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ١١١

(٢) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٦ .

(٣) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ١٦٣ .

(٤) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨٥

(٥) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٤٠ .

وذهب مذهب الكوفيين وابن مالك في جواز منع المصروف من الصرف للضرورة[١].

وذهب مذهب الخليل وسيبويه في أنه يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف، أو واوين كأوائل جمع أول، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود، وصوائد جمع صائد، والأصل سياود وصوايد، وذلك خلافا للأخفش حيث ذهب إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء.

الفاكهي

عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، جمال الدين، عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، مولده ووفاته بمكة، أقام بمصر مدة، من كتبه: « الفواكه الجنية على متممة الآجرومية»، و« مجيب الندا إلى شرح قطر الندى»، كلاهما في النحو، و« أحسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل»، و« كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب»، مع «شرحها»، و«شرح الحدود النحوية»، وقد توفي سنة تسعمائة واثنتين وسبعين للهجرة [٢].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا لبعض البصريين والجزولي والشلوبين إلى منع تقديم المحصور بـ (إلا) أو (إنما) سواء كان فاعلا أو مفعولا على غير المحصور من الفاعل أو المفعول مطلقا، فلا يقال: (ما ضرب إلا زيد عمرًا)، و(ما ضرب إلا عمرًا زيد)، وذلك خلافا للكسائي حيث أجاز تقديم المحصور بـ(إلا) مطلقا، وخلافا لابن مالك حيث أجاز تقديم المحصور بـ(إلا) أيضا

---

(١) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ١٧٥ .

(٢) الأعلام ٤/٦٩.

بشرط ظهور القصد وتقدم (إلا) مع الفاعل أو المفعول، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور. وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير[١].

ومن تعليلاته أن العلم المنادى المفرد بني على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي، وكانت ضمة؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة[٢].

ابن قاسم العبادي

هو: أحمد شهاب الدين الصباغ، أخذ عن ناصر الدين اللقاني وغيره، ثم اشتهر بالتحقيق، وله مصنفات في مختلف الفنون غاية في الدقة، منها في النحو: ((**حاشية على شرح ابن الناظم**))، توفي بالمدينة المنورة وقيل: بمكة سنة تسعمائة واثنتين وتسعين للهجرة، أو سنة تسعمائة وأربع وتسعين [٣].

الشنواني

هو: أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني، تونسي الأصل.

ولد في شنوان (بالمنوفية - بمصر) سنة تسعمائة وتسع وخمسين للهجرة ، وتعلم في القاهرة، وكان شافعي المذهب.

كان عالما بالنحو والصرف، ومن مصنفاته: (هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، و(الدرة الشنوانية) في شرح الآجرومية، و (هداية أولي الألباب إلى

---

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٠٣ .

(٣) الأعلام ١/١٩٨، نشأة النحو ص١٨١، شذرات الذهب ٨/٤٣٤.

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، و(الشهاب الهاوي على عبد الرؤوف الغاوي - خ) و(قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام - خ) على البسملة، وحاشية على أوضح المسالك لألفية ابن مالك، وحاشية على شرح المقدمة الازهرية في علم العربية لخالد الازهري، والمناهل الكافية في شرح الشافية.

وتوفي بالقاهرة في الثالث من ذي الحجة سنة ألف وتسع عشرة للهجرة، وبلغ من العمر نحو الستين[١].

مذهبه وآراؤه

كان يرى أن مجيء الحال من النكرة في مثل: (مررت برجل وحده) جائز بقلة[٢].

وكان يرى موافقا للدماميني والسيوطي أنه إذا أريد الاستمرار في قول العرب: (أخطب ما يكون الأمير قائما) جيء بـ (إذا)؛ لأنها تدل على الاستمرار[٣].

وذهب الجمهور إلا الكسائي إلى أن المضمر لا ينعت ولا ينعت به، لأنه أعرف المعارف، بينما ذهب الكسائي إلى أن ضمير الغيبة ينعت كما في نحو: صلى الله عليه الرءوفِ الرحيمِ، وغيره يجعله بدلًا، وقد أورد الشنواني على ذلك أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت

---

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ١٠ / ٢٢٩ ، وخلاصة الأثر ، وكشف الظنون ، والأعلام٢/ ٦٢ ، ٦٣ ، والوسيط في تاريخ النحو.

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٥٦ .

(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٢١ .

للمدح، وأجيب بأنه نعت نظرًا لأصله وهو الإله الذي هو اسم جنس أو إلحاقًا له بالأعم الأغلب، إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت[١].

وذهب إلى أن البدل وعطف البيان يقطعان نحو: نحو مررت بسعيد كرزًا وكرزٌ، أي أعني كرزًا وهو كرز، وذهب بعضهم إلى أنهما لا يقطعان إلا شذوذًا[٢].

الدنوشري

هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الدنوشري الشافعي خليفة الحكم بمصر، ولد بمصر بقرية " دنوشر " غربي المحلة الكبرى ، وإليها نسب.

أخذ عن الشمس الرملي والشهاب بن قاسم العبادي والشمس محمد العلقمي وغيرهم، وتصدر بجامع الأزهر وأقرأ العربية وغيرها من العلوم وانتفع به جماعة أجلاء منهم الشمس البابلي والنور الشبراملسي وغيرهما.

كان أحد فضلاء الزمان الذين بلغوا الغاية في التحقيق والإجادة وضربوا في الفنون بالقدح المعلى وكان لغويًا نحويًا حسن التقرير باهر التحرير.

ورحل إلى الروم وأقام بها مدة ثم عاد إلى القاهرة ورأس بها وبلغت شهرته حد التواتر، وكان بنظم الشعر وأكثر شعره مقصور على نظم مسائل نحوية، فمن ذلك جوابه عن هذين البيتين:

أفدني يا نحويُّ ما اسمٌ غدتْ به ... موانعُ صرفٍ خمسةٌ قد تجمعتْ

فإنْ زال منها واحدٌ فاصرفنَّهُ ... أجبني جوابًا يا أخي نقله ثبتْ

وجوابه هو هذا:

نظمت نظامًا مبدعًا في اتساقه ... سؤالًا عظيمًا كاللآلي تنظمتْ

---

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٠٦ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٩١

وقد غصتُ في بحرٍ من النحو ... فصغتُ جوابًا ناره قطّ ما خبتْ
وذا أذربيجانَ اسم قرية أعجم ... حوى عجمة تركيبه ثم قد حوت
زيادته تعريفه كون لفظه ... مؤنثًا أعرفه سلمتَ من العنت

من مصنفاته: جوهرة النفس في معرفة التاريخ المستعمل وحل درجة الشمس. وحاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ورسالة العنقاء المغرب الواقع في القاموس، وهدية الأحباب في تفسير أعظم آيات الكتاب ، وهي آية الكرسي.

توفي سنة ألف وخمس وعشرين للهجرة [١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه أنه رد اعتراض ابن الصائغ على ابن عصفور ، حيث ذهب الأخير إلى أن سبب بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح كونه متضمنا معنى "من" الاستغراقية، وقد اعترض ابن الصائغ على ذلك بأن المتضمن لمعنى "من" إنما هو "لا" نفسها لا الاسم بعدها، ورد الدنوشري هذا الاعتراض بقوله: «هذا الاعتراض ساقط؛ لأن الاستغراق الذي هو معنى "من" معناه الشمول، ولا شك في أن ذلك مدلول للنكرة؛ لأنها في سياق النفي للعموم »[٢].

وذهب الدنوشري إلى أن "ندل الثعالب" من قول الشاعر:
فندلا زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ

صفة لـ "ندلا" السابق؛ وقال: لا يضر كونه معرفة و"ندلا" السابق نكرة؛ لأنه على حذف مضاف؛ والتقدير: مثل ندل الثعالب؛ و"مثل": لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة.

---

(١) انظر ترجمته في : إيضاح المكنون ١/ ٣٥٦ ، وهدية العارفين ، والأعلام٤/ ٩٧ .

(٢) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي٢/ ١١ .

والإعراب المشهور هو أن (ندلا): مفعول مطلق بفعل محذوف؛ والتقدير: فاندل ندلا. زريق: منادى بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا زريق. المال: مفعول به لـ "ندلا". ندل: مفعول مطلق مبين للنوع واقع بدلا من قوله: "ندلا" السابق، وهو مضاف. الثعالب: مضاف إليه[١].

وجوز في (عباد الله) من قوله تعالى: « **أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ** »[٢] أن يكون مفعولا لـ "أدوا"[٣].

ويرى أن العدد (عشرين) وبابه إلى التسعين ليس بجمع وإنما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه[٤].

وذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم واللقب إذا كانا مفردين فإن الاسم يضاف إلى اللقب حتمًا إن لم يمنع من الإضافة مانع، نحو هذا سعيدُ كرزٍ، يتأولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيدًا كرزًا ومررت بسعيدٍ كرزٍ، وجوّز الدنوشري وجهًا ثالثًا وهو أن يكون تأكيدًا للأول بالمرادف[٥].

يس الحمصي

هو: يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصي الشافعي الشهير بالعليمي.

---

(١) انظر : تحقيق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٠ .

(٢) الدخان: ١٨

(٣) انظر : تحقيق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٧ .

(٤) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٢٣ .

(٥) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٩١

مولده بحمص ورحل مع والده إلى مصر ونشأ بها وقرأ في أوائله على الشيخ منصور السطوحي ثم على الشهاب الغنيمي ولازمه في العلوم العقلية، وأخذ الفقه عن الشمس الشوبري، وكان ذكيًا حسن الفهم، وبرع في العلوم العقلية وشارك في الأصول والفقه وتصدر في الأزهر لإقراء العلوم ولازمه أعيان أفاضل عصره، وحظي كثيرًا، وشاع ذكره وبعد صيته وكان مطبوعًا على الحلم والتواضع، وله مال جزيل وإنعام كثير على طلبة العلم وكلمة مسموعة.

واستمر ملازمًا للتدريس والإفادة منعكفًا على تحصيل العلم ملازمًا للعبادة ممتعًا بحواسه نافعًا بأنفاسه وكان مغرمًا بالطيب، وإذا دخل الجامع الأزهر يشم من بصدره رائحة المسك والعنبر والغالية فيعلم أهل الجامع بقدومه .

من مصنفاته: حاشية على المطوَّل، وحاشية على المختصر، وحاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وحاشية على شرح القطر للفاكهي، وحاشية على شرح التهذيب للخبيصي، وحاشية على شرح ألفية ابن مالك، وغير ذلك من الرسائل النافعة.

توفي سنة ألف وإحدى وستين للهجرة [1].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا ابن عصفور إلى أن (غير) في الاستثناء منصوبة عن تمام الكلام، خلافا للفارسي حيث ذهب إلى أنها منصوبة على الحالية، وخلافا لابن الباذش حيث ذهب إلى أنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان، وبعد استظهاره لمذهب ابن عصفور قال: « ويمكن إحداث قول به يجمع بين

(١) انظر ترجمته في : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣/ ٢٣٨، ومعجم المطبوعات ٢/ ١٩٤٦ ، والأعلام٤/ ٩٧ .

الأقوال، وهو أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال، وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف »[١].

وكان الشيخ يس دقيقا في تعريفاته، فقد اعترض على تعريف بعضهم للتنوين بأنه نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة، وقال: « وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال: التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة؛ لأن التنوين مصدر نونت الحرف، أي: ألحقته نونا، كما أن التنعيل مصدر (نعلت الرِّجْل) إذا جعلت لها نعلا، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها، وهذا يطرد في الحروف، تقول: (سنيت الكلمة) أي: ألحقت بها سينا، وكوفتها أي: ألحقت بها كافا »[٢].

السجاعي

هو: أحمد بن أحمد بن محمد السباعي البدراوي الأزهري شهاب الدين: فقيه شافعي مصري، نسبته إلى (السجاعية) من غربية مصر.

له تصانيف كثيرة كلها شروح وحواش ورسائل ومتون منظومة في علوم الدين والأدب والتصوف والمنطق والفلك.

من ذلك: (الدرر في إعراب أوائل السور - خ) رسالة، و (شرح معلقة امرئ القيس - خ) و (شرح لامية السموأل - ط))، و(حاشية على شرح القطر لابن هشام - ط) في النحو، ، و (منظومة في الاستعارات - ط)، وفتح المنان في بيان مشاهير الرسل التي في القرآن، والنور الساري على متن مختصر البخاري لابن أبي جمرة، والكافي بشرح متن الكافي في العروض والقوافي، وفتح الجليل على شرح ابن عقيل في النحو، والأحراز في أنواع المجاز من علم البلاغة، وهو شرح لمنظومته السابقة في الاستعارات، وتحفة ذوي

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ١٥ .

(٢) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ٣١

الألباب فيما يتعلق بالآل والاصحاب ، وفتح المنان بشرح ما يذكر ويؤنث من أعضاء الإنسان، وقلائد النحور في نظم البحور.

توفي بالقاهرة في صفر سنة ألف ومائة وسبع وتسعين للهجرة [١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى عدم جواز مجيء الحال من المبتدأ، وبناء على ذلك جعل صاحب الحال في قول الشاعر: لمية موحشا طلل هو الضمير المنتقل إلى الظرف، وليس المبتدأ (طلل)، خلافا لسيبويه حيث أجاز مجيء الحال من المبتدأ[٢].

وذهب موافقا البصريين إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل (نعم وبئس) والتمييز، خلافا للكوفيين حيث أجازوا ذلك[٣].

وذهب موافقا سيبويه وابن هشام إلى أن (لما) الرابطة لوجود شيء بوجود غيره حرف، خلافا للفارسي وجماعة حيث ذهبوا إلى أنها ظرف[٤].

وذهب إلى أن الاستثناء في قوله تعالى: « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس » منقطع، خلافا لمن قال إنه متصل بناء على أن إبليس – لعنه الله – من الملائكة[٥].

---

(١) انظر ترجمته في : عجائب الآثار للجبرتي ٢: ١٦٥ ، ايضاح المكنون ٣: ٤٥١ ، معجم المؤلفين ٣/ ٢٥٩ ، الأعلام ٢/ ٢٠٥ ، اكتفاء القنوع ١/ ١٠٨ .

(٢) انظر : حاشية السجاعي على قطر الندى ص١٢٣ .

(٣) انظر : حاشية السجاعي على قطر الندى ص٩٨ .

(٤) انظر : حاشية السجاعي على قطر الندى ص٢٥ .

(٥) انظر : حاشية السجاعي على قطر الندى ص١٢٨ .

الكفراوي

هو: حسن بن علي الكفراوي الشافعي، فقيه نحوي، ولد في كفر الشيخ حجازي بمصر، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها إلى أن توفي، وقد أخذ عن أحمد السجاعي، وعمر الطحلاوي، ومحمد الحفني وعلي الصعيدي. ومن مؤلفاته: شرح الآجرومية في النحو، والدر المنظوم بحل المهمات في الختوم، ورسالة في أحكام المتحيرة وكلاهما في الفقه الشافعي، وتوفي بالقاهرة في العشرين من شعبان سنة ألف ومائتين واثنتين للهجرة [١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه إلى أن الخفض إنما يكون بالحرف نحو: (مررت بزيد)، وبالاسم نحو: (مررت بغلام زيد)، ويرى أنه لا ثالث لهما، وأن القول بالجر بالإضافة في نحو (غلام زيد) والجر بالتبعية في نحو: (مررت بزيد العاقل) ضعيف؛ لأن الصحيح أن (زيدا) في قولك: (مررت بغلام زيد) مجرور بالمضاف الذي هو (غلام)، و(العاقل) في (مررت بزيد العاقل) مجرور بالحرف الذي جر به المنعوت وهو الباء، وكذلك يرى أن القول بالجر بالتوهم والجر بالمجاورة ضعيف[٢].

واعترض على ابن آجروم حين عبر عن (أل) بقوله الألف واللام، ورأى أن الصواب هو التعبير عنها بلفظها؛ لأن القاعدة أن الكلمة إن كان وضعها على حرف واحد كالباء يعبر عنها باسمها، فيقال: الباء، وإن كان وضعها على

---

(١) انظر ترجمته في : عجائب الآثار للجبرتي ٢ ٧٥ – ٧٧ ، هدية العارفين ١: ١٧٩، ١٨٠ ، ايضاح المكنون ١ ٣٢، ١٦٧، ١٩٤، ٢٤٢، ٢٤٨، ٥٩١ ، معجم المؤلفين ١/ ١٥٤ ، الأعلام ١/ ٩٣ .

(٢) انظر شرح الكفراوي على الآجرومية ص٢٧ ، ٢٨ .

حرفين فيعبر عنها بلفظها: كـ(أل)، و(هل)، و(بل)، فلا يقال في (أل) الألف واللام، كما لا يقال في (هل) الهاء واللام[١].

وذهب مذهب الكوفيين إلى جواز حذف حرف الجر مع بقاء عمله، جاء ذلك من خلال إعرابه لقول ابن آجروم: (باب الإعراب)، فقال: « ويصح قراءته بالجر على كونه مجرورا بحرف جر محذوف تقديره: (اقرأ في باب الإعراب)...وهذا الوجه لا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، ومنعه البصريون »[٢].

ويرى أن الأولى في إعراب (لفظا أو تقديرا) في قول ابن آجروم: « الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا » نصبهما على المفعولية المطلقة لفعل محذوف تقديره: (أعني لفظا أو تقديرا)، وقد عقب الشيخ إسماعيل الحامدي في حاشيته على شرح الكفراوي على ذلك بقوله: « الأولى حذف المطلقة »[٣].

وكان يستخدم مصطلح (الخفض) وهو من مصطلحات الكوفيين بدلا من (الجر) وهو من مصطلحات البصريين[٤].

الصبان

محمد بن علي الصبان المصري، الشافعي، الحنفي (أبو العرفان)، ولد بالقاهرة، وكان عالما، أديبا، مشاركا في اللغة والنحو والبلاغة والعروض والمنطق والسيرة، والحديث ومصطلحه والهيئة وغير ذلك.ومن مؤلفاته:

---

(١) انظر : شرح الكفراوي على الآجرومية ص٣٣ .

(٢) انظر : شرح الكفراوي على الآجرومية ص٤٠ .

(٣) انظر : شرح الكفراوي على الآجرومية ص٤٨ .

(٤) انظر : شرح الكفراوي على الآجرومية ص٢٧ ، ٣٣ .

شرح على منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية، اسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وأهل بيته الطاهرين، حاشية على الشرح الصغير للملوي على السلم في المنطق، الرسالة البيانية، وحاشية على شرح الاشموني في النحو، و(الرسالة الكبرى - ط) في البسملة، ورسالة في (الاستعارات - خ)، و(حاشية على شرح الرسالة العضدية - ط) و (تقرير على مقدمة جمع الجوامع - خ) وكتاب في (علم الهيئة - خ) و (حاشية على شرح العصام على السمرقندية - ط) بلاغة، و (حاشية على السعد - ط) في المعاني والبيان، وتوفي بالقاهرة سنة ألف ومائتين وست للهجرة [١].

ومن آرائه أنه صحح مذهب الجمهور في أن (هاتِ) و(تعالى) فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث، خلافا للزمخشري حيث ذهب إلى أنهما اسما فعلي أمر [٢].

وذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب [٣].

وذهب إلى أن التاء في (أرأيتك) اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الإفراد والتذكير هو الفاعل، خلافا للفراء حيث جعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلًا. وقال الكسائي: التاء فاعل والكاف مفعول [٤].

وذهب إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها [٥].

---

(١) انظر ترجمته في : عجائب الآثار للجبرتي ٢/ ٢٢٧ ، معجم المؤلفين ١١/ ١٧ ، الأعلام ٦/ ٢٦٧ ، ومعجم المطبوعات ١١٩٤ ، ١١٩٥ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٦٢ .

(٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٧٦

(٤) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٠٥ .

(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٣٢ .

وذهب إلى جواز فتح همزة (أن) بعد (حيث)، فيجوز عنده أن يقال: (اجلس حيث أن زيدا جالس)[١].

وذهب إلى جواز قطع النعت إذا لم يكن متعددا، خلافا للزجاج حيث اشترط في جواز القطع تعدد النعت[٢].

وذهب موافقا الجمهور إلى أن (حتى) في قول الشاعر:

سَرَيتُ بهم حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحَتَّى الجِيادُ ما يُقَذْنَ بِأرْسانِ

ابتدائية في الموضعين، خلافا لابن السيد حيث ذهب إلى أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم.

وذهب إلى ان (أهل البيت) في قوله تعالى: « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجز أهل البيت » منصوب على النداء وليس على الاختصاص، لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل[٣].

الدسوقي

هو الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن، ولازم حضور دروس الشيخ على الصعيدي والشيخ الدردير، وتصدر للإقراء والتدريس، وكان فريدا في تسهيل المعاني وتبيين المباني، يفك كل مشكل بواضح تقريره، وكان لين الجانب، وله تأليفات واضحة العبارات.

---

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٤٠٤ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٩٩ .

(٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٧٧.

ومن مؤلفاته: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، وحَاشِيَة على شرح الْبردَة لجلال الدِّين الْمحلى، وحَاشِيَة على شرح الدردير لمختصر الشَّيْخ الْخَلِيل، وحَاشِيَة على شرح الصُّغْرَى للسنوسي، في الفقه، وحَاشِيَة على شرح الْكُبْرَى ايضا، وحَاشِيَة على شرح الوضعية، وحَاشِيَة على مُخْتَصر التفتازانى للتخليص.

وتوفي يوم الأربعاء الحادي والعشرين من شهر ربيع الآخر، وخرجوا بجنازته من درب الدليل، وصلى عليه بالأزهر في مشهد حافل، ودفن بتربة المجاورين، وذلك في عام ألف ومائتين وثلاثين للهجرة [1].

الأمير

هو: محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية، ولد في ناحية سنبو (بمصر)، وتعلم في الأزهر وتوفي بالقاهرة.

اشتهر بالأمير لأن جده أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب، وأكثر كتبه حواش وشروح أشهرها (حاشية على مغني اللبيب لابن هشام - ط) في العربية مجلدان، ومنها (الإكليل شرح مختصر خليل - خ)، في فقه المالكية، وحاشية على شرح الزرقاني على العزية - خ) فقه، و(حاشية على شرح ابن تركي على العشماوية - ط) فقه، و(المجموع - ط) فقه، وشرحه، و(ضوء الشموع على شرح المجموع - ط)، و(حاشية على شرح الشيخ خالد على الأزهرية - ط) نحو، و(حاشية على شرح الشذور - ط) نحو، و(تفسير المعوّذتين - خ) و(تفسير سورة القدر - خ) و (انشراح الصدر في بيان ليلة القدر - ط) و(حاشية على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد - ط) .

---

(١) انظر : هدية العارفين ٢/ ٣٥٧ ، والأعلام ٦/ ١٧ .

وله (ثبت - ط) في أسماء شيوخه ونبذ من تراجمهم وتراجم من أخذوا عنهم.

توفي سنة ألف ومائتين واثنتين وثلاثين للهجرة[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه اعتراضه على ابن هشام في تقسيم الجملة ، حيث قسمها إلى كبرى وعرفها بأنها هي التي خبرها جملة نحو: (زيد قام أبوه)، وصغرى وهي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثال السابق، وقد اعترض الأمير على ذلك فقال: « على هذا (زيد قائم)، و(قام زيد) لا صغرى ولا كبرى، فالتقسيم غير حاصر »[٢].

العطار

هو: حسن بن محمد بن محمود العطار، من علماء مصر. أصله من المغرب، ومولده ووفاته في القاهرة. أقام زمنا في دمشق، وسكن اشكودرة (بألبانيا) واتسع علمه. وعاد إلى مصر، فتولى إنشاء جريدة (الوقائع المصرية) في بدء صدورها، ثم مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦ هـ إلى أن توفي. وكان يحسن عمل المزاول الليلية والنهارية. وله رسالة في (كيفية العمل بالأسطرلاب والربعين المقنطر والمجيب والبسائط) وكتاب في (الإنشاء والمراسلات - ط) و (ديوان شعر) وحواش في العربية والمنطق والأصول، منها: حاشية على الأزهرية، وحاشية على جمع الجوامع، وحاشية على شرح المقولات، وحاشية

---

(١) انظر : الأعلام ٧/ ٧١ .

(٢) انظر : مغني اللبيب وبهامشه حاشية الأمير ٢/ ٤٥ .

على شرح التهذيب للخبيصي، وله أيضا شرح منظومة علم الوضع، ومنظومة في آداب البحث[١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا للبصريين إلى أن حركة ما قبل الآخر في امريء وابنم من قولنا: (جاء امرؤ وابنم ، ورأيت امرأ وابنما، ومررت بامريء وابنم) اتباع لحركة الآخر، ومن ثم يكون معربا من مكان واحد،وهو الهمزة، خلافا للكوفيين حيث ذهبوا إلى أنه معرب من مكانين[٢].

وذهب موافقا الكوفيين والمازني وأبا حيان إلى أن أنواع الإعراب ثلاثة، خلافا لمن ذهب إلى أن الجزم نوع من الإعراب ومنهم الأزهري[٣].

وذهب إلى أن (لا) الثانية من قوله تعالى: « لا تخاف دركا ولا تخشى » نافية كالتي قبلها، وأن النهي هنا جاء في صورة الخبر كما في قوله تعالى: « لا **يَمَسُّهُ إلا المُطَهَّرون** »[٤]، خلافا لابن مالك حيث ذهب إلى أن (لا) هنا ناهية، وزعم أن عدم حذف حرف العلة للجازم لغة قليلة[٥].

وذهب إلى أنه إذا تعددت المؤكدات (نفسه وعينه وكله وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع) فإنها تكون جميعا تأكيدا للمؤكِّد الأول كالصفات المتتالية، خلافا لابن برهان حيث ذهب إلى أن كل مؤكِّد تأكيد لسابقه[٦].

---

(١) انظر : الأعلام ٢/ ٢٣٠ ، وخزانة التراث قام باصداره مركز الملك فيصل ١/ ٨٣١ ، ٢/ ١٩٤ ، ٣/ ٢٨٠ ، ٣/ ٣١٤ .

(٢) انظر : حاشية العطار على شرح الأزهرية ص٥١ .

(٣) انظر : حاشية العطار على شرح الأزهرية ص٧٠ .

(٤) الواقعة: ٧٩

(٥) انظر : حاشية العطار على شرح الأزهرية ص٩٥ .

(٦) انظر : حاشية العطار على شرح الأزهرية ص١٣٩ .

الخضري

هو: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري: فقيه شافعيّ، عالم بالعربية. مولده ووفاته في دمياط (بمصر)، دخل الأزهر، فمرض وصَمَت أذناه، فعاد إلى بلده، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، واستخرج طريقة لمخاطبته بأحرف إشارية بالأصابع، فتعلمها منه أصحابه فكانوا يخاطبونه بها.

له (حاشية على شرح ابن عقيل - ط) في النحو، و (شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة - خ) في الظاهرية، و(شرح زاد المسافر، لابن المجدي - خ) ، و(سواد العين - خ) في سالارجنك، تعليقات على شرح (حكمة العين) وحواشيه، في المنطق. ورسالة في (مبادئ علم التفسير - ط) و (أصول الفقه - ط) و (حاشية على شرح الملوي على السمرقندية - ط) في البلاغة.

توفي سنة ألف ومائتين وسبع وثمانين للهجرة [١].

مذهبه وآراؤه

ومن آرائه ذهابه موافقا الجمهور إلى أن الضمير المستتر من الضمائر المتصلة لا المنفصلة؛ إذ لا يبتدأ به ولا يلي (إلا)، بل لا ينطق به أصلا[٢].

وذهب إلى أن الضمير في (إياك) و(إياي)، و(إياه) هو (إيا) فقط ولواحقها حروف تبين المراد[٣].

وذهب إلى أن المحذوف من (تأمروني) في قوله تعالى: « **قُلْ أَغَيْرَ اللهِ تأمروني أعبدُ أيُّها الجاهلون** »[١] على القراءة بنون واحدة – هي نون الرفع

---

(١) انظر : الأعلام ٧/ ١٠٠ .

(٢) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٥٥ .

(٣) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٣٦ .

وليس نون الوقاية؛ لأنه عهد حذفها لغير ذلك، ولأنها نائبة عن الضمة التي تحذف تخفيفيًا [٢] .

وذهب إلى أن تسكين المتحرك للتخفيف جائز نثرا كما في قوله تعالى: بارئكم بإسكان الهمزة، ويأمركم بإسكان الراء، ويشعركم بإسكان الراء ، ورسلنا بإسكان السين – في قراءة أبي عمرو، ومكر السيء ولا يحيق بإسكان الهمزة وصلا، في قراءة حمزة، وبعولتهن بإسكان التاء [٣].

وقد ورد عن بني هذيل أنهم يعبرون عن المذكر العاقل في حالة الجمع باسم الموصول (اللذون) في حالة الرفع، و(اللذين) في حالتي النصب والجر، وقد ذهب الخضري إلى أنه على لغة بني هذيل مبني جاء على صورة المعرب، وأن الظاهر بناؤه على الواو والياء[٤].

وأجاز أن تكون جملة الخبر قسميّة خلافًا لثعلب، وإنشائية خلافًا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافًا لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت. لكن كونها خبرًا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشيء لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في: زيد اضربه، وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه مثلًا، وبهذا صح كونها خبرًا[٥].

---

(١) الزمر: ٦٤

(٢) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١١٨ ، ١٤٤

(٣) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٢٣

(٤) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٧٣ .

(٥) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٢١٦ .

وذهب إلى أن (حاش) التنزيهية اسم وليست فعلا كما قال الكوفيون، بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك حاشًا الله، وإضافتها في قراءة ابن مسعود حاشَ اللهِ كمعاذَ اللهِ وسبحان اللهِ[١].

وذهب إلى أن الفاعل في قوله تعالى: « أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا » هو ضمير المصدر أي: (الهدي)، أو (الله)، خلافا للفراء حيث جعل (كم) هي الفاعل بناء على ما حكاه من أن تقديم عامل (كم) الخبرية لغة[٢]، وخلافا لجمهور الكوفيين حيث جعلوا الفاعل هي الجملة.

ويرى أن (فِعِّيلى) من أوزان ألف التأنيث المقصورة مقصور على السماع، وأنه لم يجيء إلا مصدرًا كحثيثى مصدر حث أي طلب بشدة على غير قياس[٣].

وصحح مذهب سيبويه في أن تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل) وتكسيرهما هو: (بريهيم) و(سميعيل)، و(براهيم) و(سماعيل) بحذف زوائده المخلة بالصيغة وهي الهمزة والألف دون الياء لأنها لين قبل الآخر، وذلك خلافا للمبرد حيث صغرهما على (أبيريه) و(أسيميع)، وكسرهما على (أباريه) و(أساميع) بحذف خامس الأصول لإخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الألف ياء لصيرورتها لينًا قبل الآخر[٤].

---

(١) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٢ .

(٢) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣/ ١١٩ .

(٣) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣/ ١٣١ .

(٤) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٣ .

خاتمة

وبعد – فقد حاولت في هذه الدراسة أن أتتبع تاريخ النحو العربي من حيث نشأته ومذاهبه ورجاله واتجاهاته وتطوره عبر الأمصار والعصور الإسلامية إلى مشارف العصر الحديث، ومن خلال دراستي للنشاط النحوي بين المدارس المختلفة والعصور المتعاقبة أستطيع أن أستنبط أهم النتائج الآتية:

١-إن نظام النحو العربي ثابت راسخ لا يتغير ، فقواعد النحو الأساسية التي استقرت على ألسنة العرب، والتي ورثناها عنهم لا تقبل التحريف أو التغيير أو التجديد؛ لأنها متفق عليها من قبل جميع النحاة .

٢-ليس الخلاف بين المدارس النحوية بشكل عام والنحاة الذين ينتمون إلى المدرسة الواحدة بشكل خاص منصبا على القواعد الأساسية أو المسلمات، وإنما كان يدور حول المنهج في دراسة النحو كالسماع والقياس، كما كان يدور حول المسائل الفرعية التي قد تتمثل في التعليل أو التفسير وأوجه الإعراب المختلفة .

٣-إن هناك فرقا بين مناهج المدارس النحوية ، حيث نجد فرقا بين القياس عند البصريين والقياس عند الكوفيين ؛ إذ تشدد البصريون في القياس فلم يقيسوا إلا على الأغلب الأعم في اللغة، في حين توسع الكوفيون فيه، فقاسوا على كل قليل ونادر، كما نجد فرقا بين المدرستين في السماع، حيث تشدد البصريون أيضا في السماع عن العرب، فلم يسمعوا إلا عن الأعراب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء، بينما توسع الكوفيون في السماع فسمعوا عن جميع الأعراب، ولم يفرقوا بين الخلص وغيرهم ممن تاخموا العجم.

٤-لقد اختلف البصريون والكوفيون خلافا بينا حول المصطلحات النحوية ، وحول ألقاب الإعراب والبناء، مما يدل على أن البصريين كانوا أدق من الكوفيين في تحرير المصطلح.

٥-لقد اختلف المحدثون من عرب ومستشرقين حول وجود هذه المدارس النحوية ، فمنهم من أنكرها فلم يعترف إلا بنشأة النحو وتطوره في البصرة، ومنهم من اعترف بالمدرستين: البصرية والكوفية وأنكر ما سواهما، ومنهم من اعترف بثلاث مدارس: البصرية والكوفية والبغدادية ، وعد ما تلاها في الأندلس ومصر والشام امتدادا امتدادا للمدرسة البغدادية .

٦-نلحظ من خلال تتبعنا لآراء كل نحوي أن هذه الآراء توضح منهجه ومنهج مدرسته التي ينتمي إليها.

٧-كما نلحظ أن آراء كل نحوي تمثل رؤية جديدة وإضافات إلى آراء من سبقه ، فتمثل آراء النحاة في النهاية بناء متكاملا .

٨-لا شك أن القرآن الكريم وقراءاته كان يحتل المكانة الأولى والأصل الأول في الاستشهاد وتأسيس القاعدة، ثم ياتي بعد ذلك كلام العرب من شعر ونثر.

٩-لم يكن القدماء منم البصريين والكوفيين والبغداديين يجعلون الحديث النبوي الشريف أصلا أساسيا من أصول النحو وأساسا لبناء القاعدة، وذلك لأن الحديث كان معظمه يروى بالمعنى، كما كان معظم رواته من الموالي، غير أن بعض المتأخرين : كابن مالك ومن تبعه اتخذوا الحديث أساسا للاستشهاد وبناء القاعدة.

١٠-نلحظ من خلال تتبعنا للآراء أن النحاة كانوا يتفاوتون في التعليل النحوي ما بين مكثر ومبالغ في التعليل ، وما بين مقتصد ومقل، ولا سيما عند

المتأخرين من نحاة الأندلس الذين جنحوا إلى التخفف من التعليل بغية تيسير النحو على المتعلمين.

١١-نلحظ أن اجتهاد النحاة في تفسير الظواهر النحوية أو الإتيان بآراء جديدة مبتكرة لم يقف عند حد أو عند فترة معينة، بل نجد ذلك متزايدا ومتناميا كلما انتقلنا من نحوي إلى آخر، فنجد اللاحق يوضح ما أجمله السابق، ويضيف إلى ما ذكره السابق أو يصوب له خطأ ، او يتدارك عليه رأيا.

وهكذا فإن اتجاهات النحاة وآراءهم عبر هذه المسيرة الطويلة المباركة تكشف عن جهود مضنية متضافرة على بناء النحو العربي، فترتب على ذلك أن خلفوا لنا تراثا نحويا هائلا يكون حقلا خصبا لدراسات لا تنفد.

وأرجو إن شاء الله تعالى أن يوفقني الله إلى عمل نحوي أرصد فيه جهود المحدثين حتى يتبين لنا قيمة التراث النحوي، وسوف يظل النحو العربي رمزا من رموز اللغة العربية ، بل من رموز جميع العلوم العربية والإسلامية؛ إذ لا يستغني علم لغويا كان أو دينيا عن علم النحو.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١-ابن أبي الربيع وآراؤه النحوية د/ عبد العزيز علي صالح .
٢-أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي.
٣-أبو علي الفارسي د/ عبد الفتاح شلبي.
٤-الاتجاهات النحوية في الأندلس .
٥-إتحاف فضلاء البشر للدمياطي البناء .
٦-إتحاف فضلاء البشر: للدمياطي البناء.
٧-الإتقان في علوم القرآن للسيوطي .
٨-إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية للمؤلف .
٩-أخبار النحويين البصريين للسيرافي.
١٠-الاختيارين.
١١-الأخفش الصغير واتجاهاته النحوية للدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي.
١٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان.
١٣-أسرار العربية لابن الأنباري .
١٤-الأشباه والنظائر طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٥-أصول النحو العربي د/ محمود سليمان ياقوت .
١٦-الاعتراضات النحوية في منار الوقف و الابتدا لابن الأنباري
١٧-إعراب (لا إله إلا الله) لحسن موسى الشاعر .
١٨-إعراب القراءات السبع وعللها .
١٩-إعراب القرآن للنحاس .
٢٠-إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش .
٢١-إعراب ثلاثين سورة .
٢٢-الأعلام للزركلي .

٢٣-الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي .
٢٤-اكتفاء القنوع .
٢٥-أمالي ابن الشجري .
٢٦-الإمتاع والمؤانسة.
٢٧-إنباه الغمر بأبناء العمر . .
٢٨-إنباه الرواة للقفطي.
٢٩-الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.
٣٠-أوضح المسالك.
٣١-ايضاح المكنون .
٣٢-الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي .
٣٣-البحر المحيط .
٣٤-البداية والنهاية لابن كثير .
٣٥-البدر الطالع .
٣٦-البرهان في علوم القرآن .
٣٧-البسيط لابن أبي الربيع ت/ عياد الثبيتي .
٣٨-بغية الملتمس للضبي .
٣٩-بغية الوعاة للسيوطي.
٤٠-تاج العروس .
٤١-تاريخ افتتاح الأندلس .
٤٢-تاريخ الآداب العربية .
٤٣-تاريخ الأدب العربي .
٤٤-تاريخ الإسلام .
٤٥-تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن التنوخي المعري . .
٤٦-تاريخ النحو للأستاذ/ علي النجدي ناصف.
٤٧-تاريخ بغداد .

٤٨-التبيان في إعراب القرآن.
٤٩-التحرير والتنوير لابن عاشور.
٥٠-التذييل والتكميل لأبي حيان .
٥١-التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري .
٥٢-تعليم النحو العربي للدكتور/ علي أبو المكارم.
٥٣-التفاحة في النحو .
٥٤-تفسير البحر المحيط لأبي حيان.
٥٥-تقريب النشر لابن الجزري .
٥٦-تهذيب التهذيب لابن حجر .
٥٧-جلال الدين السيوطي للدكتور/ عل صافي حسنين.
٥٨-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي.
٥٩-حاشية السجاعي على قطر الندى .
٦٠-حاشية الصبان .
٦١-حاشية العطار على شرح الأزهرية .
٦٢-حاشية يس على شرح التصريح .
٦٣-حجة القراءات لأبي زرعة .
٦٤-الحجة في القراءات السبع .
٦٥-الخصائص لابن جني .
٦٦-خصائص مذهب الأندلس النحوي .
٦٧-الخطط للمقريزي .
٦٨-خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر .
٦٩-الخليل بن أحمد، عباس أبو السعود .
٧٠-دائرة المعارف الإسلامية.
٧١-الدر المصون للسمين الحلبي.
٧٢-دراسات في الفعل.
٧٣-دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي .

٧٤-الدرر الكامنة .
٧٥-الدرر الكامنة: لابن حجر.
٧٦-دلائل الإعجاز .
٧٧-دمية القصر .
٧٨-دور ابن هشام المصري في تطوير الدرس النحوي للمؤلف .
٧٩-دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي للمؤلف .
٨٠-الرد على النحاة .
٨١-رسالة (ما تلحن فيه العوام) للكسائي، طبعة كارل بروكلمان .
٨٢-روح المعاني .
٨٣-روضات الجنات .
٨٤-سر صناعة الإعراب لابن جني .
٨٥-سيبويه إمام النحاة للأستاذ/ علي النجدي ناصف .
٨٦-سير أعلام النبلاء .
٨٧-شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي .
٨٨-شرح ابن عقيل .
٨٩-شرح الأشموني .
٩٠-شرح التسهيل لابن مالك .
٩١-شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري .
٩٢-شرح الشافية للرضي.
٩٣-شرح الكافية .
٩٤-شرح الكفراوي على الآجرومية .
٩٥-شرح اللمحة البدرية للدكتور/ صلاح روَّاي.
٩٦-شرح المعلقات السبع للزوزني .
٩٧-شرح المفصل لابن يعيش .
٩٨-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.
٩٩-شرح كتاب سيبويه للسيرافي.

١٠٠-شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب لابن جماعة، تحقيق/ السيد أحمد محمد عبد الراضي.
١٠١-الصاحبي في فقه اللغة .
١٠٢-صحيح البخاري .
١٠٣-ضحى الإسلام.
١٠٤-الضوء اللامع.
١٠٥-طبقات الشافعية للسبكي .
١٠٦-طبقات القراء لابن الجزري .
١٠٧-طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .
١٠٨-طبقات فحول الشعراء .
١٠٩-طبقات فحول الشعراء لابن سلام.
١١٠-عجائب الآثار للجبرتي .
١١١-عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير .
١١٢-غاية النهاية في طبقات القراء .
١١٣-فتوح البلدان .
١١٤-الفكر النحوي عند ابن أبي الربيع د/ احمد محمد عبد الراضي .
١١٥-الفهرست لابن النديم.
١١٦-فوات الوفيات .
١١٧-في أصول النحو .
١١٨-في تاريخ النحو .
١١٩-في تصريف الأسماء للدكتور/ حمدي بدر الدين .
١٢٠-قراءة ابن عامر صوتيا وصرفيا ونحويا، للدكتور أحمد محمد عبد الراضي، نشر مكتبة الثقافة الدينيةبالقاهرة.
١٢١-الكتاب لسيبويه.
١٢٢-الكشاف .
١٢٣-كشف الظنون .

١٢٤-الكليات.
١٢٥-الكواكب السائرة .
١٢٦-كيف واجه الأزهر نابليون وحملته للمستشار/ محمد عزت الطهطاوي، بحث منشور بمجلة الأزهر، ٨٥٦/٦، السنة ١٩٨٦م
١٢٧-اللباب في علل البناء .
١٢٨-لسان العرب لابن منظور.
١٢٩-اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان.
١٣٠-لمع الأدلة لابن الأنباري .
١٣١-متن الآجرومية في (مجموع مهمات المتون) .
١٣٢-مجالس العلماء للزجاجي .
١٣٣-المحتسب لابن جني .
١٣٤-المدارس النحوية د/ شوقي ضيف.
١٣٥-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي .
١٣٦-المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور/ عبد العال سالم مكرم .
١٣٧-المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور/ مصطفى السنجرجي.
١٣٨-مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي .
١٣٩-المزهر في علوم اللغة للسيوطي .
١٤٠-المعاجم العربية المجنسة د/ محمد عبد الحفيظ العريان .
١٤١-معاني الحروف .
١٤٢-معاني القران للفراء.
١٤٣-معجم الأدباء ليقاوت الحموي .
١٤٤-معجم المؤلفين .
١٤٥-معجم المطبوعات .
١٤٦-مغني اللبيب لابن هشام.

١٤٧-مفتاح العلوم للسكاكي .
١٤٨-المقاصد الشافية .
١٤٩-المقتضب للمبرد.
١٥٠-مقدمة ابن خلدون .
١٥١-مقدمة المنظومة النحوية للدكتور/ أحمد عفيفي .
١٥٢-المقرب .
١٥٣-مكانة الخليل في النحو العربي د/ جعفر نايف .
١٥٤-من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس .
١٥٥-المنصف لابن جني.
١٥٦-منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني.
١٥٧-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .
١٥٨-النجوم الزاهرة: لابن تغري بردي .
١٥٩-النحو العربي: تاريخه وأعلامه للدكتور محمود سليمان ياقوت .
١٦٠-النحو الوافي أ/ عباس حسن .
١٦١-نزع الخافض في الدرس النحوي .
١٦٢-نزهة الألباء .
١٦٣-نزهة الطرف.
١٦٤-نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية .
١٦٥-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاوي .
١٦٦-نفح الطيب .
١٦٧-نكت الهميان .
١٦٨-النور السافر عن أخبار القرن العاشر .
١٦٩-هدية العارفين .
١٧٠-الهمع للسيوطي.
١٧١-الوافي بالوفيات للصفدي.

١٧٢-الواو في العربية بين الصوت والدلالة للدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي.
١٧٣-الوسيط في تاريخ النحو لعبد الكريم محمد الأسعد .
١٧٤-هدية العارفين .
١٧٥-يونس البصري: حياته وآثاره ومذاهبه للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري .